

جمعی که خواهد که مطالعه کند باید که
با وضو باشد و این دعا بخواند
و در مطالعه بپیوندد و دعا اینست
بسم الله الرحمن الرحیم
اللهم اخرجنا من ظلمات
الوهم واکرمنا بنور الفهم
اللهم افتح علینا ابواب
فضلك وانشر لنا خزائن
علمك برحمتك یا ارحم
الراحمین وصلی علی محمد
وعلی آله الطاهرین تمت

چون طالب علم این شکل در کتاب خود بنویسد حفظ تمام

یابد از علم

۲ ااا ااااا م ة اااا وح واااا ااح والسکم ماشاء الله

مع ورك ىح ىح ص رال ى س ه

شش چیز بود مقتضی صدر کلام
از طبع نظامی شده نظمش به نظام
شرط و قسم و تعجب استفهام
نفی و ندا و لام ابتدا گشت تمام

هو المستعان يا فتاح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

احمد الله على عظم جلاله حمد غريق بمطالعة
جماله واشكره بجزيل نواله شكر معتقد لمعاده
ومآله واعبده باشرف اسمائه وصفات كماله
وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي
على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله و
استعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فاني
بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايرادات
واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مختصرا على حل
الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته

وتحرير مبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته
لرسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل ملاذ
الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة و
الدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن المخدوم المعظم
ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف و
القلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابرهيم بن
يغرتش بيك ملك الحسني اعز الله انصارها وضاعف
اقتدارها بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور
في هذا الفن لاولي الالباب وشهرته بالوافية في شرح
الكافية لكونه وافيا بحل الفاظه وشرح معانيه و
موصلا لطالبيه الى مقاصده ومغانيه وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم قوله
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد
موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ
ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا

المغاني جمع مغنى محل الغني ... العلية او محل الاقامة من غني بالمكان اذا اقام به

والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى أطلق او أحس
الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو
ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله
لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز
به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب قوله وضع
لمعنى احترازٌ به عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة
على معنى بالوضع وقوله مفرد احتراز به عن المركبات نحو
زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها
الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد
ورجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ
لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان
يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول انه يشكل بالكلمات
الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة
الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو فلم يكن الخبر
والجملة موضوعة لمعنى المفرد ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم

ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو بل
موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب من شانه
ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا
الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان مثل
لفظة الخبر موضوع لمثل زيد قائم وذهب عمرو لكن لا نسلم
انه يلزم منه ان يكون الخبر مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء
معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قائم مركبا لدلالة
جزء اللفظ على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشيء مفردا و
معناه مركبا ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان
قائما فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة
بالقيام والتاء على الجزء الآخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا
يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قائم في قائمة
على معنى فضلا عن ان تدل على جزء معنى في قائمة غاية
ما في الباب انه موافق في اللفظ لقائم الذي هو الدال على
معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه

المذكور في زيد قائم

لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال **قوله** وهي اسم
وفعل وحرف اي انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة
لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا فان لم
تدل فهي الحرف فان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والمستقبل او لا يقترن فان
اقترنت فهي الفعل وان لم يقترن فهي الاسم والمراد من
قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف لمعنى
ولذلك المعنى متعلق لا بد له من ذكر ذلك المتعلق عند
ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق
وهو البصرة او الكوفة او غيرهما فلا بد من ذكر الكوفة او
البصرة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل
ذو واولو بان يقال معناه ان الحرف مشروط في
دلالته على معناه بذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل
ذو لانه غير مشروط فيها ذلك الا انها انما جيء بها للتوصل
في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا

لاجل دلالته على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها
اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف لانه
لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة
لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين
مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من
معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس
بالفصل **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن
كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد
خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان تضمنا
لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد
الجزئين الى الاخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
نحو قام زيد واكرم امرا للمخاطب ولمثل كلام مركب من اكثر كلمتين
كمسئلة واحدة مثلا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال
تركب لزم ان يكون الامر خارجا عن الحد ولا يشكل بمثل قائم
ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمن كلمتين

كلمة حد كل واحد منهما اي من الاسم والفعل والحرف

بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح
السكوت على قائم ابوه لعدم العلم بالمرجوع اليه قوله ولا يتأتى
ذلك الخ اي ولا يمكن حصول الكلام الا في التركيب من اسمين
نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من
هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل و
الحرف لا يزيد على ستة انواع وهو المركب من اسمين و
المركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم
وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف
والكلام ~~هنا~~ لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام
الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان
الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد
يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند
والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة
فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في
المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه

وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم
مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما
او واحد منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه
واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند
والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند
او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في
المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل
يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله
في نفسه يخرج به الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة يخرج به الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو
الرجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم والامس وما مدلوله
معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق و
ينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال

[illegible]

فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين نحو صه فانه اسم دال
على السكوت المقترن بالاستقبال الآن دلالته ليست بدلالة
اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت
المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران
وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه
النقض باسم الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرًا
غدًا او مضروب غلامه امس لان اقترانهما ليس بحسب
الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه ايضا عليه النقض بمضارع
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان
المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد
الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان
يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه
منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان
يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود

والثاني

والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارة والنصب لكونها
دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها
ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما
قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير
الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا
على فهم المتعلم فاذن يسقط كل واحد من النقضين اما
الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد
مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود و
الاشارة والنصب ليست بكلمة ولقائل ان يقول لا يخلو من ان
يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا
او واحد غير معين كالمضارع مثلا واياما كان ينتقض حد
الاسم بالفعل اما ان اريد به واحد بعينه كالماضي مثلا فلانه
يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين كالمضارع
مثلا اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين فلانه
يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي اسما

لا فعلا فلا يكون حدّ الاسم مانعا ولا حدّ الفعل جامعًا وقد
وجّبان يكون الحد جامعًا ومانعًا هذا خلفٌ وجوابُه انّه
لا يُراد به واحد معيّن ولا واحد غير معيّن بل واحد منها من
(اي باحد الازمنة الثلاثة)
غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقُ لقائلٍ ان يعود
ويقول لا جائز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او
بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن بالزمان المعيّن
لم يكن فعلاً بل اسمًا لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نُسلّم لزوم ذلك
لان الذي اقترن به الزمان المعيّن صدق عليه انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعيّن
لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم
بذكر حدّ الاسم هٰهنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حدّ كلّ
واحد منها التكرار لان ذكره هٰهنا بالمطابقة وهنالك بالالتزام

[illegible]

قوله ومن خواصه دخول اللّام والجرّ والتنوين والاسناد
اليه والاضافة اعلم انّ الخواص جمع الخاصّة وهي ما يختص
بالشيئ سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة
الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه
واعلم ايضا انّ معرفة الاسم يكون بالحدّ وتكون بالخاصّة و
الفرق بين الحدّ والخاصّة انّ الحدّ مطّرد بمعنى انه كلما صدق
الحد صدق المحدود مثلاً ايّ كلمة صدق عليها انها دلّت
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق
عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق
الحد يعني انّ كلّ ما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلّت
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وانّ الخاصّة
مطّردة بمعنى انّه كلما وجد خاصّة الشيئ وجد ذلك الشيئ مثلاً
ايّ كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير
منعكسة لانه لا يمكن ان يقُ كل اسم صحّ دخول اللّام عليه
فان كثيرا من الاسماء لم يصحّ دخول اللّام عليها كالضماير
وغيرها وانما لم ينعكس الخاصّة لجواز كونها غير شاملة
(كالاسم الاشارة)
لجميع افراد ما هي خاصّة له كالكاتب بالفعل ثمّ نقول قوله ومن
خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض لا

ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين
احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي دخول اللام التعريف
وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل
الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب
والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان
اصل الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة
المقتضية للاعراب مثل فاعلية ومفعولية ومضاف اليه
فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر
لان حرف الجر يدخل على الفعل على سبيل الحكاية كما في زيد
مرفوع بقام في قولنا قام زيد والتنوين والمراد بالتنوين
المذكور ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم
ولم يدخل الفعل لان التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن و
تنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة
وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية
الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في

الاسمية

الاسمية فلم يدخل هذا التنوين على الفعل واما تنوين التنكير فلانه
انما يدخل للاسم الفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه اي
فلان بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة فاحتيج فيه الى الفارق
بين كونه معرفة وكونه نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن
وصه اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة
فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين
العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي
يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف
اليه فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف المضاف
اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين عوضا
عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي
في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في
وعرفات
مسلمون على ما يجيء في بابه ولما لم يثنى الفعل ولم يجمع
لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مختصا
بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المختصة

عرضا واصابا وعلا

التنوين م

فالاسناد اليه اي كونه مسندًا اليه لان الاسناد مشترك بين
الاسم والفعل والمراد بهنا كونه مسندًا اليه وانما اختص
الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى
شيء دائمًا فلو وقع الفعل مسندًا اليه لزم ان يكون مسندًا و
مسندًا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه
مضافًا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان
الاضافة اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز
اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف
والتخصيص لانهما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج
هذه الزائدين لافادته بدونهما ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين وما يقوم
مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه
فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضافًا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظًا لا تقديرًا

قوله

قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظًا او تقديرًا او لا يختلف فان اختلف
فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله** المعرب المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احترز به
عن الالفاظ الذي لم تتركب مع غيرها كالاعداد وسائر الاسماء
قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضًا نحو هؤلاء في قام هؤلاء
فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه
مشابهًا لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي وامر المخاطب والحرف واعلم ان المعرب انما
يكون معربًا بشرطين احدهما وجودي فهو سبب الاعراب
وهو التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني
عدمي وهو انتفاء المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته
لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل وللقائل
ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه

لزم نفي المعرب

كضرب في ضرب زيد

انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه و
جوابه ان يقال لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل
فدلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى لان التقدير الحد هكذا
المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه بحث
عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب
المركب تسامحا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا
لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من
التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام
زيد وبعلبك وخمسة عشر والمراد بالمشابهة المنفية في قوله
لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج
عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي
واسم الخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم
الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو
خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه
المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض

بالمنادى

بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه
وهو ليس بمبني الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا
وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل لانه مشابه
لكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي في ذلك
واياك فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه
للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف لا نسلم
ثم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير
المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف التي في ادعوك
في الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف
الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في
وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي
في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في
ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل انما
بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك

وإياك لكان أصوب ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف
أصلاً قوله وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو
تقديراً أي وحكم المعرب وخاصيته أن يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظاً نحو جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ وتقديراً
نحو جاءني فتًى أصله فتيٌ ورأيت فتًى أصله فتياً ومررت
بفتًى أصله بفتيٍ قلبت الياء ألفاً في الأحوال الثلث لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار فتًى في الأحوال الثلث وإنما لم يختلف
آخره لفظاً لوجود الألف في آخره وامتناع قبول الحركة وإنما قال
أن يختلف آخره لأنه لو كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من
خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرئ والنون في ابنم تقول
جاءني امرؤٌ وابنمٌ ورأيت ابنماً امرأً ومررت بامرئٍ وابنمٍ
إنما جعل الإعراب في آخر المعرب لأن الإعراب كالوصف للمعرب
فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر
الإعراب بعد الفراغ عن المعرب وإنما قال باختلاف العوامل
احترازاً عن اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فإنه لا يكون

الإعراب

من خواص المعرب نحو اختلاف آخر مَنٍ في نحو مَنٍ
ابنك ومَنَا الرجل ومَنُو زيد واعلم أنه قال في شرح
هذا الكتاب إنه لم أعرف المعرب بما عرفه به سائر النحاة
وهو الذي يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً
أو تقديراً لأنه يلزم تعريف الشيء بما هو أخفى منه لأن
الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم
وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل وإثبات
هذا الحكم له إنما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم
أخفى من المعرب فلو عُرِّف به لزم تعريف الشيء
بما هو أخفى منه وإنه غير جائز ويمكن أن يجاب عنه نصرة النحاة
بأن يقال لا نسلم أن الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له
هذا الحكم المذكور لجواز أن يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب
بل الغرض من تعريفه أن يُعرف أن المعرب على أي نوع
من أنواع الأسماء يُطلق بعد أن عُرف أن أحد نوعيه يختلف
آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف

فهذا الاختلاف ... الإعراب لأن الحرف لا ... الإعراب وإنما الحركة في نون ... التقاء الساكنين

العوامل لفظًا وتقديرًا باستعمال العرب **قوله** الاعراب ما اختلف
آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه اي الاعراب هو الذي
يحصل به اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف
آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة وما يقوم مقام الضمة
والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما في الاسماء الستة
اعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب الغير التام اما
تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة
فانها اسباب بعيدة للاختلاف فلا تسمى اعرابا واما تقييده
بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح
والكسر لو حمل السبب على السبب التام لكان لو وجد لان
الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع
غير مركب ثم اعرب بسبب العامل لحصول كل واحد منها
بعد ما لم يكن موجبا لاختلاف آخر الكلمة وقوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه متعلق باختلف في قوله ما اختلف آخره
به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه

كالفاعلية والمفعولية والاضافة

لما

اذا نصب زيدا الاول فما للتعجب واذا رفع
الاول للنفي واذا جر مع رفع احسن
الاول للاستفهام

لما كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما
احسن زيدًا وما احسن زيدٌ وما احسن زيدٍ فان معنى الاول شيء
احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي
عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى
احسن م
المعتورة المتداولة من قولهم اعتوروا الشيء اذا تداولوه **قوله**
وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب رفع ونصب وجر
وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال
الاسم والجزم ليس من احواله **قوله** فالرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم
يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدا
وغيره بل علم للفاعل وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدا و
الخبر واسمي كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول
وانما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا يوجد في
غيرها بخلاف النصب والرفع والمراد بقوله الجر علم الاضافة انه

علم المضاف اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب يعني ان العامل
هو سبب يقتضي للاعراب فالعامل شيء والمقتضي للاعراب
شيء آخر نحو قام زيد مثلاً فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب
هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه
يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس بسبب لمقتضي اعرابه
وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً اعلم انا
نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل
الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر واخف من الحروف
فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات
ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان
بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معرباً بالحروف ان يكون
رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لتجانس كل حرف
حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة فاذا

عرفت

عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها
بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف
مختلفاً ايضاً قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها اشترك
في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد الخ اي اعراب المفرد المنصرف و
الجمع المكسر المنصرف حال النصب بالفتحة وحال الرفع بالضمة وحال
الجر بالكسرة لفظاً وتقديراً نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيداً ورجالاً
ومررت بزيد ورجال فاعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد و
الجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة
وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالماً لم يكن اعرابه كذلك لانه ان
كان مذكراً كان بالحروف وان كان مؤنثاً لم يكن نصبه بالفتحة و
لقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه
بالضمة واعرابه الضمة رفعاً ولقائل ان يقول ذكر المفرد هٰهنا
غير جائز لان المراد به انما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل
المركب مع الغير فلا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة
الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس

كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير معرب بهذا الوجه

ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الا الستة

لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف

بعد فاذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير

الاسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع

جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار

على الاصل مع امكانه لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم

ونصب جمع المذكر السالم تابع للجر كما يجيء فجعله ههنا كذلك

لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة

اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء

تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف

مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه و

بمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتح لفظا ولا تقديرا وانه

مفتوحا لخفة الفتحة قوله اخوك وابوك وحموك وهنوك

وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف و

الياء

الياء انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو

كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت ابا

ومررت باب وانما اشترط بكونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها

لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري

نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه

ذكر شرط اخر وهو ان تكون مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكانت

اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت

باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها

بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها

حروف تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل نقل

حركته الى ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت

حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلب الواو

الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل

نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو

مررت بابيك اصله بابوك نُقِلَ حركة الواو الى الباء بعد سلب
حركتها ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت
بابيك قوله المثنى وكلا مضافاً الى مضمر واثنان بالالف والياء
اعلم ان المثنى وكلا مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع مضافاً الى م
والياء حالة النصب والجر تقول جائني الزيدان وكلاهما واثنان
ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما
واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافاً الى مضمر لانه لو كان
مضافاً الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديرياً
نحو جائني كلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا
بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الحق بآخره الف
او ياء ونون وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع
المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم
ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها
حالة الرفع بالواو وحالة النصب والجر بالياء تقول جائني
الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال و

ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين

عشرين

عشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد واولو
عشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا بداخلين في جمع المذكر السالم
لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق بآخره واو او ياء ونون
وظاهر ان اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك
لان واحده عشر قلنا لا يجوز ان يقال عشرون جمع عشر والذي
يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين
لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس
كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين ولانه
يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا
يكون عشرون جمعاً ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على
خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما الاصل في
بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه
ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهم القياس
في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الآحاد

وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف
لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانهما كان في
اواخرهما حروف هي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون
اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان
الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة
في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب
ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل
اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر
بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لاسيما حالة الاضافة الا ترى انك
لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل
اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل
اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت
هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى
حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع المثنى
نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو

لوقوع

لوقوع الواو ضمير المرفوع المجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا نصب
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع و
اتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع
من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب
المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من
الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد
منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو
والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون
وبدونها علامة الجمع والنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي
غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا من الحركة لان هذه
الحروف عنده نفس الاعراب قوله التقدير فيما تعذر كعصا
وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي
رفعا واللفظي فيما عداه اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما
الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه

ولا يشكل ذلك بحذف النون حالة الاضافة لان تلك لا يلزمه

ای من الحركة الاعرابية في المثنى والجمع

وتعويضه ... عوض من الحركة ثم يريد به انه عوض من الحركة الاعرابية في المثنى والجمع كما في ... عوض عن الحركات ... في المفرد ... بالحاق علامة المثنى والجمع ...

الاعراب لفظاً والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظاً لكن يستثقل
اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في
اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى
ومررت بفتى فان اصل جاءني فتى فتيٌ ورايت فتياً ومررت بفتيٍ
بفتيٍ قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في احوال
الثلثة وانما تعذر الاعراب لفظاً لكون الالف في اخره وامتناع قبول
الالف الحركة فانها لو حركت لانقلبت همزة فان قيل لا نسلم وجود الالف
في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي
اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر ولهذا لم يحل الاعراب
على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب
لفظاً لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء ومع يمتنع اعرابه
لفظاً اما الرفع والنصب فظ لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
متماثلين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع

كونها

كونها الياء لانا نقول هذه الكسرة موجود قبل التركيب المقتضي للاعراب
وكسرة الاعراب متاخره عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب ولانا
نقول هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب
لاجل الغير الذي هو الاعراب وما بالذات مقدم على ما بالغير فهذه الكسرة
غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقاً للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعرابه
على اي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة
في حالة الجر واختار المص انه تقديري في الاحوال الثلث كما ذكرنا
ليس اعراب غير المنصرف حالة الجر تقديرياً لان اعراب جره بالفتحة
لفظاً وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديرياً لان
اعراب نصبه بالكسرة لفظاً غاية ما في الباب ان جر الاول ونصب
الثاني على خلاف الاصل واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء
المنقوصة وهي في اواخرها ياء ما قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعاً
وجراً دون النصب تقول جاءني قاضٍ اصله قاضيٌ ومررت
بقاضٍ اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا
فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة

وهي علامة التمكن بخلاف الياء فصار جائني قاضٍ ومررت بقاضٍ
وتقول في النصب رايت قاضياً لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع
المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري دون
النصب والجر تقول جائني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو و
الياء وقد سبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياءً و
ادغمت الياء في الياء تخفيفاً وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة لاجل
الياء فصار مسلميّ واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب
يكونا بالياء فيما كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري
في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر
لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
الى اخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الخ متناول للفظي و
التقديري لان اعرابهما بالضمة والفتحة والكسرة قد يكون لفظياً
وقد يكون تقديرياً قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او
واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن

فصل

فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم و
مساجد وسعدي كرب وعمران واحمد اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم
مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال هذا
القول تقريب لان في عدد العلل خلافاً فقال بعضهم انها تسعة
وقال بعضهم انها اثنتان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انها
احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث في نحو ارطى
ومراعاة الاصل في نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسع
تقريب هو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد به من قوله وهذا القو
تقريب ان القول بان كل واحد من العلل التسع علة قول
تقريبي لا تحقيقي لان كل واحد منها ليست بقلة تامة لمنع الصرف
والا لو جد منع الصرف مع كل واحد منها وليس كذلك او يكون
المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى فهم المبتدي و
زائدة في البيت منصوبة على انه حكاية عن حال في مثل قولنا
يمنع الاسم الصرف النون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال

ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو النون لان الجملة وهي
قولنا النون زائدة ليست لسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة
للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام
في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان
كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول
الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة
غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع على الواحد والتركيب فرع الافراد واما
الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انهما انما
يمنع الصرف لمشابهتهما لالفي التانيث ولم يقل انه فرع لشيء و
قال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة ويجعلونه
فرعا على ما زيد عليه او على الالف والنون الغير الزائدين نحو
سلطان وابان ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم
اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع

فلما

فلما فرغ المص عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر تلك العلل
بقوله نحو عمر واحمر الخ نحو عمر غير منصرف للعدل والتعريف
احمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية
وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابرهيم
للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية الكثيرة ومعدي كرب
للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن
الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي حكم
غير المنصرفات لا يدخله كسرة ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا
في الاسم المجرور كان منصرفا ولهذا سميت امراة بمسلمات كان حالها في
الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية
واما لم يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب
الجر وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا
لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه
~~مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من غير الجر~~
~~وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل~~ في

سائر المواضع لكونه معربًا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع
غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما
يمنع التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع
من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين
لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان وكل واحدة
منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل
فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقًا من الاسم فان ضرب
ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل
يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة
قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلاً واغلالاً
اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة
الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف
ان يكون منصرفًا ومثاله قوله اعد ذكر نعمانٍ لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلاً واغلالاً

فان

فان سلاسلاً غير منصرف للجمع ولزومه لكنه صرف للتناسب الكلام
لانه لما كان ما قبله وما بعده منونًا صرف ونون ليتم للتناسب لان
التناسب مقصود مهم عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث
اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والف التانيث المقصورة نحو حبلى
والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير
المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا
الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين
اثنتان احديهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعًا بمنزلة
علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة
الجمع السالم يمتنع جمعه ثانيا جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين
لانه لو كان الجمع سببًا وصيغة منتهى الجموع سببًا آخر لكان مثل حمرٍ جمع
احمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون
الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة
كذلك والثانية الف التانيث وانما قام الف التانيث مقام العلتين
لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازمًا للكلمة غير مفارقٍ

وذلك لان كونه صيغة منتهى الجموع ... بخلاف الصفة كان لزوم التانيث بمنزلة التانيث مكرر

عنها بزنة علة اخرى فكان فيه علتين قوله فالعدل خروجه عن صيغته
الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع اي العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما
تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا
نظر الى الاسم وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله
شيء اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع وآحاد وموحد وثناء ومثنى
وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس غير
منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد
والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة
فآحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن
اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة
اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر في غير منصرفة
للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع
واما ما فوق الاربعة اعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار
ومعشر هل يقاس اولا ففيه خلاف والاصح انه لا يقاس لضعف الرواية

ولما

الرواية واما تحقيق العدل في أخر فلانه جمع اخرى واخرى
تانيث اخر واخر افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا لم
يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل
من وههنا أخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب
ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل أخر علم انه معدول
عن آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء
فعلاء غير صفة وقياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان
يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا
جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات قوله
او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم اي العدل التقديري انه
اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير
انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم يمنع الصرف الا اذا كان
فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل

على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى
العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل فيه وامتناع تقدير
غيره فيه حفظاً لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال و
ذلك انه عند بني تميم معرب غير منصرف للعلمية والتانيث
فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في
توجيهها ان وزن فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم
فان لم يكن في آخره راء فهو معرب غير منصرف وان كان في آخره
راء نحو حضار ووبار فمبني وليس فيه الا السببان وهما العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة
ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما آخره راء قدر في غيره
مطلقاً لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى
تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة
على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قاريها منها فقال
خرّفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها
للقصد قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة

فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد
اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفاً في الاصل فلا
تضر الغلبة الاسمية العارضية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر
الوصفية العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف
ان يكون وصفاً في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع
فان اربعاً فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض
مانعاً من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك
فلم يكن الوصف العارض مانعاً من الصرف لا يقال ان وزن الفعل
المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء فهو منتف
لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذي في اربعة ليس للتانيث بل علامة
للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل غلبة ان الاسمية على الوصفية
الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه
ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسماً للحية وكذلك ادهم صفة في
اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسماً للقيد فاسود وارقم وادهم
صفات في الاصل وصارت اسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة

الاسمية على الوصفية الاصلية مؤثرة في تاثير الوصفية الاصلية لكان
اسود وارقم وادهم منصرفات لكنه ليس كذلك فلم تؤثر غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر
واخيل للطائر اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر
مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في افعى اي الخبث و
كون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل فيمتنع
من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان ابن ثابت
رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك
باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل
الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع صرف افعى
واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التانيث
بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك
التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع
تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد

التانيث

التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية
ليست بشرط فيها قوله والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في
منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف
جريح في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي
فيه من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي
ووزن الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة
او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر و
ماه وجور ممتنع اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع
الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زائدا على ثلثة احرف
او وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة بان
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة
فخفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم
الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه
فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا

يجب صرفها لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع الصرف
وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها
وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب
منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود
العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما خص
المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث
بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة
وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك الوسط تقديرا الا انه
يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي
هو احد امري شرط تحتم التانيث فيه تحرك الاوسط لفظا او تقديرا
ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه
لوجود العلمية والتاء لفظا مع وجود تحرك الاوسط تقديرا الذي
هو شرطه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذه الاشكال بكليته ان
يقال ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه التاء المتمحض
للتانيث والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء

وبهذا اللفظ يمكن ان يقال ... ذات متمحض ...

واصل

بالنظر الى التصغير ...

واصل شاة شوهة وكذا اصل ذات ذوية فهي ليست بثلاثية فلا
يلزم منه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه قوله وان سمي
به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اي فان سمي
بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة
احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث
اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من
حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث ومن قائم مقام حرف
التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف
التانيث لانك تصغر نحو عقرب بقولك عقيرب والتصغير يرد
الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان
بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف
لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب و
ثلث من نسوة ثلث اذا سمي بهما مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين
مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه
اسما لمذكر للعلمية والتانيث والزيادة فان قيل لم ... مما ذكرتم منع

ابو الذكر من الفرس

الصرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق قلنا
لانسلم ان التانيث في الجمع حقيقي لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة
شرطها ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون
علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير مانع من
الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلانهما مبنيات وباب غير المنصرف
من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى
احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
على المذهبين فالاولى ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف و
اذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو
العلمية هنا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد واما اذا اعتبر فشرط
التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد
وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن
الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف
بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ

التواكيد

التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط
احد الامرين قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع اي شرط
العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها لو
لم يكن علما في العجم لتصرفه العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة
او التنوين او التعريف او غير ذلك فصار من جنس كلام فلم يبق العجمة فيه
فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل لجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط
وهو كونه علما في العجم وشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف
ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة تقاوم احد السببين
فلم يبق فيه الا سبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح
منصرف اذا سمي به لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او
زيادة على الثلثة احرف وشتر وابرهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف
العلمية والعجمة وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة
منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرف

اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع
بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم يمنع
جمعها مرة اخرى بجمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز ان يجمع
جمع السلامة نحو المتواجات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون
ونحو ابابير جمع ابابرة جمع ابريز
بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعد الف
التكسير حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون
بعده ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو
كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية
فكان حكمه حكم المفرد واما مشابهته بكراهية وطواعية لفظا فظاهر
واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر
واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان
المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فاره ولو قال
بغير هاء وياء النسبة لكان اولى واصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني
فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله صيغة منتهى

الجموع

٢٦

اي صيغة منتهى الجموع

الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة
منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء
لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع
حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك
الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك فقرازنة منصرف لانتفاء
شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علما للضبع
غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير
هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال
لا نم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية
الاصلية لانك لو سميت رجلا بمساجد لا يصرف لكونه جمعا في الاصل و
هي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم
جمعية باعتبار المنقول عنه وعلمية باعتبار المنقول فيندفع السؤال
البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه
الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع من الصرف الا للجمعية اذ لم يكن فيه
علمان افاد لانا فيه فيمنع الصرف وان لم تعتبر الجمعية علما بالعلمين

كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا
نسلم ان في حضاجر تانيث لان حضاجر علما للجنس فهو كعلم الحقيقة المشترك
بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه التانيث
ولان سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية
والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر لكان يبقى غير
منصرف وللقائل ان يقول لم لا يلزمه ان يقول الجمع شرطه ان يكون
جمعا في الاصل كما هو في الوصف **قوله** وسراويل اذا لم يصرف وهو
الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا
واذا صرف فلا اشكال هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان
يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع و
هو ليس كذلك وجوابه انه اذا لم يصرف ففيه وجهان احدهما انه
لفظ اعجمي فلما استعملت العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في
العربية وكانت الالفاظ التي هي على زنته في العربي غير منصرفة فمنع الصرف
ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة الكلام
العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه

جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة كلام العرب اعلم ان الاسباب التسع
من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع
من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
المصنف لهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية هنا
فوجب صرفه **قوله** ونحو جوار رفعا وجرا كقاض علم ان مثل جوار
مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما
تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني
جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه
خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم يصرف اذا
كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف نحو مصابيح — وسطها ساكن
او حرف مدغم نحو دواب وليس هنا بعد الف التكسير حرفان ولا
ثلثة احرف فيكون جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وقال
سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء
مقدرة بعد الراء والدليل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء

فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول
جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة
لمنع الصرف والجامع كل واحد منهما حكم لفظيا فان قيل ما هذا التنوين
عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عنده عوض من الياء
او من حركة الياء لان اصل هؤلاء جوار جواري استثقلت الضمة
على الياء فحذفت فصار هؤلاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء
اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال
كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت
الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين
عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين
تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول
رايت جواري لخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح
لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقول الشاعر الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله
التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك

وسعدي

وسعدي كرب اي شرط التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي
اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض
الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي وهو ان
لا يكون باضافة ولا يكون باسناد انما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فالاولى ان لا تجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا
وشاب قرناها وذرى حبا وان كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له
حظ في منع الصرف لانه مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان
يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان احوط
حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما
في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا
واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز
عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد
الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب

فالمحكي بزواز

الاحتراز مثل سيبويه وخمسة عشر علماً واعلم ان المراد بالتركيب من التركيب
اسمين لئلا ينتقض بمثل زيد علماً مع كونه مركباً من الاسم والتنوين قوله
كبعلبك
الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او في صفة فانتفاء
فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما يمنعان الصرف
عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون
في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علماً ليتحقق مشابهته لالفي
التانيث لانه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو
سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة ويمتنعان ان كانا
علماً نحو عمران وعثمان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع
الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزماً
لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم
يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى
والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً

لانتفاء

لانتفاء فعلانة الذي هو الشرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن
دون سكران وندمان اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف
والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان
لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق
شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال الشرط منع صرفه وجود
فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم
مجيء فعلى من رحمن واما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معاً
وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق
ولم يختلف ايضاً في ندمان لانتفاء الشرطين معاً لمجيء فعلانة وعدم
مجيء فعلى فصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص
به كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء اي
شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص
بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولاً من العجمي الى العربي كبقم او منقولاً
من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل
وتفعل واستفعل وافتعل وما شابهها واما ان يكون في اوله زيادة

كزيادة في الاول الفعل غير قابل للتاء التانيث الحجر كانه قد ثبتنا بحثهم الفعل
داوزانه افعل وتفعل ونفعل وافعل اثر الحجر اكتب ولا تفعل نهيًا لذا
نحوه فان تسمي رجلا بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون
في اوله لعدم مجي مثل جعفر بكسر الفاء فهو كتضرب اذا تسمى به لانون فيه
العجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المعرب
الى لغتهم في زيادة حرف من حروفها واصالته كاللفظ العربي واذا قالوا
النون في نرجس زائدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل نرجس نحو فرجس
ما لو سميتما رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا مثل جعفر
فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بقوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة
لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسم الحية فانه
غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم
اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله
اسما وبعضهم ان المراد بقوله غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة
وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل فح لا يتوجه الاشكال
بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف

بعمل

يعمل اي ومن اجل ان شرط تاثير وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين
المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان في
اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه
من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف
يعمل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء
تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به مذكرا كان غير
منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل وارملة قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية
سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة
لا تجامع علة الا ان العلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن
الفعل فانها تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل
ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة
الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث
ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة

او العجمة والتركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة
فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد ولمن كان ... او التانيث بالالف
فلانها لا تجامعها مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع الصرف عمر
للعدل والعلمية ولمنع الصرف احمد للعلمية ووزن الفعل واما قلنا ان
العلمية ليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل عن غير
العلمية نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر
اذا كان صفة قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي
بلا سبب او على سبب واحد لان العدل ووزن الفعل متضادان وهو
اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم يكن العلمية
شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية فاذا نكرت زال العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون
غير منصرف لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان بين العدل ووزن الفعل تضادا ان
اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفيه
نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة

مؤثرة لوجود العدل ووزن الفعل فيمتنع الصرف وجوابه انا لا نسلم ان العلمية
ليست بمؤثرة والا يلزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلثة سبب تام
فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث مع تساويها في السببية ترجيح بلا
مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من
غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل
كذلك فاذا عرفت ذلك فنقول ان لم تكن في غير المنصرف الذي فيه
علمية مؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه
بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما
فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال فيه العلمية ولم يزل
احدهما واعلم انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق
قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا
سمي به فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان
منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف سيبويه
الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير اعلم ان نحو
احمر غير منصرف للوصفية ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف

العلمية ووزن الفعل اما اذا نكر اعتبارا بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه
خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن
الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه لما نكر
ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
نصرف وجوابه ان يقال سلمنا انه لما نكر لم يعتبر فيه الوصفية لات
لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان
علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد
واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر
نحو سكران وثلث ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلث مستثنى من
هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية
بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية
الاصلية قوله ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في
حكم واحد اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد
العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في

الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه
ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان يقال لا نسلم ان الوصفية
الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا
سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في
حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على
كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد
تنكيره لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة
في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد
لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله شعر ۞ أتاني وعيد
الحوص من آل جعفر ۞ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ۞ فاعتبر العلمية
في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة
فيه من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة
فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه
قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا
على ان جميع الا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان

كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف
او لا من هذه الحيثية فقال اخر قوم منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص
الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا
فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ابقى لوجود العلتين فيه بل انما
دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال وجود اللام والاضافة
لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان كان
غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء والاحمر وسكران صفة عطلا بالعلتين
وان لم تبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد
وهو هذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو
ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو
الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على علم الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما
هو مثله في المعرفة والجهالة او اخفى منه لان كل من لم يعرف المرفوع
لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب المرفوعات
ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا الافرادها
كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الضمير الى المرفوع قوله

فمنه

فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع
للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند اليه الفعل وانما
قال ما اسند ولم يقل الخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل
ولم يقل اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان
ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان
في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور
لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد
قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة
المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد
زيد قائم ابوه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من توهم
ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان
يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه وقوله على جهة قيامه به اي على
جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب
زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن من جهة وقوعه لا على

الفعل اي على طريقة قيام الفعل
بالفاعل وهي على طريقة الفعل
المعلوم وما على طريقة الفعل
المجهول ... سيد

جهة قيامه به لان الفعل وهو نام ثم لا يكون قائما بالمتكلم بل بالفاعل واما
قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل
به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو
قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا
بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل او
قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان
المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل وتقدير الاسناد ولا
بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الا
بالايجاب او السلب ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله
ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو
المصدر واياما كان ففيه اشكال لانه ان اريد به الفعل الاصطلاحي
فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمتكلم
واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه و
يمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي و شبهه

اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى المدلول الذي هو الفعل الحقيقي نحو
عود الضمير الى بعض مدلول المذكور فح لا اشكال الحد وفيه نظر ولقائل ان
يورد النقض عليه ببعض التوابع نحو يعجبني زيد حسنه فان حسنه اسند اليه
الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند اليه اي هو المسند اليه اولا قوله والاصل ان يلي الفعل
اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء والعلة
لان الفعل احريه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد
بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء ولكونه موجبا للفعل [illegible]
الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع غلامه زيدا اي ولاجل
ان اصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول جاز ان يق ضرب غلامه
زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز ان يق ضربهما الزيدان
منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يق ضرب
غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر
لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه

رتبة فلذلك غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعوله ضرب والفاعل مقدم
على المفعول رتبة فان قيل لم يجوز ثم اضمارا قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني
وضربت زيدا ولم تجوز وانما هنا مع وجود المفسر بعده في
الموضعين قلنا الضرورة ثمة وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع حذفه
الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا
لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت
بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند
البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت
درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصائد قوله واذا
انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع
مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى الاعراب
في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة ايضا نحو ضرب موسى عيسى
وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على
المفعول دفعا للالتباس ولانه لو قدم المتاخر فاعل والمتقدم مفعول
لكان معدولا عن الاصل من غير دليل وحاجة واما قال والقرينة

لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو اكل الكمثرى موسى فانه من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول
وضرب موسى العاقل عيسى الجاهل وضربت موسى سعدى فلم يحصل
الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم
الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل
هف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل
لكراهتهم ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما
قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال
متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب
الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فانه فاعل مضمر متصل مع
جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع
المفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد
الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب زيد الا
عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص

اخر واذا قيل ما ضرب عمرًا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاخر وفيه نظر
لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل
من غير الا اما اذا قدم المفعول عليه مع الا فلم يلزم انقلاب
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرًا زيد لا يقال لو جاز ما
ضرب الا عمرًا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول يعني ما ضرب احد احدا
الا عمرًا زيدا او لا مع المستثنى المفرغ نحو ما ضرب احد الا
عمرًا زيد فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في
احدهما فقط وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرًا
زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل
لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم
الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى المفرغ ويمتنع بقاء
الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون
فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرًا وح لم

يلزم

يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير
كذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى
الا نحو انما ضرب زيدٌ عمرًا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرًا
فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا **قوله** واذا اتصل به
ضمير المفعول او وقع الفاعل بعد الا او معناها او اتصل مفعوله
وهو غير متصل وجب تاخيره اي اذا اتصل بالفاعل ضمير
يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن
المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى وانه ممتنع كما تعلم اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول
من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول
نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق مفعول
الاول ان يتقدم على المفعول الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرًا
الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان

يكون ضاربًا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرًا جاز ان يكون عمرًا مضروبًا لغير زيد ولم يجز
ان يكون زيد ضاربًا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته
وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرًا
زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في معنى ما ضرب
عمرًا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل
في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل
بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير
الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل
هنا واما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل
متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك كما ذكرناه قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد
ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك اعلم ان الفعل

الرافع للفاعل قد يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز
وتارة على سبيل الوجوب اما حذف الفعل على سبيل الجواز
فكقول القائل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد
فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكي يزيد
فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل
فعل محذوف والضارع الضعيف والذليل والمختبط السائل
الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس
ومثل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا
على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال و
لا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو و
الاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له
مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره

مرفوع بانّه فاعل فعلٍ محذوفٍ اي وان استجارك احدٌ وانّما
وجب حذفه لانّه فُسّر هذا الفعل بفعلٍ بعده فلو اُتي به لزم
الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو غير جائزٍ لانّ ذكر المفسر يصير
حشوًا بلا فائدةٍ وانّما قلنا انّه فاعل فعلٍ محذوف ولم نقل انّه
مبتداءٌ ما بعده خبره لانّ ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب
ان يدخل الفعل لفظًا او تقديرًا **قوله** وقد يحذفان معًا
في مثل نعم لمن قال اقام زيدٌ اي وقد يحذف الفعل و
الفاعل جميعًا في جواب من قال اقام زيدٌ فبقي في جوابه نعم اي
نعم قام زيدٌ فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما
وانّما قدّر الجملةُ الفعليّةُ لا الاسميّةُ **قوله** واذا تنازع
الفعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكون في الفاعليّة نحو ضربني
واكرمني زيدٌ وفي المفعوليّة نحو ضربت واكرمت زيدًا وفي
الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين ويختار البصريّون اعمال الثاني
والكوفيّون الاوّل اي واذا تنازع العاملان او اكثر اسمًا
ظاهرًا بعدهما سواءٌ كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت

زيدًا او اسمين نحو ضاربٌ انا ضاربٌ ومكرمٌ زيدًا بمعنى انّ كلّ
واحدٍ منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد
يكون في الفاعليّة اي كلّ واحدٍ منهما يطلب ان يكون ذلك
الاسم فاعلًا له او قائمًا مقامه نحو ضربني واكرمني زيدٌ وضُرب
واكرم زيدٌ وقد يكون في المفعوليّة اي كلّ واحدٍ منهما يطلب
ان يكون ذلك الاسم مفعولًا له صريحًا نحو ضربت واكرمت
زيدًا او غير صريحٍ كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة وقد يكون في الفاعليّة والمفعوليّة اي احدهما يقتضي
الفاعليّة والاخرى يقتضي المفعوليّة وهو على ضربين
احدهما انّ الاوّل يقتضي الفاعليّة والثاني يقتضي المفعوليّة
نحو اكرمني وضربت زيدًا واكرم وضربت زيدًا والثاني انّ يقتضي
الاوّل المفعوليّة والثاني الفاعليّة نحو اكرمت وضربني زيدٌ
واكرمت وضرب زيدٌ واشار الى هذين الضربين صريحًا بقوله
مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء لتكون الاقسام الاربعة
مذكورةً بالفعل وهو حالٌ عن الفعلين المقدرين بعد قوله ثم

صريحًا لا كناية
بالقوة

فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية
والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني
يقتضي المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حال الاصل الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زائداً غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك
لوجب تاخيره ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب
فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على
هذا الوجه المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض
بمثل ضرب وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله
والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني
في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال
الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال
الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة
لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهر بعدهما لانهما

اذا تنازعا مضمراً بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان
في الاضمار اما اذا تنازعا مضمراً غائباً نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر
واما اذا تنازعا مضمراً مخاطباً او متكلماً نحو ضربت واكرمت
وضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز
ان يقال ما ضرب واكرم الا انا وانت وهو وما ضربت واكرمت
الا اياك وزيد ضربك واهان او ضرب واهانك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لان الكلام في تنازع
الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر
انما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما لامتنع التنازع
او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما اذا اقتضيا الفاعل نحو زيد
ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية
والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت زيدا ضربت
واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط
اسم بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم
الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية

وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو
زيدًا ضربت واكرمت وضربت زيدًا واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعيين زيد في المثال الاول
لان يكون فاعلًا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعد
من غير ورود عامل اخر عليه ولتعيين زيد في المثالين الاخرين
لان يكون مفعولًا لضربت كما ذكرنا **قوله** فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف
خلافًا للكسائي اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين
فالفعل الاول اما يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان
مقتضيًا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقًا للاسم الظاهر
في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع نحو ضربني واكرمت
زيدًا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين
وضربتني واكرمت هندًا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني
واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافًا للكسائي
فانه يختار حذف الفاعل هربًا من اضمار قبل الذكر واما لم يجز

حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق
بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على
تقدير الحذف ضربني واكرمت زيدًا وضربني واكرمت الزيدين وضربني
واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندًا وضربني واكرمت
الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد من الفاعل في قوله اضمرت
الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب و
ضربت زيدًا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية **قوله** وجاز
خلافًا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول
يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول
نحو ضربني واكرمت زيدًا خلافًا للفراء ويعلم انه لو اقتضى الفعلان الرفع
او النصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدًا فان زيدًا
في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل
الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول
دون الثاني يجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم
احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر

او بالعكس

وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكُنّا هم
كَدَماةٍ كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى
واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت
اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى **قوله** وحذفت المفعول
ان استغني عنه والا اظهرت اي وان اعملت الفعل الثاني كما هو راي
البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول
ان استغني عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره
فرارا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يبالوا عن الاضمار قبل الذكر في الفاعل
لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع
تفسيره للضرورة ولم يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن
ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت
فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لانه حذفه ممتنع لانه لا
يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه
اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول

الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه
قوله فان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا
ان يمنع مانع فتظهر اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل
الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل
في الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين
وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل
او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني
المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق المفعول الملفوظ المراد ودفع
لالتباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود
القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني
واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني
واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما
اذا منع مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه
حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا

الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا
او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقول حسبني وحسبتهما اباه الزيدان
منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون
المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى
الثاني لانه يمتنع ان يقول حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان
الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان
يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب ولما يكون منه ان لو
تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي
المفرد والثاني يقتضي المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل
الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث
انه اعمل فيه الاول ولو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس
منه لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى
من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس وهو ولو انما اسعى لادنى

معيشة

معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم
اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو لما
اعمال الفعل الاول مع انه لزم منه حذف المفعول من الفعل الثاني ولم يلزم منه
خذف شيء على تقدير اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره
امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح
اجاب عنه المص بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع
الفعلان ظاهرا بعدهما لانه لو تنازعا افسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع
النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل
على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو
في حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني و
لم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله
انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن
سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا للقليل
من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا

الثاني قوله لان اعمال
الفعل

قوله وهو اجتماع النقيضين فيه بحث لان التسعي اخص من الطلب
ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام ويمكن ان يجاب الطلب والتسعي
متساويان لغة واما ما ذكره المعترض فهو عرف
طاري فلا يفيد ح ه

فيكون طالبًا القليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبًا القليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه مح واذا لم يكن من هذا الباب فمعنى لم اطلب على وفق وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

الموثل الاصير ومجد اصيل ذو اصالة

قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعم حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل اعلم انه انما ذكر المفعم الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعم حذف فاعله هو كل مفعم حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضُرِبَ زيدٌ وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان مضارعًا اي بضم اوله وبكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا وبضم اوله وبفتح ما قبل آخره ان كان مضارعًا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلًا اما اذا كان عامله اسمًا نحو زيدٌ مضروبٌ غلامُه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسمًا وقد يكون فعلًا ويتناول احده المذكور القسمين **قوله** ولا

يقع المفعم الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعم له والمفعم معه كذلك اي ولا يقع المفعم الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت نحو علمت زيدًا قائمًا مقام الفاعل لان المفعم الاول له انما لكونهما ابتداء وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندًا ومسندًا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك ولا يقع المفعم الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدًا عمرًا اخير الناس موقع الفاعل لان المفعم الثالث مسند الى مفعم الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندًا ومسندًا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعم له نحو ضربت زيدًا تاديبًا لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعًا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعم معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو استوي الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعم معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعم معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعم

الفاعل لان المفعم الثاني من باب علمت مسند اليه

حذف فاعله لانه النائب مفعم قوله واذا وجد المفعم به تعين له تقول
ضُرِبَ زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد
اي اذا وجد المفعم به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار
والمجرور تعين المفعم به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبة الفاعل كما
تقول في ضرب زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضُرِبَ
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تقيم زيد مقام الفاعل
وتنصب ما سواه على ما كان والتقاقيد المصدر بالصفة لانه لا يقع
موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل من صفة
او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع
سواء فان لم يوجد المفعم به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان و
المصدر والجار والمجرور سواء في قيام مقام الفاعل فانت مخير
في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اي
واحد منها مقام الفاعل اي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت
ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اي اقامة المفعم الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما

اولى من اقامة المفعم الثاني لان مناسبة المفعم الاول بالفاعل اكثر من
مناسبة المفعم الثاني لان الاول اخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة
الاخذ بالفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت
كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي المفعول الثاني مفعولية ما
قوله ومنها المبتدا والخبر اي من المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه تقول هو الاسم
هو المقصم لانه لا يكون الا اسما او ما في حكم الاسم نحو عندي انه عالم
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني جماعة
المعيدي قوله المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء التي
لا يكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعم
الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز
به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات
التي ينعق بها وهي الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية الغير المركبة
مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن
العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به قوله او الصفة

الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام لم يدخل فيه مثل اقايم
زيد واقائم زيد فان قايم مبتداء مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل
سادّ مسد الخبر على حذف ان الفائدة التي تحصل من المبتداء والخبر
تحصل منهما فلو لم يقل والصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع
من المبتداء والخبر وانه غير جائز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام
لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قائم زيد **قوله** رافعة لظاهر مثل زيد
قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان احترز به عن الصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام او حرف النفي الرافعة لضمير نحو اقائمان الزيدان
فانها لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو كانت
مبتداء والزيدان فاعلها سادّ مسد الخبر لم تثن لان الفعل وشبهه
اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم
يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه
نظر والصواب ان يقول رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل
اقائمان ويدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي لا

الاصطلاحي

الاصطلاحي وح لم يتوجه عليه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في
اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت
زيدا مبتداء وقائما خبره وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه
الحد المذكور مع انه خبر مبتداء والجواب ان اقايم مبتداء
في جملة والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم
الفعل نحو صه لانه لم يكن مسندا اليه مع انه مبتداء على ما اختاره
في باب اسماء الافعال كرويد فانه مبتداء والضمير بعده المستكن
فاعله سادّ مسد الخبر **قوله** مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان
فالمثال الاول للمبتداء الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد حرف
النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة
بعد الف الاستفهام **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران
اي ان طابقة الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
الرافعة للظاهر مفردا واقعا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد
جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها

ونح يكون داخلة في التعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر ونحا
ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره ونح لم يكن داخلة في تعريف
المبتداء لكونها رافعة لمضمر لان في الصفة ضميرا مستترا وانما
قال مفردا لانها ان طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الا ان كان
قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله
المجرد احترز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل
الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم قوله المسند به احترز به
عن المبتداء الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترز
به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر
وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر المبتداء وينتقض ايضا
بمثل قائم في اقائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند
الى المبتداء وعن الثاني بان المراد بالظاهر الاسم الملفوظ سواء كان مظهرا
او مضمرا قوله واصل المبتداء التقديم اي اصل المبتداء ان يكون

مقدما

مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به
قوله ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار اي ومن
اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقع في داره زيد لان زيدا و
ان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع
ان يقع صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير الذي
في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه
لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون
مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما
نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد
خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان حق
المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة ليصح ان يخبر عنه بخبر والا لم يفيد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة
والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه
بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله تعالى

لعبد مبتدأ وهو من صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدأ هنا نكرة
تخصصت بالصفة والضابط كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة
والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك أرجل في الدار ام امرأة
فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وام امرأة عطف على رجل فالمبتدأ
النكرة تخصصت هنهنا بالعلم بحصول احدهما في الدار لانه
ثبت من استعمال ام انه انما يسأل بالهمزة وام الا عن حصول
احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم
كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره
والمبتدأ النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل
عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم
فلولا افادة العموم لم يجز كلام يخبر ان بقي احد خير منك لعدم الفائدة
وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كثيرة ونحو من
عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا
في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر
مبتدأ نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عائد الى شر وذا ناب

منصوب

منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ فالمبتدأ
النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب
او تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم
الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما يتخصص به الفاعل لانه فاعل في
التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر الخامس تخصصه بكون
الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة
وفي الدار خبره وتخصص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع
في الظروف ولهذا لم يجز قائم رجل السادس تخصصه بالمتكلم
وهو في الدعاء لان الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدأ
نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وتخصص
المبتدأ النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف
فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن
النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل
المتجدد وهو نحو اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي
وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع [illegible]

مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي
او المستقبل او الحال واذا كان كذلك كان سلام مختصا بالمسلم
كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك
مطلق السلام لا السلام من قبله لانه للدعاء المطلق قوله
والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وقام ابوه اعلم ان خبر المبتدا
ان يكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابلة المركب
الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسم الفاعل
والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة
خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا اشكال في مثل قولهم زيد اضربه
او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر
مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي اما الاسمية وهي التي
يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتداء وابوه
مبتدا ثان وقائم خبره والجملة خبر المبتدا الثاني وخبره في محل
الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول
منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض وفاعله ابوه

وجوابه ظاهر بحيث ان هذا النظر بان السلام مطلق باعتبار المفهوم ومقيد باعتبار المسلم عليه في التخصيص

والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المص ذكر جملتين غير الاسمية
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في
الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية
كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن
الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل
في الدار كانت جملة فعلية قوله فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة
خبر المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قائم مقام الضمير نحو الكلام في نعم
الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم يقل من ضمير لتحصيل
الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة
الثانية بالمبتداء وان ضممت الى عمرو قائم لفظة عنده او معه تفيد واذا
عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة
عن المبتداء لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم
عدم احتياج هذا الخبر الى العائد لكونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة
عنه في المعنى قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدأ
اذا وجدت قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر

مبتدأ ثانٍ وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر
وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة
الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي
بستين من البر وتقديره البر الكر منه بستين وكذلك قولهم السمن
منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثانٍ وبدرهم خبر المبتدأ الثاني
والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر
الجملة ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة
عليه وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر المنوان بدرهم علم ان منوان منه
وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى
في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية
في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدأ نكرة
قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدأ
يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار يجب تقدير العامل
لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى
ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك

او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ واصل خبر المبتدأ ان يكون
مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك
العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر
هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف
العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فبقي ان ذلك الضمير مرفوع
بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه بقي ابوه مرفوع
بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل
مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه اعلم ان اصل المبتدأ
ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه لكنه قد يعرض لها اشياء
فوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير عنه فمنها ان يكون
المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم
والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدأ وابوك خبره ومن يكرمه
اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لا افعلن كذا وما زيد قائم ولزيد قائم وانما
وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي

نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما قول الشاعر خالي لانت
ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا فشاذ وقيل خالي مبتدأ
ولانت خبره لانه اخر اللام الى الخبر ضرورة وقيل غير ذلك ومنها ان
يكون المبتدا والخبر معرفتين معا نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم
المبتدا ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتدا والمتقدم هو الخبر
لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل لا لدليل واحتياج ولانه لو اخر لالتبس
بالخبر ومنها ان يكون المبتدا والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل
منك افضل مني فان المبتدا والخبر افعل التفضيل مع من وانما
قلنا يجب تقديم المبتدا على الخبر ههنا لعين ما ذكرناه ومنها
ان يكون الخبر فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما قلنا يجب تقديم المبتدا
ههنا على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد
لم يعلم انه فاعل او مبتدا وانما قلنا فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا
لغير المبتدا لم يجب تقديم المبتدا على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس
ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قوله

واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان الخبر مصححا
له نحو في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا
او خبرا عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اعلم ان هذا الكلام
اشارة الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدا مع ان اصله
التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا
نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره ويجب تقديم الخبر على المبتدا لكونه
للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان
الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدا
نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه خبر مبتدا ثاني والجملة
في محل الرفع بانها خبر المبتدا الاول وهذه الجملة مشتملة على الصدر
الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام يقتضي صدر
الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام الذي هو فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول
الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة رجحا
انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر

بمفرد سلمنا انه مفرد بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة ان تضمن
ما هو صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة والجملة ههنا
غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصحّحا
لوقوع المبتدا النكرة مبتدا نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون
لمتعلق الخبر ضمير في المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر الحقيقة حاصل او حصل كما
ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير
جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فان عبده مبتدا ومتوكل
خبره وفي المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر وهو على الله وليس الخبر مقدما
على المبتدا والصواب ان نقول او لمتعلقه ضمير في المبتدا وكان الخبر ظرفا
كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر
لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال ح ومنها
ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في

محل

محل الرفع بانه مبتدا وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك
اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا
يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك
قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة
وهي اي ان مع ما بعدها مبتدا وعندي خبرها **قوله** وقد يتعدد الخبر نحو
زيد عالم عاقل اي وخبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو
الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة فكذلك جاز الاخبار
عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد فهو مبتدا والبواقي اخباره **قوله** وقد يتضمن
المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما نحو الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم اعلم ان المبتدا اذا
تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء
الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للجزاء ومن حيث
الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك

اذا كان المبتدا موصولاً صلته فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في
الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلاً ليتأكد تشابههما
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفاً
لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم
الفاعل لتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان تعلم انه لا بد لصحة دخول
الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وان لم
يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي يأتيني له درهم ولم
يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان
الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب **قوله** وليت ولعل مانعان باتفاق
اي ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما
موصولاً صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعلاً او ظرف مثلاً لا تقول
ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة
بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل
الصدق والكذب لكونهما خبراً والكلام الذي فيه ليت او لعل

يحتمل

لا يحتمل شيئاً من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت
ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت
وما ولا مانع وان المفتوحة بالاتفاق لانها اذا دخلت عليهما زالت الصدرية
واذا زالت الصدرية زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا الصدر الكلام
قوله والحق بعضهم ان بهما اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع
دخول الفاء على الخبر ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه
وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وحجة المانع انه كالم يجز
دخول ان على الشرط لم يجز دخولها على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير
معنى الجملة الكلام بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك
يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو
الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول
لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل
على جواز دخول الفاء على الخبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول
المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى

الا انه يلزم ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته
فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول
الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعض النحاة المفتوحة ولكن ليت
ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرها **قوله** وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله اي
وقد يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول
المستهل الهلال والله اي هذا الهلال وكقوله نعم فصبر جميل اي
نصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون
الخبر محذوفا **قوله** والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو وضربي زيدا
قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اي وقد يحذف
خبر المبتداء جوازا او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه مما يدل
عليه اذا التي للمفاجات يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف
الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية

الخبر

الخبر والثاني التزام غير الخبر في موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم
يحكم الشرط الاول ههنا استغناء بحكمه في جواز حذف المبتداء والخبر
ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود و
انما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على
خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول ولان جواب لولا
التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا
وح لم يدل لولا عليه كقول الشافعي رضي الله عنه **شعر** ولولا الشعر بالعلماء
يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرماني والثاني بعد
كل مبتداء هو مصدر منسوب الى الفاعل او الى المفعول او اليهما ذكر
بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال
مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا
كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيدا مفعولا به
مثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين
وانما لم يقل مضاف بل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما

تتمه
واشجع في الهيجاء من ليث غابة
ومن آل المهلب والوليد
ولولا خشية الرحمن عندي
حسبت الناس كلهم عبيدي

فانه ليس بمضاف اليها بل منسوب اليها فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدا
وهو اضيف الى الفاعل وزيدًا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدا
محذوف تقديره ضربي زيدًا حاصل اذا كان قائمًا وقائمًا منصوب
بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه
ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان فيها دلالة على
الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وخبر
المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة
ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائمًا لان الحال يدل
على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول
الشرطين لان قائمًا يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على
الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام
وهو حاصل فقائمًا يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء
دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائمًا
ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتًا واخطب ما يكون الامير
قائمًا اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائمًا جعل وجوده

حيثيًا مبالغة او الخطب اوقات كون الامير اذا كان قائمًا فيكون اخطب بمعنى
الزمان على التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافًا الى المصدر من حيث
المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتداء عطف
عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدا
ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره
محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على
خصوصية الخبر وهي المقارنة ولان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر
ولان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف
والرابع بعد كل مبتداء مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع
بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف
الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسمًا ولان غير الخبر وهو
جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معًا جوازًا
كقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم قوله خبر ان واخواتها هو المسند
بعد دخولها نحو ان زيدًا قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا

بلغ

بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه يخالف خبر المبتدا من بعض الوجوه
وهو جواز تقديم خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على
اسمها في غير الظرف ومن حيث دخول ان ههنا وعدم دخول
ان في تعريفه وقال انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد
من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر
لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميع هذه الاشيا عنه وانطبق التعريف
عليه مثال ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر
لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني
يقوم مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او
ضميره او متعلقه او شبهه فاللام في المسند للعهد اعلم ان هذا
الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه قوله وامره
كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اي وامر خبر ان
كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة

يكون

يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود ويرجع الى
المبتدا فكذلك خبر ان فالحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا في
شيء واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان
لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها لان عملها الفرعية الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا و
جحيما وكقوله تعالى ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في
غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو في زمان او مكان الا نادرا واذا
كان كذلك تجوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي
لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها اعلم
ان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل ان لمشابهتها ان اما لاجل ان ان للاثبات
ولا للنفي فحمل لا على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على
النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان
من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول
لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما

ما للشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء
ولا ينطبق التعريف عليه مثال الاعلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس فانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور
هو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل **قوله** ويحذف كثيرا
اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير
ذلك لدلالة التي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا
ذو الفقار اي لا موجود الا الله **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم
لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم
فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر
محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما
انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف
ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه
ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول
في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص **قوله** اسم ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك

وهو

وهو في لا شاذ اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم
والفعل وكل ما يدخل القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد
القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما
بليس من حيث انهما للنفي والدخول على المبتدا والخبر ومشابهة ما
بليس من حيث كونها لنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات في
دخول الباء على خبرهما كما ان ليس كذلك واذا شابها ليس بهذه
الوجوه عملا عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه
شامل للمبتدا واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد
دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول
ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس
انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على
المعارف ودخول الباء في خبرها كان عملها قليلا ولاجل هذا قال وهو في
لا شاذ اي العمل في لا شاذ وقد جاء في الشعر مثل من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح **قوله** المنصوبات هو
ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على علم النصب وانما عدل عنه لئلا

بنوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ المذكر لانه
يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية
لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عن ما وهو مذكر لفظا قوله
فيه المفعول المطلق انما ابتدأ بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه
فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت
ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان
فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى
واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله وفيه
ومعه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي
المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله
اسم احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم
له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني
يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني
لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى

لفظ

لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور
لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله
الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان
لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في
المثال المذكور ليس بفاعل الضرب الثاني بل الضرب الاول والثاني
تاكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب
انه فعله زيد في المثال المذكور فان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه
انما فعله المتكلم بالتلفظ به والجواب الصحيح ان المراد بضرب الثاني
مدلوله الذي هو الضرب فقوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق
قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا
عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولا مطلقا
وقوله فعله فاعل احترز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق
كقولك ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور احتراز
عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق

لان ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام
يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه قوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور لا بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق
عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم
لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وكخبر
العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان
العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث
والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه
او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله وويسه والمراد
بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا
ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته
ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية
لآلة الشي باسم الشي في الاول وفي الثاني تسمية الشي باسم شبهه
واعلم انه لو زاد عليه قيدا اخر وهو ذكرنا لئلا ينتقض بمثل كرهت
كراهتي **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا

وجِلسةً وجَلسةً اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله
ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل وهو للتاكيد نحو جلست
جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا
على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست
جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى
واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا واي ضرب
وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت
ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور
الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول
المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية و
الجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه لانه للحقيقة المشتركة و
لا كثرة فيها باعتبار افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا
كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع مرات

امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان تحصل الموجب
للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فنحو ضربته
ضربتين وضربات **قوله** وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت
جلوسًا اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان
شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه
نحو قعدت جلوسًا **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا
كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبًا سماعًا نحو سقيًا ورعيًا
وخيبة وجدعًا وحمدًا وشكرًا اي وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول
هو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير
مقدم اي قدمت خير مقدم وان شئت حذفت وان شئت
اظهرت واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو
على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني
قياسي وانما سمي هذا قياسيًا لامكان ان يذكر ضابطة
عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف

الاول

الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف
الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال
ووجود قرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم
سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى اخره اي سقاك الله سقيا و
حمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف
وقد يستعمل فعله نحو حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا
فالجواب ان نقول ان المراد بانه واجب الحذف عند استعمال
مصدره مع اللام نحو حمدًا له وشكرًا له وانتم ما نفيتم التخلف
فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب
الكتاب دون بعض **قوله** وقياسًا في مواضع منها ما وقع مثبتًا
بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه او
وقع مكررًا نحو ما انت الا سيرًا وما انت الا سير البريد وانما انت
سيرًا سيرًا اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسًا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق
مثبتًا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق

خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع
الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما
وقع مثبتا احترازعن ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو
ما زيد سيرا قوله بعد نفي احترازعن ان وقع مثبتا بعد غير نفي مثل
زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل قوله او معنى نفي لم يدخل فيه مثل
انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد
نفي لان تقديره ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم احترازعن ان
وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا
وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل
فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه
اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازعن ان
وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا
عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي
داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل
قوله او وقع مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع

خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لم يدخل فيه مثل قولنا زيد
سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم
ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا
دكت الارض دكا دكا فقوله ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي
وهو ما داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك
قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سير البريد او ما
انت الا تسير سير البريد وانما اورد ههنا المثالين ليعلم ان الاسم
الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا على ضربين احدهما
انه فعل للمبتداء كالمثال الاول والثاني ان فعل شبيه به كالمثال
الثاني قوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي داخل
على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت قوله وزيد سيرا سيرا فسيرا
سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها
ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء اي ومن المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب المفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق

تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلاً احتراز عن ان
يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلاً نحو فشدوا
الوثاق فيقتلون قتلاً فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور
وقوله لاثر مضمون جملة احتراز من ان يقع تفصيلاً لا لاثر
مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة
لكن لا اثره مثال الاول زيد اما في سفر قريباً او بعيداً ومثال
الثاني زيد اما في سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد
الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم
تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعم فشدوا الوثاق فاما منّاً
بعد واما فداء فمنّاً وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة
لان الجملة المتقدمة هي قوله تعم فشدوا الوثاق مضمونها
شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك
تقديره فاما تمنون منّاً واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه
علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اي

قوله فداء تفصيل لاثر اه اي الغاية مضمون الجملة المتقدمة ه

ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياساً هو الذي يقع المفعول المطلق للتشبيه علاجاً بعد جملة
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحبه في ذلك الاسم
فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجاً بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو له صوت صوت حسن وقوله
علاجاً احتراز به عن ان وقوع للتشبيه بعد جملة مشتملة على
معناه وصاحبه ولم يكن علاجاً فانه ليس من هذا القبيل كقولنا
لزيد علم علم الفقهاء وزهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب
في مثل قولك لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج فعل
يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج
ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة احتراز به عن ان
يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار
قوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز به عن ان وقع للتشبيه علاجاً
بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار وقوله صاحبه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجاً

صاحب ذلك المصدر الواقع الذي هو فاعله في المعنى وكان المصدرية الا حدوث ه

بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك
الاسم نحو مررت به فاذا فيها صوت صوت حمار فانه ليس
من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك
الاسم ليتحقق فاعل المقدر الناصب للمفعم المطلق ومثال مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة
مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب
ذلك الاسم وهو الهاء في له وتقديره مررت بزيد فاذا هو
يصوت صوت حمار وكذلك مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله
ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف
درهم اعترافا ويسمى تاكيدا لنفسه اي ومن المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعم المطلق قياسا ان يقع المفعم
مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعم المطلق
فقوله مضمون جملة احترازبه عن ان يقع مضمون مفرد

كون

كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احترازبه عن ان يكون
لها احتمال غير ذلك المفعم المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له
علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي
الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترف
اعترافا ويسمى هذا القسم تاكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة
التي هو عين الاعتراف فهو تاكيدا لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى تاكيدا لغيره اي ومن
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعم المطلق قياسا
ان يقع المفعم المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعم
المطلق فقوله مضمون جملة احترازبه عن ان يقع مضمون مفرد
نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احترازبه عن ان لا يكون
لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا
وقع مضمون جملة وهو زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية
لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق فقولنا حقا
اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون

الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما
وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا
القسم توكيدا لغيره لانه تؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل
ان يقول مسافرة في قولنا زيد مسافر مسافرة مضمون الجملة
فهو اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمل اشكل ضابطه
القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه
ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها
غيره وبالقسم الثاني تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل
عليه قوله ويسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره
ومسافرة في قولنا زيد مسافر مسافرة مضمون الجملة التي هي
زيد مسافر لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال
مسافرة في المثال المذكور تاكيدا لمضمون الجملة وح لا يكون
الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نم انه للتاكيد
بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان
للنوع كان فيه معنى التاكيد وكان تاكيدا لمضمون الجملة لانا

نقول

نقول لا نم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير المراد بالتاكيد في
قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط
ومسافرة ليست كذلك اذ المراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد
ومسافرة لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزمها التاكيد
فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغني
عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما
بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو
تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى نحو
لبيك وسعديك اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير والمبالغة
نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل
تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة
وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير
اي من غير نظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف
الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل

فعل الفاعل نحو ضربت زيدا والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا
يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل
الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان
والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل
على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف
تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان
المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول
انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف
على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل
شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان
يقول ان التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته
لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدا
ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه
لم ينصبه وانما يلزم النصب ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او في
بز ضربته

متعلقه

متعلقه ويحتمل لفظ قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به
على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت ولما
قال وقد يتقدم بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد
يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم
عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم
المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا
في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم
واهلا وسهلا اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام
قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على
سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان
شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب
ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك
امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث و

وان احد ليتجب الحسنين نحو واحدا لا الحد الله لا يجوز فيها تقدم المفعم على الفعل هكذا

ولا تقولوا ثلثة ه
اي خذوا لجار واحد الفعل
كما في استغفر الله ذنب
اي من ذنب

اقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر
بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا
ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن **قوله** الثاني المنادى
وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد
فلما قال بحرف نائب مناب ادعو خرج منه مثل اطلب اقبال زيد و
قوله لفظا نحو يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد
ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه للتخفيف وليدل
على الانشاء وقوله او تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض
فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل ههنا لان
حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب
والمنوب عنه اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل
عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار **قوله** ويبنى على ما يرفع

65

به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون
اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان
كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا
فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضمة لفظا
او تقديرا نحو يا زيد ويا فتى ويا قاضي وعلى الالف ان كان رفعه
بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا
زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشبها له ولا
جملة لا المقابل لو قال يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه
من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا و
يا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف
النداء وبناء عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا
ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول
معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة
حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب

في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه
موقعه ولمّا بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين
ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر التبس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اكتفاء بالكسرة
عن الياء نحو يا غلامِ ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف
المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلامَ **قوله**
ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لَزيدٍ وانما يخفض المنادى
اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لَلّٰه للمسلمين لانه حينئذ معرب
لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه تركب
لانضمامه مع حرف الجر **قوله** ويفتح لالحاق الفها ولا لام
مثل يا زيداه اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق
الف الاستغاثة وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع
لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث
والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا
معا وانه مح ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقول يا زيداه **قوله**

وينصب

44

وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير
معين اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف
نحو يا عبد الله والشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير
المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلثة
لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم
مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه
مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما
بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف
الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع
الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر
المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان
الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما **قوله** وتوابع المنادى
المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف

بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد
العاقل والعاقل اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في
حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً
على محله وقوله المبني احتراز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان تابعه لا يحمل الا على لفظه وقوله المفردة احتراز به
عن التوابع المضافة فان توابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز
فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافاً لم يجز فيه الا النصب لانه
مفعول به وهو لا يكون الا منصوباً فتابع المنادى اذا كان مضافاً
لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد ~~والحروف~~
الصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي
المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول
يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك لانه منادى مستقل مثال
التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل
والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تعم
(عبارة عن قصيرة)

توابع

باجل الاوبي والطير معاً ترفع هذه التوابع حملاً على لفظ المنادى
المبني وتنصبها حملاً على محله فان قيل لم جاز الرفع حملاً على لفظه
وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله
فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني
هؤلاء الكرام بكسر الميم الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة
المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان
حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا
لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الميم الكرام لان حركته ليست عارضية
ومن هنا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى
المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب النداء اعلم انه لو قال
ترفع حملاً على محله لفظه او تقديره او محله وتنصب حملاً على
محله كان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم
ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى في هذه الصور
ليس بمضموم لفظاً حتى يحمل على لفظه بل مضموماً تقديراً في المثالين
الاولين ومضموم محلاً في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى

التابر

يعني

في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به
قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه
مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون
مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا
عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فانه على الجر باعتبار كونه مضافا
اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا
جاز في تابعه الرفع والجر نحو عجبت من ضرب هذا الرجل والعالم
بالرفع والجر وكذلك المنادى هيهنا مضموم المحل باعتبار وقوعه
موقع المنادى المفرد المعرب لفظا في الاصل ومنصوب المحل
باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع
وابو عمرو النصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو
الجرمي يختار النصب لانه تابع المنادى المبني وتابع المبني يكون
تابعا لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
والا فكابي عمرو اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه

مثل الحسن اي من الاسماء الاعلام المعرفة بلام التعريف التي
يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل
لانه يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف النداء فيه
فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه
منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لا يجوز
انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب
كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير
حرف النداء فيه وكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا
لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من
الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منهما ولم يكن للتعريف و
اذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى
تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن انتزاع اللام منها كان
للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى
ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام
عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا تلتقي يا بالنجم ويا الصعق

يحتاج الى العذر في جواز يا الله شعر من اجلك يا التي تيمت
قلبي وانت بخيلة بالوصل عني ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا
وامتناع يا الرجل مع كونه تعريف ذي اللام اقل من تعريف
العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما يتبع
اللام منه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات
والنصب اولى فيما لم يتبع منه للزوم مانع دخول حرف النداء
عليه واعلم انه ذكر السيرافي في شرح الكتاب قال ابو العباس
ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان
الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى
وفرق بينهما بان النضر ونضر اعلام وليس الالف واللام
لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه متعاقب للاضافة
ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والوجه
فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف
لما ذكرنا ولا بعض النحاة قوله والمضافة تنصب عطف على
قوله المفردة اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية

لم يجز فيها الا النصب لان منادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا
النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان
لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب
للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن
الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن
وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف
منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن
وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء عليها فيه
لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم
المنادى المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر
وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء
كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء
كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل
فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز
فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب نقوله

المراد من غير المعطوف غير المعرف باللام ٥

في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في
البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد و
تقول في العطف والمنادى مفرد نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول
في العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك
وانما كان حكمها في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في
البدل فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف
النداء **قوله** والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار
فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بالابن والابن مضاف
الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح
هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على
الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله
يختار واما اختيار الثاني فلانه ترجح اشتد امتزاج الموصوف
بالصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو
حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح

آخر

آخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة
لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير
علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار
بناؤه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية
لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام
الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول
دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة
لان المراد به اللفظ **قوله** واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها
أي لفظ الابن المذكور في المتن
الرجل ويا هذا الرجل ويا أي هذا الرجل اي اذا نودي الاسم
المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه الى الاسم
المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا أي هذا
الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم
اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف
وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع
حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف

النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعًا له اصلاحا للفظ
ثم اعلم ان ها في ايها الرجل هو ها في يا ايها الرجل لا في هذا بدليل
انه لم يسمع يا اي ذا الرجل بكسر الذال ثم لقائل ان يقول لا فائدة في
اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا
المبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة
الى الاخر قوله والتزموا رفع الرجل لانه مقصود بالنداء وتوابعه
لانها توابع معرب اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى
المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة
المفردة تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيهًا
على انه هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة
كانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل
الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا
غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم ولا قاعدًا بالنصب
الجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال

على ان يجعله بدلا من اي كانك قلت يا ذا المال لكنا
الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذو المال تابعًا
للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا
لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف تابعًا
للرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع فان جعلته تابعا
لاي جاز الرفع والنصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع
الرجل واعلم انه ان قيل قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان
هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا
يجوز في الرجل النصب ايضًا في يا هذا الرجل قوله وقالوا يا الله
خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام
فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه
ان يقال انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان اللام
التي في الله ليس للتعريف بل عوض عن حرف اصلي وهو

الهمزة في الله و اما العدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة
على الله تعالى قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب
اعلم ان المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم اخر نحو شعر
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ه لا يلقينكم في سوءة عمر ه يجوز الضم
النصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه
منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه
اما ان يكون منادى مضاف وحرف نداء محذوف واما تاكيد
للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المذكور و تيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان
يكون مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي
حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم
يقل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله
والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام
ويا غلاما اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه

يا غلامي بحركة الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف
في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا
قوله وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلامي
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف
قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا و
بالالف دون الياء يعني اذا كان المضاف الى ياء المتكلم ابا او
اما يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم و
يجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء لقلب الياء تاء و
مناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء
بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن
الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم
اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن
عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان
المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز

فيها جائز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن امي ويا ابن عمي
معا بفتح الياء وسكونها ويا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر
وهو يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما
جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء
المتكلم لزيادة التركيب فناسب التخفيف وانما قال خاصة لعدم
جوازها جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان
المضاف غير الابن نحو يا غلام أمي او عمي او كان المضاف اليه
غير الام والعم نحو يا ابن اخي او يا ابن ابي او كان المضاف والمضاف
اليه غيرهما نحو يا غلام اخي و يا غلام غلامي وانما اختصا
بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالها عند العرب دون
غيرها **قوله** وترخيم المنادى جائز وفي غيره لضرورة اي ترخيم
المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار وفي غير المنادى جائز
للضرورة كقوله شعر ديار ميّة اذ ميّ تساعفنا ولا يرى

لزيادة التركيب

مثلها عجم ولا عرب اي اذ ميّة **قوله** وهو حذف في آخره تخفيفا
اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا الا لعلة اخرى **قوله** و
شرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة
ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث اي و
شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لم يرخم
آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم في
آخر المنادى لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر
المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس
من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من
الاستغاثة هو مد الصوت والتطويل والترخيم ينافيهما
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون المنادى
احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث
لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شيء واذا كان زائدا
على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لمجرد التخفيف و
اما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان

يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث
وهو ليس من نفس الكلمة فاذن لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف
من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم
ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما براسه
ان يكون علما لئلا يلتبس بالاناث فيه فلا يقال في ترخيم حبيبة
اذا كانت صفة يا حبيب اقبلي لحصول الالتباس لجواز تانيث
فعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل
الالتباس لانه لا يؤنث مذكر وبالعكس في العلم حملا على المعنى

اولا يذكر المؤنث بمعنى لا يبقى هند اقبر هي

قوله فان كان في اخره زائدتان في حكم واحد كاسماء ومروان

او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا اعلم
ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له
حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد
اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم
حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة وذلك
كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان

نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية
والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة
حرف واحد لكن يشترط فيه ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف
احترازا عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان
في اخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة
احرف نحو منصور ومسكين وعمار فانه يحذف له حرفان
اما الراء فلانه في اخر الاسم ووجوب الترخيم في اخر الاسم واما
الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف
وانما قال وهو الاكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون
على اربعة احرف نحو سعيد وثمود فانه لا يحذف له حرفان
لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم التي هي لمطلق التخفيف
وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي ه اي يا لميس — وبعد التصابي والشباب المكرم ه
فحذف السين وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف زائدة من — يا لمي
حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من
منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يبقى في ترخيمه

باختبار ثبات الالف لانها ليست مبدلة بالتفسير المذكور لكون الالف
غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختبر
وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل اخره مدة
وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرجي فانه
يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن
فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند
سيبويه من السمو جمع اسم اصله سمو وجمعه اسماء قلبت الواو
همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف هما في اخره زائدتان وعلى
الثاني ما في اخره حرف صحيح قبله مدة قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك و
حضرموت فانه حذف الاسم الاخير للترخيم لان ترخيم الاسم الاخير
بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم
يحذف الاسم الاخير له قوله وان كان غير ذلك فحذف
حرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غيرهما حذف له
حرفان او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل

هو ان يحذف له حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف ههنا
قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
اي المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين
وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى
اما معنى فلان المراد هو ذات المسمى واما لفظا فلان المراد ذلك
الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف
على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله
وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي وقد يجعل
الباقي من المنادى المرخم اسما براسه فيقال يا حار بالضم لانه ح
منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم
ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف الدال منه وجعل الباقي
اسما براسه كان في اخره فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لان تقرر
في كلامهم انه متى كان في اخر الاسم واو قبلها ضمة قلبت الواو
ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو فقلبت الواو
ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما

انما قال صيغة النداء ولم يقل حروف النداء لان الصيغة لا يطلق الا على الياء فلا يكون لها صيغة النداء ولئلا يذهب بعضهم ان حروف من اسماء الافعال وان كان ضعيفا ولهذا قال صيغة النداء ليشتمل المذهبين هـ

براسه باكر الانصل حذف منه الالف والنون بقي باكر ووقف الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا اووا واختص بوا اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه لكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة **قوله** وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فهو منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة كما يجي ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب

مفردا كان او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته اجري مجريه في احكامه من الاعراب والبناء **قوله** ولك زيادة الالف في اخره اي ولك زيادة الالف في اخر المندوب او ما يقوم مقامه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق الالف باخر المضاف اليه والصلة **قوله** فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم ترد الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركة اخره او مجانسا ~~لاخر غلام مخاطبة~~ تقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في اخره الف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت باخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة للجمع وقلت واغلامكموه **قوله** ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه

كيا امير المؤمنيناه

واغلامكيه واغلامكموه لان الطاء فيه مد الصوت والطول ولان
الهاء في الوقف تزيد لبيان هذه الحروف **قوله** ولا يندب الا
المعروف فلا يقال وارجلاه واما لم يندب النكرة لان المراد بالمندوب
تهييد العذر على التفجع والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان
من المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا
فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز
لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر
زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا
وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته
ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف
ولم يقل ولا يندب الا العلم **قوله** وامتنع نحو وازيد الطويلاه
خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة
بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على
مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز جاءني زيد الطويلاه
لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول

ان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس
المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع
الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم
والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص و
التوضيح فلم يلحق بها علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق
علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة اسم كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز
السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة **قوله** و
يجوز حذف حرف النداء الخ اعلم انه يجوز حذف حرف النداء
من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها
الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء
عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعماله في ندائه فلو حذف
منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء
عن المضاف واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما

صفة لأي فإن كل واحد من العلم والمضاف وأي لا يقع صفة
لأي مع لم يجز حذف حرف النداء من اسم الجنس والمراد اسم يصح
ادخال اللام عليه وجعله صفة لأي نحو يا رجل لجواز وقوعه
صفة لأي نحو يا أيها الرجل وكذلك عن الاشارة نحو يا هذا لجواز
وقوعه صفة لأي نحو يا أيهذا الرجل ولم يجز حذف حرف النداء
عن المستغاث والمندوب لأن المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت
وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل وافتد
مخنوق واطرق كرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن ليل
ليل في قولهم اصبح ليل اسم جنس مع أنهم حذفوا حرف النداء
عنه وكذلك مخنوق في افتد مخنوق وكرا في أطرق كرا مع أنهم
حذفوا حرف النداء عنه وأنتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء
عن الجنس وجوابه أنه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم أن في
اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني
الترخيم قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو ألا
يا اسجدوا أي ويجوز حذف المنادى إذا دل عليه قرينة لأنه

من الجنس صح

عنهما

مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى ألا
يا اسجدوا أي ألا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير أي الثالث من المواضع الأربعة التي يجب حذف عامل
المفعول به فيها أن يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم
اجتماع المفسِّر والمفسَّر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به
وزيدا حبست عليه وينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت
وجاوزت واهنت ولابست قوله وهو كل اسم لأنه لا بد أن يكون
اسما لأنه مفعول به قوله بعده فعل احتراز به عن مثل قولنا زيد قائم
فإنه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا
أزيدا أنت محبوس عليه فإن زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده
شبهه وهو محبوس لأنه اسم المفعول واسم المفعول شبه الفعل كما
يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز به عن مثل زيدا
ضربت فإن زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل مشتغل به

فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او
متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدًا ضربت غلامه فان زيدًا اسم
بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك
الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه
وقوله لو سلط عليه هو احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل
ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية
مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدًا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عليه لفظًا لان ما بعد
الاستفهام لم يعمل في ما قبله وكذلك ما بعد النفي واحتراز
عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن
الاحترازين قاصرة وهو ظ لكنه لا بد من قيد يدل على هذين
الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه
ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه

ليخرج زيدًا ضربت غلامه

عند البصريين

او الهمزة

او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي ما في
معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدًا مررت به او حبست عليه
فان زيدًا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه
لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه
لنصبه ومثال ما ذكره من الصور الاربعة وهي قولنا زيدًا ضربته
وزيدًا مررت به وزيدًا ضربت غلامه وزيدًا حبست عليه تقدير
الاول ضربت زيدًا وتقدير الثاني جاوزت زيدًا وتقدير الثالث
اهنت زيدًا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانة السيد وتقدير
الرابع لابست او لازمت زيدًا لاستلزام كونه محبوسًا
عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير
نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر و
لقائل ان يقول ليدخل في التعريف المذكور ما اضمر عامله خبر
كان لان زيدًا في قولنا زيدًا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور
فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول

مع ان الخبر كان ليس بمفسر به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه
يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفسر به مع
انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون
وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفسر به
فكانه قال كل اسم مفسر به بعده فعل الخ ولم يذكره اعتمادا على
فهم المتعلم لانه لما قسم المفسر به الذي يجب حذف ناصبه الى
الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفسر به فلم يحتج الى ذكره

قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود
اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي يختار رفع الاسم
الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند
عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون
النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته
فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع
اقوى من النصب لان النصب يقتضي الحذف والرفع ليس كذلك
وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان

قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو
جاءني زيد واما عمرو فضربته فانما قلنا انما كان النصب هو المختار
لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية و
الاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان
اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا
كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والاخر
للنصب فترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما
قال مع اما غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو
المختار نحو ضربت زيدا واما عمروا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان
الطلب خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والطلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم
الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر
من وقوع الطلب خبرا عن المبتداء وكذلك الرفع مختار بعد اذا
للمفاجاة فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل

مع قرينة النصب المختار

اعلم ان اما مع غير ضرب الطلب
وهو ما يكون فيه جواب طلبا
كقولك اما زيد فاضربه
وضرب لغير الطلب
وهو ما يكون جوابه
اخبارا كقولك
اما زيد فضربت
عمرو

نحو جائني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذ الفجائية
فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل **قوله** و
يختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى
نحو جائني زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف
جملة فعلية على جملة فعلية اخرى وعلى تقدير الرفع يلزم عطف
جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب
قوله وبعد حرف النفي والف الاستفهام اي ويختار النصب
بعد حرف النفي والالف الاستفهام مع جواز الرفع نحو أزيدًا
ضربته وما زيدًا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام
داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام
داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من
دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف
من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد

حرف النفي الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من وفا العدم
ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام **قوله** واذا الشرطية وحيث
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدًا ضربته
ضربك وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدًا ضربته وانما كان النصب
هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كانا اذا وحيث مضافين
الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية
واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية
لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمناسبتها اياها في انها
يستعمل ايضا للشرط وانما قيل اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجأة
فان الرفع هو المختار بعدها **قوله** وفي الامر والنهي الخ اي يجوز
الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدًا اضربه او النهي
نحو زيدًا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي
خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل
بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه

وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد
قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي يجوز الرفع ويختار النصب عند
خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر
صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى
مقصود كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا
كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر
فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان
يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل و
الفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح
يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا
وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في
محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لا يفيد معنى مقصودا من الاية لان ح
معناه ح ان كل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع
الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما
ذكرنا وارادوا بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا

بعينا

وارادوا بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال خ

فيما

فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره كان
النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات
وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى
اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى
اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو وعلى تقدير عطف
الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على
تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الصغرى
فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل
فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره
او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع
للمعطوف عليه قوله ويجب النصب الخ اي ويجب النصب بعد حرف
الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا
ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبه

بعد قوله وعمرو اكرمته في

على الفعل

الدخول على الفعل لفظاً او تقديراً كما يجيء وههنا لما لم تكن داخلة
لفظا وجب ان تقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس
المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم
ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما **قوله** وليس مثل ازيد ذهب
لان فيها اختلاف انها حرف شرط او لا
به منه فالرفع لازم اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه
عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه
ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب
فالرفع لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله** وكل
شيء فعلوه في الزبر اي وكذا [illegible] قوله نحو كل شيء فعلوه في الزبر
ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهراً
لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل
شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما
صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي
الثاني

أي سلط

والثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئاً فالرفع لازم وكل شيء مبتداء
وفعلوه اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا تقديره كل شيء مفعول
لهم ثابت في الزبر **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه
اعلم ان ظاهر هذه الاية تدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده
فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد
منها غير الظاهر فالمبرد ذهب الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف
عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما ادخل الفاء على خبر المبتدا
لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره
التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء عليه ههنا
كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل فيقول فيه فاجلدوا كل واحد
منهما فصح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لم يعمل فيما قبله
وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره

محذوف وهو فيما يُتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يُتلى
عليكم وهذه جملة اسمية وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية
بيان للجملة الاولى ومع لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا
تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا
فالمختار النصب اي وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد و
سيبويه فالمختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومع قرينة النصب المختار وهو طلب
اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير الخ اعلم ان الباب الرابع من جملة
الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير و
التحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق
والمحذر منه مكررا فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في
جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فانه
زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق
بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن
مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق

التحذير في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول بتقدير اتق

لكن

لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله نحو او
ذكر المحذر منه مكررا الى آخره فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه
وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير
اتق والمحذر منه مكررا وقوله او ذكر المحذر منه معطوف على فعل
ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذرا تحذيرا مما بعده
او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى
التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل فيه لعدم
الفرصة تلفظ الفعل ~~يقول اياك الاسد~~ لضيق الوقت ووجود
القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا
فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير
المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك و
ان تحذف والطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان
تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد

تقديره اتق نفسك عن الطريق اي اتق نفسك ان تتعرض للطريق والطريق لنفسك

لامتناع تقديرمن اي اتق نفسك ان يتعرض للحذف والحذف ان يتعرض
لنفسك والحذف ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى و
هي اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى و
هي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذفه من وسائر
حروف الجر من أنْ وأنّ لطلب الخفة لطولهما بالصلة فيجوز حذف
ما لم يجز في الاسم الصريح ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز
لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك لامتناع حذف
حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفها العرب فيها
الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا
درهما وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا
الا انهم توسعوا فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم
بواسطة ذلك الحرف كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين
رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذف العرب حرف
الجر منه **قوله** المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه

اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل
متناول للمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة ما فعل
فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه
ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل هٰهنا لفظا او تقديرا الا انه
نقض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته لصدق الحد
عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكنه مستثنى كما ذكرنا في تعريف المفعول به
قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو
اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما اشغله
الجسم من الحيز **قوله** وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه
ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه
والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة
وان يكون في مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما صحيحا
ولم يكن مفعولا فيه **قوله** وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي
وظرف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل ذلك النصب بتقدير
في لدلالة الفعل عليها كلها لانه على المصدر فكما ينصب المصدر

معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهمًا كان او معينًا **قوله**

وظرف المكان ان كان مبهمًا قبل والا فلا اي وان كان ظرف

المكان مبهمًا قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان

لم يكن مبهمًا بل كان معينًا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل

عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين

ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على

المكان المبهم لان الضرب يستلزم مكانًا من الامكنة ولما كان

كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف

المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهمًا **قوله** وفسر المبهم

بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها

لما كان ظروف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير

قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم هو

الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين

والشمال وما في معناها فقوله حمل عليه عند ولدى اي وحمل

على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو لدن

ومع لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك لو قلت

جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع

الارض وكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حوالیك

قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان

في قولك جلست مكانك مع كونه معينًا لكثرة استعماله او لانه مبهم

كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات

الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم

تسميته به بسبب امر خاص غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية

ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير

داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر

داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف و

غيرهما وكلها داخل في مسماها **قوله** وما بعد دخلت على الاصح اي

وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك

دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على

الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد الى ما بعده

يكون مفعولًا به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار
المص انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة
غالبًا ولان نظيره فهو غرت ونقيضه وهو خرجت لا زمان
فيكون دخلت كذلك قياسًا عليهما **قوله** وينصب بعامل مضمر
اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى
اصوم اي صم يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة التفسير اي وينصب
المفعول فيه على شريطة التفسير كما مر في المفعول به بتفاصيله
يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع
ويختار النصب في مثل اما يوم الجمعة صمته وايوم الجمعة صمته
ويوم الجمعة صمه والا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت
سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ويجب يوم
الجمعة سافرت فيه صمه ويتساوى الامران في يوم الجمعة صمت فيه
ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صا
ئمه صمت وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له ما فعل لاجله فعل
مذكور نحو ضربته تاديبًا وقعدت جبنًا قوله ما فعل لاجله فعل شامل

لغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الفرح
والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله
فعل مذكور ومثاله ضربته تاديبًا والتاديب فعل لاجله فعل مذكور
وهو الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنًا فالجبن فعل
لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور هيهنا هو
المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنًا هيهنا
فالمفعول له علة غائية للفعل في الذهن اي سبب حامل للفاعل
على الفعل والفعل قد يكون سببًا للمفعول له في الخارج نحو ضربته
تاديبًا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنًا فان القعود ليس سببًا
للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين **قوله** خلافًا للزجاج اي التاديب
والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافًا للزجاج فان
التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبًا له مصدر من غير لفظ
الفعل فكانه قال ضربته ضربًا او ادبته تاديبًا له وهو ضعيف لان
المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية
قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان

يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة [لكان] مجرورا ولم
يكن نصبه مع الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط
المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارنا له في الوجود اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له
عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل اي ان يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان
الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم
لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا
مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن
الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول
يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة
خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع
والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك
بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما [اي الشرطين]
لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يكن

وقوله لم يجز جواب لقوله لو لم يكن وما عطف عليه

حذف

٨٨

حذف اللام سواء لو لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره
نحو جئتك لاكرامك اياي لم يجز حذف اللام او لم يكن مقارنا للفعل في
الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي
امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام بشرطين
المذكورين لتشابه حينئذ المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل
واحد منها اي من المصدر و[اي المفعول له] المفعول له متصفا بهذين الشرطين
فعلا للفاعل ومقارنا له في الوجود فلما شابه المصدر يتعدى الفعل
اليه بغير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين
الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم
من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام لانه
الحصر ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين
لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير
جائز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة
كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان

لان المراد باللام حرف التعليل فيشمل حروف العلية كالباء ومن وفي كما في قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وجد الباء باء العلية

الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر
لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون
فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق
ههنا **قوله** المفعول معه هو مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور
بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاء زيد فعمرو وقوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد
وعمرو واخوك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد
وعمرو قبله او بعده فلا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو
معه مع ان عمرو ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي
المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة
وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله
لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه **قوله** فان
كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه لا بد من ان
يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل

يتوسط الواو كان المستثنى
بالا ولكونهما موصلا للفعل الى
ما بعدهما صارت كالجزء منه

واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها و
المراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل
فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف عليه او لا يجوز فان
جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا
معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف
ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل
ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال
يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول
الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان
فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على
العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم
من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو اريد
المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان التردد في عامل المذكور
بعد الواو للمصاحبة مع انه لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل
انما حل المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب

والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه
لا يمكن ههنا لانه انما احذ كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه
يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب
لبيانه ههنا كما بُيّن في غيره قبل ذكر الحد فلو لا بيانه ههنا جوّزنا
ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن ترديده في
الكتاب ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول
معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف
تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم
يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل
من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا
فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين
العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين
النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا وانما يمتنع العطف
على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع
العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير

ما تصنع وعمروا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف
الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم قوله الحال
ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به الخ اي الحال ما تبين هيئة الفاعل
نحو جائني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه
او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة
غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة
الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جائني زيد الراكب فان
زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به
ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به
وانما قيد المفعول به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها
فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل الحد بمثل جئت انا وزيدا
راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من
حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما تبين ولم يقل
اسم يبين لان الحال قد تكون جملة والجملة لا تكون اسما واعلم انه
لو قال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به او متعلقا باحدهما لكان

او الى المدخول فيه نحو جائني زيد راكبا غلامه **قوله** لفظا او معنى اي

الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال

الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا

من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا و**يحتمل** ان يكون حالا من زيد

زيد مفعول به لفظا ومثال الفاعل معنى نحو زيد في الدار قائما فان

قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتداء لكنه فاعل معنى

لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال

المفعول به معنى قولك هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول

معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي

شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي

او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران غير

مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل

في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى

الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة

في المثال الثاني وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال

في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي

في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على

زيد بطريق المجاز تسمية الشيء باسم العائد اليه و**انما** اطلق ذو الحال

على كون الضمير العائد اليه غير ملفوظ فاطلق عليه ذو الحال اياه

في المعنى **قوله** وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما

فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة

من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما

واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه

واسماء الاشارة والظروف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في

الدار زيد قائما وهذا زيد قائما **قوله** وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط

الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها معرفة

غالبا اي وصاحب الحال يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق

المحكوم عليه ان تكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال

نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الها

في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط **قوله** وارسلها

العراك ومررت به وحده ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال انتم قلتم ان شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم
ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه
معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال
معرفة احتاج هذا الى التاويل وتاويله ان العراك مصدر وهو حال
محذوف وتقديره ارسل الحمار تعترك العراك ومررت به ينفرد
وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز
المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع
الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان
صاحبها نكرة الخ اي فان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال
على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها
ان كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا
مجردا عن ثيابه فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب
قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي الخ اي ولا يتقدم الحال على العامل
المعنوي فلا تقول زيد قائما في الدار لضعف العامل المعنوي بخلاف

الظرف

الظرف فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم أكل يوم لك
ثوب مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم
منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز
تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لا
يتسع به في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل
المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان
كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم
ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل وشبهه لكن اذا لم
يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبأن دخل
عليه ان اوما المصدريتان واما ما شابهه فبأن كان مصدرا
او اسم الفاعل او المفعول معرفين باللام التعريف او الصفة المشبهة
لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف
الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا
كان بالواو فلا يتقدم على العامل مطلقا كان او غيره مراعاة لقلبه
الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه قوله ولا على المجرور

على الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على مذهب الاصح
فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا
يقع الا حيث يقع وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فلذلك
الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان كوفيين جوزوا
تقديم الحال على ذي الحال المجرور نحو قول الشاعر اذا المرء اعيته
السيادة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد **قوله** وكل ما دل على
هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
اي وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا
او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا
اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا
بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا
هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف فقال ابو علي الفارسي هو
هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لا انحصار العامل في
هذا واسم التفضيل وامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه
لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب رحمه الله هو اطيب وجوز

عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق **قوله** ويكون جملة
خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر
عن ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك
بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان
يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو
قوله فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او الضمير على ضعف
الخ اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون جملة اسمية او فعلية
والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الجملة
الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك
والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول
الامر بكونها حالا بخلاف الاوليين لوجود الواو في اولها نحو

تركه لاستغنائه بقولنا بغير الواو في حال مع الضمير فان
كان حالا عن الفاعل والضمير في في وان
كان حالا عن المفعول والضمير في
فوه هـ ح

كلمته فوه الى فيّ فقوله فوه الى فيّ حال مع الضمير وحده والثانية
وهي ان يكون فعلها مضارعًا مثبتًا بالضمير وحده لمشابهته اسم
الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل لانه مفرد نحو جاءني زيد يركب
فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في
يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماضٍ مثبت
او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد
ركب غلامه وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما طلع
الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده
نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب
قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد
من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي المثبت حالا
وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو
جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة في قوله تعالى او جاءوكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت واعلم ان قيد الماضي المثبت

لانه

فيجب التقييد بالاول للمقارنة عند الاطلاق
وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاء
ه

لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج
اليها لانه اذا نُفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم
الاستصحاب فلا يحتاج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في
استمراره الى الحال وسبق قوله ويجوز حذف العامل كقولك
للمسافر راشدًا مهديًا اي ويجوز حذف العامل الحال اذا دل عليه
قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء ومثاله قولك للمسافر
راشدًا مهديًا اي اذهب راشدًا مهديًا قوله ويجب في المؤكدة نحو
زيد ابوك عطوفًا اي احقه اي ويجب حذف العامل في الحال
المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا
غالبًا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفًا
فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودًا غالبًا وانما يجب
حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فيستغنى
به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته واحقه او ثبت او حق
فحذف عاملها ولم يستعمل فهذا الحال حال من المفعول او من الفاعل
قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط

فعلى هذا يكون الحال الا مقررة لمضمون جملة اسمية
ومنهم من جوز كون الحال المقررة لمضمون جملة فعلية نحو قوله تعالى ثم وليتم مدبرين ولا
تعثوا في الارض مفسدين وانا انزلناه قرآنا عربيا وجعل كونها مقررة لمضمون جملة
اسمية شرطا لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجوب الحال المؤكدة

هذا الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها
لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب
الحذف لكن يجب حذفه **قوله** التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به
عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز به عما
يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان جارية
يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان
العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة
الى المخاطب وقوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر
عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام
المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل
في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات
ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل
لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة **قوله** فالاول عن

نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين فانها تاكيدا لمضمون جملة فعلية وهي تعثوا

غير مستقر

مفرد مقدار غالبا الخ اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يرفع التمييز الابهام
عن نفسه بعد تمامه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة
وهو هنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار
والمقدار هو الغالب اما في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما
وسياتي تمييز الاعداد في باب الاعداد واما في غير عدد وغير العدد
اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل
زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو على التمرة مثلها زبدا واما
مكيل نحو قفيزان برا **قوله** فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع
ويجمع في غيره اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا
والمراد بالجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو التراب والماء والعسل
وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما
انما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على
القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد
لعدم دلالة عليها فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين

العدد

السموح الراحة بمقدار شبر كف

وارطال زيتًا وان لم يكن جنس الجمع ان كان المراد بالتمييز جمعًا فيقي
عندي قنطار اثوابًا وعندي بيت كتابًا **قوله** ثم ان كان بتنوين
وكذلك اذا قصد التثنية فيثنى م
او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا اي ان كان الاسم
المفرد الذي يتم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك
الاسم الى ذلك التمييز وجازت ترك اضافته اليه تقول رطل زيت و
رطل زيتًا وقفيزا برٍّ وقفيزان برًّا بالاضافة وترك الاضافة وان
لم يتم بالتنوين ونون التثنية ونون الجمع بل يتم بشيء اخر لم يجز
الاضافة وذلك الشيء الذي يتم به الاسم وهو غير التنوين ونون
التثنية ونون الجمع اما شبه نون الجمع نحو عشرين درهمًا واما
الاضافة نحو مثلها زبدًا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهمًا
لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة
وما هو من نفس الكلمة لم يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون
لم يجز لان هذا النون شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت
النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيه به فاذن لم يضف مثل عشرين
واخواته الى التمييز وفي تعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز

اضافة مائة الى غير ذلك المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشرات وعشري
رمضان والصواب ان يقول في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما
لا يجوز ان يضاف الى التمييز ولا يضاف الى غير التمييز
رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم
اي لزم الالتباس بين التمييز وغير المميز
اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه
لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبد لانه
مضاف مرة وامتنع اضافته مرة اخرى **قوله** وعن غير مقدار مثل
خاتم حديدًا والخفض اكثر عطف على مفرد مقدار اي التمييز الذي
يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن
مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار
نحو خاتم حديدًا او فضة يجوز الاضافة ههنا وتركها لكن الاضافة
اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله والخفض اكثر **قوله** والثاني
عن نسبة في جملة او ما ضاهاها الخ اي التمييز الذي هو عن ذات
مقدرة هو التمييز عن نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسًا او في
شابه الجملة نحو زيد طيب ابًا وابوة ودارًا وعلمًا او في نسبة
في اضافة نحو يعجبني طيب زيدٍ ابًا وابوة ودارًا وعلمًا ولله دره

فارسًا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسًا يرفع الابهام المستقر عن ذات
مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند
اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرًا وان كان مسندًا الى ذات
اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فذكر تلك
الذات لرفع الابهام المستقر فيه قوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة
وضاهاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابهة للجملة اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها مثاله زيد طيب
فان طيب مع فاعله مشابه للجملة قوله او في اضافة نحو يعجبني
طيبه ابًا وابوة ودارًا وعلمًا ولله دره فارسًا عطف على قوله في جملة
اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو يعجبني طيبه ابًا
وابوة ودارًا وعلمًا فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه تعلق
اهل المنسوب الى الحي والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث
متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف
بالموصوف قوله ثم ان كان اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه جاز
ان يكون له ولمتعلقه والا فلمتعلقه اي ان كان التمييز اسمًا صالحًا

لان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه
اي يحتمل هذا ويحتمل ذلك نحو طاب زيد ابًا فالاب جاز ان يكون نفس زيد
وجاز ان يكون من يتعلق به نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان
يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من يتعلق به وان لم يكن اسمًا صالحًا
لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزًا
عنه نحو طاب زيد علمًا ودارًا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة
وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص في هذا
الموضع وفيه نظر لانا لا نسلم ان التمييز ان كان اسمًا يصح ان يجعل لما
انتصب عنه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه فان نفسًا في
قولنا طاب زيد نفسًا اسم يصح ان يجعل لما انتصب عنه مع انه لم
يجز ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه وان اراد بالشرط ان التمييز ان كان
اسمًا يصح ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلق ما انتصب عنه وجزاؤه
جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه لم يصح لوجهين احدهما
انه غير مفيد لان الشرط والجزاء واحد والثاني انه لا يلزم من انتفاء
صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان

يكون لما انتصب عنه نحو طاب زيد نفسا وكان النص غير مساعد لهذا الشرح
وان حملناه على مقتضى التمثيل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله
لمن انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا
عن تعسف **قوله** فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق التمييز في
الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد
اي ان قصد مفردا افرد التمييز وان قصد مثنى ثني التمييز وان قصد
جمع جمع التمييز في الصورتين فيقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه
نحو طاب زيد نفسا ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك
تقول اذا كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه كطاب زيد ابا اذا اردت
اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده او اباه وامه وطاب
زيد آباء اذا اردت اباه واجداده **قوله** الا ان يكون جنسا الا ان
يقصد الانواع اي يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون
التمييز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم
من حيث هو علم والابوة من حيث هو ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان
يقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد شيئين ويجمع ان كان

جمعا فيقول طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين
مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم
كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون
جنسا استثناء من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني
استثناء من استثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين
ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان
يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان
الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس
والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس في
جوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما
قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة و
الثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا
قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في
الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك
لتكثر آحاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من

وكذا يطابق زيد ابوه و الزيدان ابوه والزيدون ابوه هـ

...اجتماع المطابقة واللامطابقة في جنس لما قصد فيه من التثنية والجمع باعتبار واحد

آحاد وذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لا يطابق التمييز ما قصد
فان قيل هلا يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس
واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد
النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض
المتخصصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقائق والماهيات
فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها
في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها في الحقائق قوله وان كان صفة كانت
عطف على قوله ان كان اسما
له وطبقه واحتملت الحال اي وان كان التمييز صفة كانت التمييز على
ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فتقول طاب زيد فارسا
وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول
لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز
صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور
لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان
حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون

حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين نحوهم مثلها
زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن
نفس الدر فان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة
المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم
التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه
ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها
مؤخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم
الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في
المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وان اصل
تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب
زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء
مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله
تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل على اطراد الباب قوله والاصح ان
لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي التمييز لا يتقدم
على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح

في قوة الحال لان المعنى فانفجرت عيون الارض لان الانفجار ... للتفجر

او نقول معناه انفجر الارض تفجرا عيونا وهو ظاهر

ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا
تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر: اتهجر
ليلى للفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق تطيب * والجواب عنه
ان الرواية ممنوعة بل الرواية الصحيحة هكذا وما كاد نفسي بالفراق
تطيب **قوله** المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها اي المستثنى على ضربين
احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل
هو الذي اخرج بالا او باحد اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا
نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيدا مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال
جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم
وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس
بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه
لفظا بل معنى والجواب ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد
ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت
الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو

جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الجائي الا زيد
وانما قال بالا واخواتها المخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم
بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمخرج بالشرط نحو اكرم القوم
ان دخلوا الدار وفي الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا و
اخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخواتها الا هي غير وخلا وعدا وما
عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء **قوله** والمنقطع المذكور
بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا و
احد اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو
المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه **قوله**
وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او
مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا
وعدا في الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون اي والمستثنى منصوب
اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب
النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فاعلم

بالصورة الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون
المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب
ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا
وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب
بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فالا الله بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله
فالرفع فيه بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو
كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا
فزيدا يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما
يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما
الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيد هو جاءني الا زيد ويلزم
منه مجيء جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا
يمتنع ذلك والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان

يكون

قوله بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب قيل لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه نحو قرأت الا يوم كذا فان يوم هنا منصوب على الظرف دون الاستثناء واجيب بان اللفظ كونه منصوبا

يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله شعر وما لي الا آل احمد
شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فان آل احمد مستثنى مقدم
على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم
على المستثنى منه لانه لم يصح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقديم
البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار الى هذا
القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي
يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثر نحو
ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع
كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر واما امتناع
بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط
كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه
لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال
في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله شعر وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد
النفي مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس

نصب المستثنى اذا كان منقطعا عند الاكثر

اليعفور ولد الظبي ... والعيس الابيض من الابل

يؤانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن
الانيس بدل البعض من الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا
وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما يجب
النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر
لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس
من المواضع التي وجب نصب المستثنى ان يكون المستثنى فيها بعد
ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما
عدا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون
خلا وعدا بعدها فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعولا
فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي خلا
بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر
في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى
بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما
والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب

تقول

تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا و
لا يكون بعضهم زيدا **قوله** ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما
بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا
قليل والا قليلا اي ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله من المستثنى
منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد فزيد برفعه ونصبه فالرفع
على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل
لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال
في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في
مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن
المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل
كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار الرفع على البدل نحو قوله تعالى ما
فعلوه الا قليل او الا قليلا برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه
على الاستثناء **قوله** ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه
غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربني الا زيد اي
ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه

في كلام غير موجب فقط لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة
المعنى فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل برفع ما بعد الا بان يكون
فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به بنصب
لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء
ويسمى مفرغا **قوله** الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا
استثناء من قوله وهو غير موجب اي وعدم ذكر المستثنى منه
انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز
ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجز ما زال زيد
الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في
الموجب لم يجز ان يقع ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون
ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه
ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز كما مر **قوله** واذا تعذر البدل على اللفظ
فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو و
ما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران

عاملتين

[illegible]

عاملتين بعدها الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى
النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي اذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال فيبدل البدل من موضع المستثنى
منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل تكرير
العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وهو غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين
وهو المذهب الصحيح المختار بين النحاة
ابداله من محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة
لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمروا لا يجوز ابداله
من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهي
غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله
من لفظ شيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقديرها عاملة بعد الا
وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد

واما الاخفش فانه يجوز
في البدل مع اللفظ لجواز
زيادة من في الاثبات عنده
وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد
فيها الا زيد وجاز الابدال
من محل لا احد والابدال من
الضمير المستكن في قولك
فيها ه ر ك

من حيث التصدير والدخول على المبتدأ والخبر وافادة التوكيد من حيث
انّ انّ لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي او لانّ ان للاثبات ولا
للنفي صرح النقيض على النقيض ٥ س

انتقض بالّا فاذن بطل عملهما الّا انّهما يعملان لاجل النفي لا انّهما انّما
يعملان لاجل مشابهتهما بليس وانّه من حيث النفي فاذا انتقض النفي
بالّا بطل المشابهة وان بطل المشابهة بليس بطل عملها **قوله** بخلاف
ليس زيد شيئا الّا شيئا الخ اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الّا
شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الّا شيئا فانّه جاز ههنا لانّ ليس
انّما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن انتقاض
النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية
فهي في قوله العاملة هي عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود
الى الامر او الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح **قوله** ومن ثمّ
جاز ليس زيد الّا قائما وامتنع ما زيد الّا قائما اي ومن اجل ان
عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال
ليس زيد الّا قائما لبقاء الفعلية التي يعمل ليس لاجلها مع بطلان
النفي وامتنع ان يقال ما زيد الّا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما
قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ اي والمستثنى مجرور
بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بكسر السين وفتحها

وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا
زيد لانّ المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جرّه بعدها ولانّ المستثنى بعد حاشا مجرور
بحاشا لانّه حرف جرّ وانّما قال في الاكثر لانّ حاشا حرف جرّ عند
اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم
واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانّه مفعول به
فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا **قوله** واعراب غير فيه كاعراب
المستثنى بالّا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء
مثل اعراب الاسم المستثنى بالّا على التفصيل اي كان المستثنى بالّا
غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الّا النصب فكذا ههنا
لم يجز الّا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انّه
اذا تقدّم المستثنى بالّا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا
تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انّه اذا كان
المستثنى بالّا منقطعا وجب النصب فكذلك ههنا تقول ما جاءني
القوم غير حمار وكان المستثنى بالّا اذا كان في كلام غير موجب

المستثنى منه مذكورا جاز النصب واختار البدل فكذلك ههنا تقول
ماجائني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا
لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل
فتقول ماجائني غير زيد وماضربت غير زيد وماضربت زيدا غير ضربة
وماضربت زيدا يوم غير الجمعة قوله وغير صفة حمل على الا في
الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كان تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اعلم ان اصل غير ان يكون لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه
للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جائني رجل
غير عاقل الا انها حمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان
تكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا تكون
صفة الا انها حمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت الا تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة
لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم
فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ماجائني احد الا نبيا وانما

قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف بلام التعريف لم يتعذر
الاستثناء نحو جائني الرجال الا زيدا لان فيه الاستغراق والعموم
فيصح الاستثناء
وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم
يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول
لا حاجة الى قيد غير محصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص
المص عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور يتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء
فلولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا
منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان
الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يكون ثلثة او اكثر
فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا
فالا تابعة لالهة وهي جمع منكور غير محصور لو نصب الا الله لم
يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه
لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارض

لدخول زيد فيهم وان حمل اللام على العهد فان كان زيد داخلا في المعهود جاز الاستثناء وكان متصلا والا جاز الاستثناء وكان منقطعا
ح ش

لعل ارادة الجمع هنا ما يدل على تعدد سواء كان جمعا او لا فيندفع قول البعض قوم ح ش

فلا يصح الاستثناء المتصل لعدم الجزم بعدم التناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم التناول
ح ش

ولم يلزم منه انه لو كان فيهما الهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما

وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما

فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا

جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع

كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه

يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد والصواب ان يقال

الا اذا كان تابعا لجمع منكور غير متناول لما بعده حتى يخرج عن جواز

الاستثناء كرجال عشرة الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهما وعشرة

الا واحدا ويمكن ان يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في

المثال المذكور فانها محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع

فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور

لانه بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناول الزيد والمراد

بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد ولهذا لا يجوز الاستثناء

من الرجال الذي هو المعدود حتى لا يقال جاءني رجال عشرة الا زيد

لعدم وجوب تناول زيدا ويجوز الاستثناء من العدد حتى يجوز ان يقال

جاءني

جاءني رجال عشرة الا واحدا لتناوله المستثنى وعن الثالث بانا لا ندعي

ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان

مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي

جواب الاخير نظر لا تخفى بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها

مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا وقد اعليه تقييد حملها على غير

في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو

قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه

الايرادات قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في

غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله قوله شعر وكل

اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان

مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله

واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية على الاصح اعلم ان مذهب

سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط فلذلك

اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد

ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاء نقوم

اجراهما مجرى غيره في جواز وقوعها غير ظرف كقوله ٭ ولم يبق سوى
العدوان ٭ دناهم كما دانوا فسوى ٭ اي جزيناهم فسوى العدوان
فاعل لم يبق وكقوله ٭ تجانف عن اهل اليمامة ناقتي ٭ وما قصدت
عن اهلها لسواكا ٭ وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما اي وخبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله
المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر لا ولا فلما قال
بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتدأ وخبر ان
واخواتها وخبر ولا فلا مثال كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد
دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدأ اي وحكم خبر كان و
اخواتها حكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء
كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي جواز اشتمال تلك الجملة
الواقعة خبر كان على عائد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على
الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام
ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان كحكم

خبر المبتدأ الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان
اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما
في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان
معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ اعلم انه لو قال
كان معرفة او كانا متساويين لكان اولى لينتظم مثل كان افضل
منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التميز
بالاعراب ولا يجوز في المبتدأ والخبر لوجود الالتباس واعلم ان
الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم
لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله وقد
يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه اي وقد يحذف كان في مثل
قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقد نص
سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول
ورفع الثاني وهي اقوى الوجوه لقلة الحذف تقديره ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف

الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في
عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان
في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل
ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب
الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وانه في رفع الاول يكون المحذوف
كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا
فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه
الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول
في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه
فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
تقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف
حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان
في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل

لتعذر

لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيدت ما على ان للتاكيد وليكون
كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت
الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا
لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه
وانه غير جائز قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها
مثل ان زيدا قائم اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول
ان واحدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم كان واخواتها
واسم ما ولا وغيرها وقوله بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج
عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها فانطبق التعريف
عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيدا هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه
حكم المبتدا وقد يجيء استيفاء البحث عنه في باب الحروف قوله
المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين التي
لنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد
من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار
من هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون فيها واحدا واثنان او ثلثة

لانه مشابه لها من حيث ان ما المصدرية تدل على الزمان كما ان كان تدل عليه

او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال

ويجوز كون واحد اخر واثنين او ثلثة او اكثر فيها **قوله** هو المسند

اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشتبها به مثل لا غلام رجل

ظريف ولا عشرين درهما لك فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم

كان وان واسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه

هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشتبها به هذا شرائط

نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فقط فاعل يلي الضمير العائد الى المسند اليه

وها في يليها عائد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في

يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين

الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة

لانه لو كان معرفة لم نصبه كما يجي وانما اشترط ان يكون مضافا

او مشتبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجي ومثال

المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين

درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل

فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما **قوله** فان

كان

كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي تدخل عليه

لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشتبه به بني على ما ينصب به

اي فان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان

بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه

بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى

من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على

جواب سؤال سائل محقق او مقدر فقال هل من رجل في الدار فكان من

الواجب ان يقول لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا

انه لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف من

فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان

بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة **قوله**

وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير

اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير

تقول لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا يعمل في المعارف

لان وضعها لنفي النكرات فلا يعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على

جواب سؤال سائل سأل فقال أزيد في الدار أم عمرو فوجب التكرير في الجواب
ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم
بشيء فوجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امرأة أما الرفع
فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله وأما التكرير فلأنه مبني على
جواب سؤال السائل على فقال أرجل في الدار أم امرأة فوجب التكرير
في الجواب للمطابقة قوله ونحو قضية ولا أبا حسن لها متأول هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال ان أبا حسن معرفة من غير الرفع
والتكرير وأنتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فجوابه
أنه متأول أي هذه قضية ولا مثل أبي حسن لها فحذف المضاف و
أقيم المضاف اليه مقامه ولا شك أن مثل أبي حسن نكرة لأن المثل
لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن
أن يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا
لكون أبا حسن معرفة مع أنه ذكر في الحد أن المنصوب بلا نكرة
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه فتحهما ونصب الثاني
ورفعه ورفعهما ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني والله أعلم

اذا عطف على اسم لا مع تكرار لا جاز فيه خمسة أوجه الأول فتحهما نحو لا حول
ولا قوة الا بالله أي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل
الرفع بأنه خبر مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بأنه مبتدأ
وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني
فتح الأول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل الرفع بأنه
مبتداء ولا في لا قوة زائدة لتأكيد النفي ولا قوة عطف على لفظ لا حول
وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث
فتح الأول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع
بأنه مبتداء ولا في لا قوة زائدة لتأكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول
وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع
رفع الأول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة
عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا للعمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان
أحدهما أن يكون مطابقا للسؤال وهو أحول بالله أم قوة والثاني
أنه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو
فتح أحدهما دون الآخر كان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الأول

وهو أرجل في الدار أم امرأة

وفي الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا و خبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولا جل هذا قالوا رفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا و بالله خبره قوله

واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناه الاستفهام والعرض والتمني

اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخيران للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف او ظريف او ظريفا اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا تاليا جاز فيه الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر

العرض هو طلب حصول الفعل عن المخاطب بعرض المتكلم به النزول على الغير

وح يجوز رفعه حملا على محل المبني مع لا نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجعل حمل توابع سائر الاسماء المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب

اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون النعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى بان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع ان يجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز

العوض يعني ان حركة كل واحد منهما حركة المعرب والمبني عارضة

قيل احتاج الى القيد الاول لان النعت الثاني وما بعده يجوز ... وجوابه ...

نحو لا اب وابنا ولا ابن اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح
جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل
لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وجرا على اللفظ من قال ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرى قوله ومثل لا اباله
ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه
ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
اعلم انه يجوزان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي
له اي يجوزان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في
في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له
ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة
من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم
مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا
يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف آه اي قولنا لا اباله ولا غلامي له
ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب
الى ان اباه في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتا

الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة والمص اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال
انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى
لا اباله لا اباه فبقي لا بلا خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو
غير جائز قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس اي ويحذف اسم
لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس
تقدم ذكر مشابهة ما ولا بليس فلا نعيدها ههنا لئلا يطول الكتاب
قوله وهو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو المسند بعد
دخولهما ولا نقول هو المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان
وغيرها فلما قال بعد دخولهما اخرج عنه جميع هذه الاشياء قوله
هي لغة اهل الحجاز اي مشابهة ما ولا بليس وعملهما عمل ليس على لغة
اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلين
اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله واذا زيدت ان مع ما
او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل هذا اشارة الى اشياء تبطل
عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعدها فانه تبطل عملها لضعف عملها

فيثبت الالف في الاب وتحذف النون من العالمين

فيكون تقديره لا اباه فيدخل على المعرفة وقال انه شاذه

فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر

الاقحام
دراوردن چیزی در چیزی
منتخب

بالفصل بينهما وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طبنا جبن
ولكن منايانا ودولة اخرينا واشار المص اليه بقوله فاذا انتقضت ان
مع ما وثانيهما انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما بطل
عملها ح لانهما انما تعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي وقد بطلت
ح فبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه
اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل
فلم يقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف
على خبرها ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان
ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبرها ولا وجه حيث
هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله
المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اي
المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله كل
اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها

كالمضاف

كالمضاف اليه واذا واذ وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد
فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد
فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب
اليه شيء كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل
الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل
حرف الجر مثال حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف
الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف
نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة
حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا
ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير
شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها اي وشرط
المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون
مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة
على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة
وان لم يكن فيه كاحمد فتقديره انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة

نحو احدكم وغلامي زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن
لعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم
مقام التنوين كنون التثنية والجمع **قوله** وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة على
ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد
واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان
مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان المصر ليس بمعمول المصارع
بل هو ظرف له ولم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم
منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف
ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد ليس اضافة معنوية لانه
المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا
هذا ضارب زيدا امس اضافة معنوية لان زيدا ليس بمعمول ضارب
لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد

بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو تسلط عليه وان
المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة
قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في
جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة المعنوية على ثلثة
اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت
الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس
الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى
انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
اي من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم والانحصار على هذه الثلثة
بالاستقراء **قوله** وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
اي وجود الاضافة بمعنى في قليل نحو قوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى
اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم
مثال الاضافة بمعنى في **قوله** ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل
اذاعت غزلها في القرائب
كوكب الخرقاء من اضافة الاختصاص
توسعا لان الكوكب لا يختص بالخرقاء
حقيقة والخرقاء العجوزة وسهيل عطف
بيان الكوكب ومعناه اذا لاح سهيل
اذاعت الخرقاء غزلها في القرائب
مجرا من السود

افادت الاضافة تعريفًا للمضاف لانها عينية واوضحته غاية الايضاح

الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها كالنده سر

اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف

اليه نحو عليك بالحركة غير السكون فان كانت الى النكرة افادة تخصيصًا

للمضاف نحو غلام رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من

التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليًا عن

التعريف لانه لو كان فيه التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة

ولانه ان اضيف الى معرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى

النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك

فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام

منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف

عنهما لوضعهما على المعرفة اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس

بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء التعريف لانه

ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد التعريف ولان الغرض

الاكثري منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون

التوغل دور ... ذكره

وعدم تصور الاشتراك فيه كالاشتراك المفروض في العلم

٣

مفعولا كان المعمول اي سواء كان المعمول مفعولا وهو فيما كانت الصفة اسم فاعل متعديا اي على وزن فاعل وكان

الاضافة بمعنى الحال والاستقبال مثل ضارب زيد وراكب فرس او فاعلا وهو فيما كانت الصفة اسم فاعل لازما او صفة

مشبهة باسم الفاعل ومثال اسم الفاعل اللازم حائلة الوشاح ومثال الصفة المشبهة مشبها باسم الفاعل

حسن الوجه اذ تقديره حائل وشاحها وحسن وجهه او اسم ما لم يسم فاعله وهو فيما كانت الصفة اسم مفعول نحو

زيد معمور الدار تقديره معمور

من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سؤال

مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف

من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة

الدراهم والخمسة الكتب فاجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس

واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة

ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة

الاشبار قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها

نحو ضارب زيد وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان يكون

المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه فقوله

صفة احتراز عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز به

عن مثل مصارع مصر فان اضافته مثلها اضافة معنوية ومثال

الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير

الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال

الاول او مرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ

اي الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف

التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها

في تقدير الانفصال **قوله** ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع

بزيد حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا

تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت

هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة

لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ان شاء الله

ولاجل ان هذه الاضافة لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت

بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع

النكرة صفة للمعرفة **قوله** وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع

الضارب زيد خلافا للفراء اي انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد

لافادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد

لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة

سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضارب

وجواب الاول ان اللام سابقة على الاضافة لانه لتحقق ذات

الاسم والاضافة لتحقق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق

الذات سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل و

الضارب يجيء عقيبه **قوله** وضعف الواهب المائة الهجان و

عبدها العطفان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على

المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها

وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع

هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف

عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد

والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان

لم يجز رب سخلتها لجواز ان يكون من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من

جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه **قوله**

وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع

الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب

عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من

حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف

اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه
حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه
ان نقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير وحذف
الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا
اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال
على المختار في الحسن الوجه لان فيه ستة عشر لغة ومن مختارها
الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على
الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب
زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه **قوله** والضاربك وشبهه فيمن
قال انه مضاف حملا على ضاربك عطف على الضارب الرجل
اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول
انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين و
الضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله و

واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى الضارب ذي اللام

[illegible]

[illegible]

الضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك
لم ينظر في الضاربك ومن هنا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب
زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا
فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان
منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف
ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وهو مذهب الاخفش ومن تابعه ولم يحتج الى
العذر وهو الحمل على ضاربك **قوله** ولا يضاف موصوف الى
صفته انما لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب تبعيتها
للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة
فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب **قوله** ولا صفة الى موصوفها
اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون
متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة
عليه هذا خلف **قوله** ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال ان قولكم لا يضاف الموصوف الى الصفة منقوض بقول العرب

[illegible]

مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقا وذلك لان
الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة
والحمقاء صفة للبقلة لانه يق المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة
الاولى والبقلة الحمقا وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل على انه
لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا
يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقديره هذه الاشياء مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع
وكذا القول في البواقي **قوله** ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة
الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك
لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه لا يق قطيفة
جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل
على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من و

ليس

ليس الجرد بصفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كانت
صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس
هو والاخلاق من اي جنس هي فاتوا بموصوفاتها واضافوها
الى موصوفاتها بيانا لها لا انظر الى انها اضافة الصفات الى
موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة
بمعنى من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم و
الخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة اي لا يضاف
احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم
الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس و
منع في المعاني واما قال الاسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف
للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفات نحو الليث والاسد و
المتساويات نحو الانسان والناطق **قوله** بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فانه يختص به اي ليس للمضاف والمضاف اليه

المراد من التماثل انهما متحدان ذاتا سواء كانا متحدين بحسب المفهوم ايضا كالمترادفين او لم يكن كذلك كالمتساويين تامل تفكر

في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص
وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء للعين اخص من العين
فيكون الاضافة العام الى الخاص فلم يكن مما يخص غيره ليختص المضاف
بالمضاف اليه فيفيد **قوله** وسعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم
والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واحدهما اضيف الى الاخر وانتم
قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر فاجاب عنه بانه متاول
لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل
وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم
واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء
وشبهه الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلا يقال كرز
سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى
من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم
كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة المراد بالاسم الصحيح عند

فان المراد بالشيء غير العين من الكتاب والثوب والعين اعم من ان يكون عين الكتاب او عين الثوب او غيرهما

الاسم قد يطلق ويراد به المذكور كقولك زيد قائم وقد يطلق ويراد به الدال كقولك زيد معرب

النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في اخره واو
او ياء قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا كسر ما قبل الياء لاجل الياء
وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها **قوله** فان كان في
اخره الف تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء فان كان ياء ادغمت
وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اعلم
ان الاسماء اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا
ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا
يخلو من ان يكون في اخره الف او ياء او واو فان كان في اخره
الف تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي
ولكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية ويقول في عصي
ورحى عصي ورحي لان اصل هذا الالف اما الواو او الياء فان
كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في
الياء وان كان الياء تدغم الياء في الياء وان كان الالف الف التثنية
لم يقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء او الواو فيرد اليه

الى ياء المتكلم

ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء في اليآء
فيقال في الرامي والغازي الرامِيَّ والغازيَّ وان كانت الياء محذوفة
للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية و
الجمع حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ وان
كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت اليآء
لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء
مسلميّ لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو واليآء
وسبقت احدهما بالسكون على الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت
من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل اليآء
للتناسب فصار مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حالة
الرفع **قوله** واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ
وابيّ هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال
في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان
لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال
في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل وكذلك يقال في اخ واب

اخي وابي من غير رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ وابيّ
مع رد لام الفعل وادغامه في الياء مستمسكا بقوله وابيّ مالك ذو
المجاز بدار وأجيب عنه بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
لجواز ان يكون ابين جمعا للاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين
وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين ان اصواتنا بكين وفدّيننا
بالابينا **قوله** وتقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما
يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال في في
الاكثر فيّ اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما
فيّ وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به
ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو
ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حال الاضافة
وذلك لان الاصل فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء تخفيفا فصار فو
فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها حكما لكونها حرف اعراب
وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف
والتنوين فيبقى الاسم المعرب المتمكن على حرف واحد وهذه العلة غير

فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ بفتح ياء المتكلم الثابت مع الالف والياء

قدر اخاك ذا المجاز وبدار

موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الآخرين منهم لم يكن الكلم يبقى
على حرف واحد لانه لم يحذف منه الواو عند الاضافة لعدم موجب
حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة
الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر
الفاء لاجل الياء قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح
الفاء افصح اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها
بالحركات فقيل اخ واب وحم وهن وفم ورأيت اخا وابا وحما
وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء و
ضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم
فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو
المحذوف قبل المبدل عنه الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما
لعلة كما ذكرناها فكانها عوض الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر
ما قبلها فكذلك اذا عوض ميما قوله وجاء حم مثل يد وخبء
ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناها

احدها

احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حم ورأيت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك
ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال
الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية ان مثل خبء
مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حم ورأيت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حموك
ورأيت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة ان حكمه حكم
دلو مطلقا فتقول في الافراد هذا حمو ورأيت حموا ومررت بحمو
والاضافة هذا حموك ورأيت حموك ومررت بحموك واللغة
الرابعة ان حكمه حكم عصا مطلقا فتقول هذا حما ورأيت حما و
مررت بحما وتقول هذا حماك ورأيت حماك ومررت بحماك
فهذه اللغات الثلث الاخيرة تخالف اللغة الاولى حالتي الافراد
والاضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة
اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال
الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وتقول

سواء كان الاضافة الى ياء المتكلم او الى غيره

وانّما خصّ ذكر المضمر لانّه في محلّ الخلاف وقد جاء في بعض الصور اضافته الى المضمر نحو اللهمّ صلّ على محمّد وذويه بخلاف غيره هم

هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذا اللغة مثل اللغة الاولى
حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع اي ذو لا يضاف الى المضمر ولا ينقطع عن الاضافة لانّ ذو
وضع لان يتوصّل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للنكرات
نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاة
وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذّ نحو صلّ على محمّد وذويه
وكقوله: انّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه: اي انّ الدليل
المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة
ح على في التخصيص بانّه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع كلّ ثانٍ باعراب
سابقه من جهة واحدة اي التابع كلّ ثانٍ لا اوّل واعراب الثاني
مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كلّ ثانٍ شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وخبر انّ وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت
والثالث لباب اعلمت فلمّا قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وانّ
وما ولا لانّ اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولمّا قال من جهة
واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب علمت والثالث لباب

اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه لكن اعرابها ليس من جهة
واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك امّا الاوّل فلانّ جاء
في قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل وامّا الثاني
فلانّ عمل الابتداء في المبتدا والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه
وانّ عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب
اليه وانّ عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهة اقتضائه تصيير المخبر
عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت مع انّ انت
تابع ليس باعراب سابقه لانّ المراد باعراب سابقه انّ اعرابه لفظا
او محلّا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلّا فانّ انت وان كان ضمير
مرفوعا فهو في محلّ الجرّ بانّه تاكيد له قوله النعت تابع يدلّ على معنى
في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل و
التاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلمّا قال يدلّ
على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لانّ جميعها
لا يدلّ على معنى في متبوعه لكن قد يتوهّم انّه قد يدخل فيه مثل ضربت
زيدا قائما فانّ قائما يتوهّم انّه تابع دلّ على معنى في متبوعه وهو

ذو الحال فلما قال مطلقاً خرج عنه مثل لان مثل قائم وان توهم متوهم
انه تابع يدل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حال صدور
الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان
اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع
بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان الله
نعت لالهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت
ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتاً حقيقة
لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما
الهة غير الله لفسدتا لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافة الى ما بعدها لكونه
حرفاً اعرب ما بعدها اعراب المنعوت ضرورة اصلاحاً للفظ واطلق
اسم النعت عليه مجازاً **قوله** وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون
لمجرد الثناء والذم او التوكيد نحو نفخة واحدة هذا اشارة الى
اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتاً
للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا
كان نعتاً للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء

كقولنا رجل عالم ابوه

نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو من الشيطان
الرجيم فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوماً
قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد وذلك اذا دل
النعت على ما دل عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة
تدل على ما يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فتدل على الوحدة
قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقاً او غيره اذا كان وضعه
لغرض المعنى عموماً مثل تميمي وذي مال او خصوصاً مثل مررت
برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا اعلم ان بعض النحاة
اشترط في النعت ان يكون مشتقاً والمص اشار الى انه ليس بواجب
ان يكون النعت مشتقاً وذلك لان المراد بالنعت هو تابع يدل
على معنى في متبوعه عموماً اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو
تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما في جاءني رجل علوي وتميمي
وجاءني رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى
في متبوعه عموماً او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصاً اي في بعض
استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في

وان كان غير معلوم فلا يكون لمجرد الذم

الرُجولية فانّ اي رجل يدلّ على معنًى في متبوعه في هذا الموضع وان لم
يدلّ على معنًى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك
ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررتُ بهذا الرجل فانّه يدلّ على
معنًى في متبوعه ونحو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع
اخر نحو جائني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيدٍ هذا
يدلّ على معنًى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دونَ
صورة اُخرى نحو هذا زيدٌ **قوله** وتوصف النكرة بالجُمل
الخبرية اي وتوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجُملة الخبرية وهي
التي يحتمل الصدق والكذب وهي اربعٌ نحو مررتُ برجلٍ ابوهُ
قايم ومررتُ برجلٍ قام ابوه ومررتُ برجلٍ ان قام ابوه قمتُ
ومررت برجلٍ في الدار ابوه وانّما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية
لانّ الوصف في المعنى خبرٌ عن الموصوف وقد مرّ انه يخبر بالجملة كما يخبر
بالمفرد وانّما خصّ النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون لكو
الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف والصفة في التعريف و
التنكير **قوله** ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة

ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررتُ
برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيدٌ قايم برجل حتى يبقى عندك اوسعه او غير
ذلك **قوله** ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجلٍ
حسن غلامه اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررتُ
برجلٍ عالمٍ ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجلٍ حسن
غلامه فحسن وان كان صفة لرجلٍ من حيث اللفظ والمجاز فانّه
صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة **قوله** فالاول
يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع
الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجرّ عبّر عن
هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف
في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة
موافقتها له فيها **قوله** والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي التابع
كالفعل اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف

في الخمسة الأول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه انما جعل
صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه
الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانه
مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى
الظاهر الذي بعده لا يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف
فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا
كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما
يجيء في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه
وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامرأة قائم
ابوها وسيجيء هذا البحث وافيا **قوله** ومن ثمه حسن قام رجل قاعد
غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه اي ومن
اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي
اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام

قوله والموصوف اخص او مساو اعلم ان المراد بالاخص الاعرف وبالمساوي المماثل في التعريف فيكون الحيوان
الضاحك من قبيل الاخص كما توهم اعلم انه لما قال الموصوف اخص او مساو وتوهم ان هذا
السؤال وارد فجعل الجواب عنه لكنه غير وارد لانه قال الموصوف اخص او مساويا ولا يلزم ان
يكون كل ما هو اخص او مساو فهو موصوف ... حاشية ... عليه

رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال
قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى
فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قاعدون
غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ
التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا **قوله** والمضمر لا يوصف
ولا يوصف به اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول
فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح واما الثاني فلانه
لا يدل على معنى في متبوعه **قوله** والموصوف اخص او مساو اي الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير
لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب
ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث
الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك
اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم من حيث المفهوم لان
مفهومه شيء له الضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره
قوله ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله

اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم
المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم
او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال
لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او
المبهم لانها اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جائني الرجل صاحب
زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة ويجوز ان يكون خبرا
او بدلا او غيرهما **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز
وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
او المضاف الى مثلها لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى
المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه انما التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف
للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته
والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار
معناها انما هو باللام واعلم انه اراد بباب هذا اسماء الاشارة التي لغير

انما قال باعتبار معناها لان هذا باعتبار
غيرها يكون بالاضافة نحو
غلام زيد

المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات ولا اي لان هنا وههنا وثم لا
يوصف وكذا الموصولات واي لا يلزم وصفه بذي اللام لجواز وصف
اي بهذا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا مع وجود
العلة المذكورة في هذا لانه لما وصف بهذا الموصوف بذي اللام
فكانه وصف اي بذي اللام لان الموصوف بذي اللام موصوف
بذي اللام **قوله** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب
ان تدل على الذات والجنس وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت
بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والجنس لاحتمال
ان يكون رجلا او امراة او كاغذا او ثلجا او غير ذلك ولدلالته على
الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم
منه انه انسان او رجل **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي
مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود
بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان

او قرطاسا

ليست بمقصودة بالنسبة بل اتى بها الغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام مع زيد

قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين

المعطو

المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا **قوله** واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي كالجزء صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تسائلون به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فناذ فلا يقاس عليه ولا يمكن ان يتاول البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام هنهنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله اليوم قربت تهجونا وتشتمنا **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتداء اذا كان جملة وصلة الذي يجب

ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف
عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يق يا زيد والحارث ورب شاة
وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول
رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم
المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يق ما زيد
بقايم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يق
ما زيد قايما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود
الضمير في المعطوف عليه وهو قايم وامتناع وجوده في المعطوف
وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان
يكون عمرو مبتداء وذاهب خبرا مقدما عليه والجملة معطوفة
على الجملة المتقدمة لانه لو عطف عليه لكان خبرا لكنه لم يجز ان
يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو
على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا
لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على

الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يق يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يق الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو
صلة الذي مع عدم الضمير في يغضب زيد ووجوب الضمير في
يطير لكونه صلة للذي وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يق الذي
يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف
المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير الذي
ان طار غضب زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي
يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فتبين انه جيء به للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على
عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد و
الحجرة عمرو خلافا لسيبويه اي اذا عطف شيئان على معمولي
عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وعند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور

متقدمًا على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار
زيدٌ والحجرة عمروٌ فالحجرة عطفٌ على الدار والعامل في الدار هو في وعمروٌ
معطوفٌ على زيدٍ والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدمٌ على المرفوع في
المعطوف والمعطوف عليه غاية حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف
من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو
قولهم ما كل بيضاء شحمةً ولا سوداء تمرةً فسوداء معطوفٌ على بيضاء
والعامل فيها كل وتمرةً معطوفٌ على شحمةً والعامل فيها ما وقول
الشاعر أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل نارًا
فالنار الاولى عطفٌ على امرئٍ الاول والعامل فيه كل والنار الثانية
عطفٌ على امرئٍ الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المص في جواز
العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور متقدمًا على المرفوع او المنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على
عاملين فيما اذا لم يكن المجرور متقدمًا على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكره
سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف
على معمولي عاملٍ واحدٍ نحو ضرب زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا لعدم

المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين
بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب زيدٌ
عمرًا وبكرٌ خالدًا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيدٍ وعمروٍ
فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدًا للفعل الاول
فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد
بالاختلاف هٰهنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدًا للاول قوله التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع
التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج عنه العطف بالحرف والبدل لانهما
لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت و
عطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر
المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتهما الا ترى انك اذا قلت جاءني
زيد الطويل فلا يثبتك في نسبة المجيء الى زيدٍ بل يثبتك في انه اي
زيدٍ من الزيود فلما قلت الطويل علم اي زيدٍ هو فلما قال او
الشمول دخل فيه مثل كلٍ واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم
كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع

في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول
اجمع واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة في الشمول فلو قال
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره
في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي
لم ينسب الى متبوعها شي نحو زيد زيد قايم وضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قايم فان زيدا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر
المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية في ان ان زيدا
قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه هٰهنا هو التوكيد المعنوي
وح لم يتوجه الاشكال قلنا لا نسلم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى اللفظي
ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا محيص عنه الا ان يقال
المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي والضمير في قوله وهو
لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي فالمراد بالنسبة
اعم من نسبة المتبوع الى شي او نسبة الشي الى المتبوع او نسبة شي
غير المتبوع الى شي غير المتبوع **قوله** وهو لفظي ومعنوي فاللفظي

وكذا ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد م

نحو زيد زيد قايم

نحو ان ان زيدا قايم

تكرير

تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها
اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي فالتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ
الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد
وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قايم ...... وفي المفرد كما ذكرنا
وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت
انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول
فان قلت ليس بلفظي قلنا يلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي
وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول
او اتيان بمرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل **قوله** والمعنوي بالفاظ
محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس و
العين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع
فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه
نفسها انفسهما انفسهم انفسهن اي والنفس والعين تعمان المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما

اوباختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما
الا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما
وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما
او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى اي
التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر
وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل
الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفايدة
لامتناع صدور الاختصام عن واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز
جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء عن واحد فقط فان
قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان كلاهما
لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده
بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد بالمثنى
الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا
للفعل والآخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان

في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه تاكد ذلك
الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يتاكد
في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني ولقايل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع
لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد
بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن
ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع
على المثنى كثيرا نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما واذا كان كذلك
لم يحتج تاكيد المثنى بكلا في نحو الاختصام لئلا يتوهم منه الجمع لانه
لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى اي
الباقي بعد الثلثة وهو كله واجمع واخواته يقع تاكيدا لغير المثنى
سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في
الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت
الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي
وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع

ابصع وجائني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني
النساء كلهن جمع كتع بتع بصع **قوله** ولا يؤكد بكل واجمع الى اخره
اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق
تلك الاجزاء حسا نحو جائني القوم كلهم فان للقوم اجزاء
يصح افتراقها حسا وهو زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما
نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح
افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد
يجوز ان يكون نصفه او اقل او اكثر مشترى فان لم يكن لشيء
اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم
يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة للتاكيد بهما
فيه لشمولهما الا اجزاء له ولا لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا
ولا حكما فاذن لا يقال جائني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح
افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او
ثلثه او ربعه **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس

والعين الى اخره اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين
وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده
بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا لالتبس التاكيد بالفاعل
في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع
المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد
فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد
المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل اخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا
تاكيده بالمنفصل نحو القوم جائني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعون يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع

في المنفصل في النفس والعين

لعدم التباس بالفاعل

واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب
في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر
اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلاثة الاخيرة اعني
اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع ككون بسن وليطان ونايع
اتباعا لحسن وشيطان وجايع قوله فلا يتقدم اي ولا يتقدم
اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان
فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف
اي وذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها
على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو
بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم
تكرر الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة
واجاب عنه بعضهم بانه تكرير الاول الا انه غير حرف واحد
في الاول لما يجتنبون عن التكرار في اكثر كلامهم قوله البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد
ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل

لجميع

لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج النعت والتوكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وبقوله دونه
يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا
بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو
بدل الكل والاشتمال والبعض والغلط فالاول مدلوله مدلول الاول
والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع
ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذا قسمة البدل الى اقسامه وهي
بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل عنه او لا يكون و
الاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل عنه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل
منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال
نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت
ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل حمار ثم استدركته

نحو سلب زيد ثوبه لان المسلوب هو ثوب دون زيد

[illegible]

وبدل

فقلت بحمارٍ والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه فيكون
معناه بدل الشيء من الغلط **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين
اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكونان البدل
معرفةً والمبدل منه نكرةً وقد يكونان بالعكس فهذه اربعةٌ والبدل
ايضًا على ما ذكرنا اربعةٌ فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب
اربعةٍ في اربعةٍ مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك
زيدًا راسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين
رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار ومثالها اذا كان
المبدل منه نكرةً والبدل معرفةً رجل غلام زيدٍ رجل راسه رجل علمه
رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفةً والبدل نكرةً زيد
غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار **قوله** واذا كان نكرةً من معرفةٍ
فالنعت مثل بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ اي اذا ابدل النكرة من المعرفة
يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره
ان يكون منحطًّا من كل الوجوه فأتي بالصفة لتلك النكرة لتكون كالجا
للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ **قوله** ويكونان

ظاهرين

ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرًا والبدل مضمرًا ويكونان
بالعكس فهذه اربعة اقسامٍ والبدل ايضًا اربعةٌ فيكون المجموع ستة عشر
وهو حاصل من ضرب اربعةٍ في اربعةٍ مثال الابدال الاربعة في ابدال
الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار
ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه ويد زيدٍ قطعته
اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه و
مثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدًا اياه ويد زيدٍ قطعت زيدًا
اياها جهل زيدٍ كرهت زيدًا اياها حمار زيدٍ كرهت زيدًا اياه و
مثالها في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيدًا وزيد قطعته يده
وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره **قوله** ولا يبدل ظاهر من
مضمرٍ بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا اعلم ان المضمر الذي
يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غائب والبدل ايضًا اما
بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز
ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا تقول بي المسكين كان الامر

ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من
غير المقصود مع كون مدلولهما واحدًا وامّا اذا كان البدل غير بدل الكل من
الكل فيجوز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول
الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يق اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار
قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا ۰ وما الفيتني حلمي مضاعا ۰
فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز وامّا
بدل الظاهر من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره
لوجود الاشتباه والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدًا
ورأسه وعلمه وحماره قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح
متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله تابع شامل لجميع
التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه
خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر بالرفع تابع غير صفة يوضح متبوعه
وفصله من البدل لفظا في مثل الى اخره اعلم ان الفرق بين عطف

اخره
ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر

البيان والبدل لفظي ومعنوي امّا اللفظي ففي قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر ۰ عليه الطير ترقبه وقوعا ۰ فان بشر لو جعل
بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون
تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لما مر في باب الاضافة
واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب
بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق ح لجواز ان يكون
بدلا لانتفاء المانع وانّما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك
لان هذا الفرق جاز في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا
اضفته الى اسم اللام واجريت على المضاف اليه اسما معطوفا عليه
عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب
الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا
زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله
عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه وامّا الفرق
المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه
للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان
اي بالكلام
اي بالحكم
التقوط

قيل انما ناسب ولم يقل شابه لان المناسبة اعم من المشابهة فيرد عليه ان
مثل هذه المبنيات لما لم يكن مشابهتها لمبني الاصل بل مناسبا دخل في
تعريف المعرب فيكون التعريف غير مانع ولكن انهما بمعنى واحد عند
العبارة تفننا والاعمية ممنوعة ٥

انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد
بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة
قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني اسم ما ناسب
مبني الاصل من مشابهته وغيرها اي شابهه او وقع غير مركب مع
غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي
والحروف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم
لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني
هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط دون
الجمع **قوله** وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل اي حكم
المبني ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لكونه
مقابلا للمعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب **قوله** والقابه ضم و
فتح وكسر ووقف اي والقاب البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين
وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز عود الضمير في القابه
الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه
وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب

مختلفة

١٣٦

مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه
ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات الخ اي المبنيات المضمرات
واسماء الاشارة الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة
على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال لا لانها ليست باسماء بل لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات
بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات هكذا قالوا وانما قيد الظروف
بالبعض لان بعضها معرب **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او
غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي المضمر اسم وضع لمتكلم
نحو انا او المخاطب نحو انت او لغايب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا
نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او
معنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي
العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن مثل
ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت
الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت
بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت
المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب

فيها الوضع للمرفوع لفظاً وللمنصوب لفظاً وللمجرور لفظا ٥
نحو اياي نحو ضربت
قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه
اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول يسمى المنفصل والثاني
المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل ما لم يستقل اي المنفصل
هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل
بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما
مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون
الظاهر احد هذه الامور قوله فالاولان متصل ومنفصل والثالث
متصل اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل
والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل لامتناع الفصل بين الجار
والمجرور والمضاف والمضاف اليه قوله فذلك خمسة انواع اي
فالضمير خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان
ينقسمان الى القسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول ضربتُ وضربتَ
الى ضربن وضربن اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو
الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ

ضربتما

ضربتما ضربتن ضَرَبَ ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
يقاس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربتُ والثاني للمجهول
وهو ضُرِبتُ قوله والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني من الانواع
الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما
انتن هو هما هم هي هما هن قوله والثالث ضربني واني الى ضربهن و
انهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل
ضربني ضربنا الى ضربك واني واننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم
اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله والرابع اياي الى اياهن
اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي
ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن قوله والخامس غلامي ولي الى
غلامهن ولهن اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل
غلامي غلامنا غلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن ولي لنا لك
الى هن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف
فجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمير له ستون والالفاظ الدالة عليها
ستون لان الاول حاصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم

او المخاطب او الغايب وعلى التقادير الثلثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير
تسعة حاصل ضرب الثلثة في نفسها فكل واحد من هذه التسعة اما المذكر
او المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربت الخمسة في ثمانية
عشر بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر لان الفاظ
كل واحد من ثمانية عشر لا يزيد على اثني عشر لكون الالفاظ في الواحد
المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في المتكلم
اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم والمجموع المذكر
والمؤنث والواحد المذكر والمؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في
المخاطب والغايب واحدا فيسقط لفظان اخران فيصير المجموع ستة
واذا سقط ستة ثماني عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر
بلغ ستين وهو المطلوب قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في
الماضي للغايب والغايبة اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر
في الفعل الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة الغايبة
نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما ومجموعهما لدفع الالتباس
بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران

بخلاف المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه
قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد والمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث
لوجود قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا اي ما ذكرنا من
علة الاستتار
الاقسام قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين و
المخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغايب والغايبة
اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد يضرب
وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين ولا في الغايبتين
ولا في الغايبين والغايبات لدفع الالتباس قوله وفي الصفة مطلقا
اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا او غايبا او متكلما لوجود
قرينة دالة على الضمير وهي علامات التثنية والجمع او قرينة الخطاب او
قرينة التكلم لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع
فحمل المفرد عليهما لاطراد الباب تقول زيد ضارب الزيدان ضاربان و

[illegible]

هندضاربة الهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة
على الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
افعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز
الاتيان بالضمير المنفصل الا لتعذر المتصل لكون المتصل اخصر من
المنفصل قوله وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف
او لكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او لكونه مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا
واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اي
والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما
بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر
ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين
عامله الا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف
عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ
واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرنا

وإما

واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب
استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا نحو ضرب بالفعل غ
وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم و
المخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغايب وان لم يجب استكنانها
اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا
او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير
المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير المسند اليه صفة جارية
على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتداء وزيد مبتداء
ثان وضاربته خبر مبتداء ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة
اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها
بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول وانما
وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع
الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان
الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا
ابرازه فيما لم يلتبس اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب

الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد ضاربها الا انه وان حصل الا[لتباس]
في الصورة الاولى لكن العامل ههنا اقوى لانه فعل وعلة وجوب
الابراز ثم مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض
الصور والاول منتفٍ ههنا فلما فرغ عن تعدد الاسباب الموجبة
لتعذر اتصال الضمير اورد امثالها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل
اياك ضربت الى اخرها قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه
وضربتكه اي اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني و
انفصاله تقول اعطيتكه وضربتكه واعطيتك اياه وضربني اياك
وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان
يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا
لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الابراز لانه مع عدم الفصل
يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت
الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير

فاصل

فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتكه
الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع
مع الفصل قوله والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اي وان لم يكن
مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيتك اياك
واعطيتني اياي واعطيته اياه او يكون احدهما اعرف لكن لا يكون
الاعرف متقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم
تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الاخر وتقديم الاضعف على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال
اي جاز انفصال الخبر بكان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو
كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء وخبر
خبر المبتداء الانفصال قوله والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها
اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
نحو لولا انت الى اخره لكونه مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو
عسيت الى اخرها لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما
اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك

الى اخره وعسالك الى اخره فقال الاخفش ان الضمير الواقع بعد لولا ضمير مجرور
واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض نحو ما
انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب
واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر ولولا
وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل
ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا
عن نون الاعراب اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا
نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب
نحو يضربني لحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية
قوله وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير اي وانت مع نون
الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في
اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه
فللاستغناء عنه بنون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين وكذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون و
في حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها

مخير

الاول نحو
وهي انّ وانّ وكانّ
ولكنّ غير

مخير في اثبات نون الوقاية لتشبهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع
النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة الاولى قوله
ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في
ليت لتشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ
سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما حرفين وجواز اتصال الياء
بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وبي ويختار ايضا في قد وقط اثبات
النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما لكونهما اسمين وجواز
اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل
وداري وكتابي
اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن
فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها
من لغاتها واما جواز اثبات النون في لعل فللتشبيه بالفعل قوله و
يتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا اي ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل
اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما

نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والغيبة نحو زيد
هو القايم الزيدان هما القايمان الزيدون هم القايمون هند هي القايمة
هندان هما القايمان هندات هن القايمات وكنت انت الرقيب وان
ترن انا اقل منك وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق
كونه ضميرًا **قوله** ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتًا او ضميرًا اي ويسمى
هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتًا لما قبلها او خبرًا
عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع
الفصل بين النعت والمنعوت **قوله** وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو اي وشرط اثبات هذه الصيغة
ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون
الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في
الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو
ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل ومشابهًا
لها في امتناع دخول لام التعريف نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم

[illegible]

لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم
المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها
لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط لم ايكم الا انه لم يذكره
للعلم به لذكره ان شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون
المبتدا معرفة غالبًا **قوله** ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا
الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما ادخل للفصل
كالكاف في اولئك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا
يكون لهذا الضمير محل من الاعراب **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدأ
وما بعده خبره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده
خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير
السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع
الظالمين واقل **قوله** ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان
يفسر بالجملة بعده اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال
لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا
ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير

[illegible]

الشان انه يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي
المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشي
بعده قوله ويكون متصلاً ومنفصلاً ومستتراً وبارزاً على حسب العوامل
نحو هو زيد قائم وانه زيد قائم وكان زيد قائم اي ويكون هذا
الضمير منفصلاً ان كان مبتدأ نحو هو زيد قائم لكون عامله معنوياً
كما ذكرنا ومتصلاً مستتراً اذا كان عامله فعلاً وهو مرفوع نحو كان زيد
قائم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل
ومتصلاً بارزاً ان كان منصوباً سواء كان عامله حرفاً نحو انه زيد قائم
لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلاً نحو ظننته زيد قائم لعدم
استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل اي انفصاله
واتصاله مستتراً واتصاله بارزاً انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه
منصوباً ضعيف اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف
لانه مراد وليس عليه دلالة قوية مثاله قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة
يوماً يلق فيها جاذراً وظباء او لم يحترز بقوله منصوباً عن شي لان

هذا

هذا الضمير اذا كان مرفوعاً لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدأ فلانه يلزم نقض
الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان
ان حذفه منصوباً جايز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة
عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير منصوباً
ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه
معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه
ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظاً لكونها مثل شد ومد
وعلى لفظ ان يئن اينا ومعنى لدلالتها على معنى زايد على التاكيد
الذي هو معنى زائد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذي
هو معنى الزوايد والمكسورة المخففة وجد عملها في الظاهر كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية
الاضعف على الاقوى ولكن لم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في الضمير
كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
اي انه هالك وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون
واعلم ان كل من يحفى مبتدأ وهالك خبره مقدماً عليه والجملة خبر ان وليس

كل فاعل هالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشأن بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما
وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه فلم يلزم
تعريف الشيء تعريفا دوريا او بما هو اخفى منه او بما هو مثله لانه عرف
اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت
لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه
قوله وهي ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه
وتهي وذهي ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا اشارة
الى تعديدها فذا يشار به الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى المذكر
حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه
وذي وتهي وذهي يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة وغيرها
وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء
بالمد والقصر يشار به الى الجمع المذكر والى الجمع المؤنث عاقلا وغيرها
قوله ويلحقها حرف التنبيه اي ويلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة
حرف التنبيه وهو الها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا
هاتان هؤلاء قوله ويتصل بها حرف الخطاب اي ويتصل بأواخرها

الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث قوله وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي اي اسماء الاشارة
خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد
واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة
الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل
مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا
من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا
من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ
ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء
قوله ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق
بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط
في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل
اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وتالك وذانك مشددتين واولالك
مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتدأ وقوله مثل ذلك خبره يعني

كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك
للبعيد واما للقريب فهو تا وذان وتان واولاء واما للمتوسط فهو
ذاك وتاك وذانك وتانك غير مشددتين قوله واما ثم وهنا وهنا
فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة
اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وبهنا
وهناك الى المتوسط وبثم وهنا وهنا مشددتين وهنالك الى البعيد
وفي هنا ثلث لغات احدها ضم الها مع تخفيف النون والاخران
فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا
الا بصلة وعايد انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة والعايد وحد الموصول اسم لا يصير جزءا
تاما من الكلام من مسند ومسند اليه الا مع صلة وعايد فقوله اسم
كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما فيخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من
الكلام الا مع صلة من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل
اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه بلا عايد
وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا

تاما قوله وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت
ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا
يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى وانما
وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت
لجعل الجملة الخبرية صفة للمعرفة بواسطتها فتحمل اخواتها عليها وانما
وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير
موضح للموصوف والصلة يجب ان تكون موضحة لها قوله والعايد ضمير
له هذا تعريف للعايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف
الموصول اي العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره
ليربط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم الفاعل
او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام على الجملة لكون
صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه
ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك
المفرد هو اسم الفاعل والمفعول قوله وهي الذي والتي واللذان

وفي الذي لغات الذي بتشديد الياء المكسورة والذِ بكسر الذال وبقاء الكسرة والذْ بسكون الذال وفي الذي ترخيما

واللتان بالالف والياء والأولى واللاتي واللاي واللاء واللائي
واللواتي ومن وما واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام
والالف واللام شروع في عدها اي الموصولات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين
بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع
واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكر وفي
جمع المؤنث لغات اللاتي واللائي واللواتي واللاء بالمد
الهمزة واللاي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه
الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيره الا الاولى واللواتي والذين
فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجايب المفرد والمثنى وهما الذي
واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن
فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعملان
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية
للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية بمعنى الذي في لغة الطي كقوله فان
الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما

الاستفهامية خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين
فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول
بمعنى الذي او التي قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير
العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله
تعـ يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة
وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم
يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام
حذف المجرور وكثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون
المرفوع مبتدأ او خبرا وجواز حذفهما ويجوز حذف الجار و
المجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي
كالذي كانوا عليه والاصوب ان تقول العايد المفعول كثر
حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن
زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول اي

اوله
صفحنا عن بني هند وقلنا القوم اخوانا
تشيم بر سر لعت نهم سر بر سر زانو
غ سر

اذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء اي عن اسم منسوب او منسوب اليه
في جملة اسمية او فعلية لمن علمه على وجه مبهم غير جهة المخبر عنه كما اذا
علم المخاطب زيدا في ضرب زيد على وجه الضاربية ولم يعلمه على وجه
انه زيد معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الذي
اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع
المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا
فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت
الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام
الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة
الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف
واللام عليهما واذا كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف
واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي
واللذان واللذين والتي واللتان واللاتي واعلم انه يجب تقديم
المبتداء وتاخير خبره ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم
المبتداء ومواضع تاخير الخبر قوله فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار

اي فاذا

اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة وهي تصدير الذي واقامة الضمير
مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه
بالذي لانتفاء لازمه وشرطه قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن
اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان
في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره
وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في نحو جائني زيد الظريف لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار عن
الموصوف ان لو لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة
نحو الذي جائني هو زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع لان المخبر عنه
هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع
جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن
المصدر العامل في نحو اعجبني ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه
ان اعملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملنا
في معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار
عن المصدر الغير العامل نحو ان يقع في رايت ضربك الذي رايته

اذا كان موصوفا
من غير استقباح

بالذي

نحو اعجبني الضرب الذي / اعجبني الضرب [illegible]

ضربك واعلم انه انما يمتنع الاخبار عن مصدر العامل ان لو لم يؤخر
المصدر مع معموله اما اذا أخر مع معموله نحو الذي اعجبني هو ضربي
زيدا فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربي زيدا
قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع
عن التمييز نحو طاب زيد نفسا لاشتراط كون التمييز نكرة عند الاكثر
وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد
ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان
يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد
وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود
الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه قوله وما الاسمية
الاسمية موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير
اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى
والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك
بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما

واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة من

معجب

معجب لك اي بشيء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي نعم
الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو ضربت ضربا ما اي اي ضرب
قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اي انواع من كانواع ما الا في التام
والصفة فان من لا تكون تاما ولا صفة مثال الموصولة جاءني من
ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد
كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة
بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع
فانها بمعنى شخص وانسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي
بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد تستعمل لغير اولي العلم كقوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه وتطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث
وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وهو
حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفين وموصولين لاحتياجهما
الى الصفة والصلة قوله واي واية كمن الا في التام اي عدد انواع
اي واية كعدد انواع من الا في التام فان ايا واية لا يقعان تامتين

الافصاح كردن وبيان كردن ٥

مثال الاستفهامية ايّهم وايّهم عندك والشرطية ايّهم تكرمه اكرمه والموصوفة
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة
نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة اي اي واية معربة وحدها
من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة
وحذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء
والتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب
دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها
واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلتاكيد مشابهتها
الحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت
وجهان اي وفي ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا
بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول يعني ذا
مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه
مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في
السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو ايضا

ويحكم

ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه
مفعول لصنعت وانما قدم لتضمنه معنى الانشاء الاستفهام وعلى هذا لا يكون
اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق السؤال وقد يجوز الرفع ايضا
على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر المخاطب
او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني
هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني قوله وفعال بمعنى
الامر اي فعال على انواع احدها ان تكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل
وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي
قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي
دون الرباعي فقوله فعال مبتدأ وقوله قياس خبره والثاني ان يكون
مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث
ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة وبني القسمان
لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد
منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مبتدأ ومصدرا منصوب على الحال

اذ كل واحد منهما علما معدول عن فجرة وصفة معدولة عن فاعلة ٥

وصفة عطف على مصدرًا او قوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علمًا
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند
وحذام وحضار
بني تميم الا فعال الذي في اخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون
الحجازيين بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذي بمعنى
الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم
علة البناء فيه وكونه علمًا مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف
قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناؤه ما في اخره راء عند اكثر بني
تميم فلتحقق جواز الامالة فيه اذا بني على الكسرة في الاحوال الثلث و موجبه
تقدير كلامه في الرابع وفعال علمًا للاعيان مؤنثا مبني فقوله
مبني خبر فعال المقدر وعلمًا منصوب بانه حال ومؤنثا صفة
علمًا ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم
ان فعال علمًا في الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك لان
سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه
ان سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه
فيقول مائة فلان وتؤنث بعض الكواكب فيقول شعرى وزهرة

فسار

فسار اسم الماءة وحضار اسم للكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل
لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم اي الاصوات اسماء للالفاظ
حكي بها عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت به
للبهائم نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب
الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى
فان الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت ولا يقال جاءني
غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم
من كلمتين الى اخره اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما
نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بناء اجزائه او
بناء احد اجزائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج
الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا
وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيها وانما يجب اخراج الاول لان
سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما
بل كونه جملة ع
قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن
الثاني حرفا بنيا اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه

التركيب حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر
الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة جزء الاول من الاسم
المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة و
عشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان
البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من
المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان
الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا
لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي
وعاشر كان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من
المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر وكما ان احد عشر كان
ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر
الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب
الجزء الاول منه وبني الثاني وانما اعرب مع وجود علة البناء لتشبيهه
اياه بالمضاف من حيث حذف النون منه لئلا يوذن بالانفصال
فشبه به ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون منه قوله والا

ولكون اخره وسط الاسم ولا يجوز الاعراب في الوسط م

اعرب الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه
التركيب حرفا بني اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الافصح نحو بعلبك وانما
قال في الافصح لان فيه ثلث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة
الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه للعلم والتانيث والثالث اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا
اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه
لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب
وهنا ليس كذلك قوله الكنايات كم وكذا والمراد بالكنايات ههنا
الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع
مفسرا في كلام متكلم اما لجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا
كم لا يكون كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم
وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد انما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة

قوله كم وكذا للعدد اي كم و كذا كنايتان عن العدد م

وانما بني كذا لكونه منقولاً عن المبني لان اصله ذا فدخل عليها كاف التشبيه
فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كم منصوب غالباً لكون ذا بمنزلة
المضاف اليه في مثل الوه عشاً لكنه قد يكون مجروراً بالاضافة كذا اليه
لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعاً بانه مبتدأ وما قبله خبره
نحو عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ ولم يتقدم عليه خبره وكذا حاله
هكذا قالوا وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي ان يكون
كذا مبتدأ ودرهم بدلاً او عطف بيان وليس خبره وعندي ظرف لكذا
قوله وكيت وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث
وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد
لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا
مرجح قوله والخبرية مجرور اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد او مجموع
اما كونه مجروراً فلكونه مضافاً اليه واما جواز كونه مفرداً او مجموعاً
فلكونه للعدد ويجوز كون مميز الاعداد مفرداً او مجموعاً قوله ويدخل
من فيهما اي ويدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم

من رجل

من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولها صدر الكلام اي لكم الاستفهامية
ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما للانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
قوله وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اي كل واحد من كم الاستفهامية
وكم الخبرية يقع مرفوعاً اي مبتدأ او خبراً ومنصوباً ومجروراً ولم
يقع فاعلاً لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام
قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على
حسبه نحو كم رجلاً نحو كم رجلاً لقيت اشارة الى مواضع كونهما منصوبين
اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
كان في محل النصب بذلك الفعل حسبما يقتضي العامل يعني ان اقتضى
مفعولاً به كان مفعولاً به نحو كم رجلاً ضربت وكم غلام ملكت وان
اقتضى مفعولاً مطلقاً كان مفعولاً مطلقاً نحو كم ضربة ضربت وكم
ضربة ضربت وان اقتضى ظرفاً كان ظرفاً نحو كم يوماً صمت وكم يوم صمت
قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع
كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه
نحو بكم رجلاً مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلاً ضربت وغلام

كم رجلٍ ضربت قوله والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن مميزه ظرفًا وخبر ان كان ظرفًا
اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل
عنه بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع
بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفًا نحو كم رجلًا اخوتك وكم رجلٍ قام وخبر مبتداء
ان كان ظرفًا نحو كم يومًا سفرك ويعلم كونه ظرفًا بالمميز فان كان المميز ظرفًا
كان كم ظرفًا والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب
اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين مثل
اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء اخر كان محلهما
النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان
قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر
امرر وغلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما
فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل
الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام (مبتداء خبره) قوله وفي
مثل تميز كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ ثلثة اوجه اي وجاز في مثل مميز
كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة

اوجه
النصب بان يكون كم للاستفهام وكانه غفل عن كمية اعداد خالاته وعماته
والجر بان يكون للخبرية وكم يكون مبتدأ في الصورتين لانه بعده فعل
مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف
وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك
صفة لها وقد حلبت علي خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية و
على التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى
المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه
ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرًا وهو كم عمةٍ لك
يا جرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت علي عشاري وان نصبت عمة
نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما
لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي
وقد يحذف مميزها اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية
اي كم درهمًا مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دينار
ودرهم ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت
فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال

مبتدأ ما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد
المراد بالظرف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة كقبل
وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبنى
لكونه مشابها للحروف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي
وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حال البناء
مخالفة لحركته حال الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا
كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
لانه جعل اسما براسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه
الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة
منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها
في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت
لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قوله واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب اي اجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء
على الضم للعلة المشتركة فيه وانما قال واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب
لان لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورده ههنا لمناسبته
حاله

قبل

قبل وبعد قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اي ومن
الظروف المبنية حيث وانما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه
الى الجملة توضحها ولا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان يقع
فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانها قد يضاف الى المفرد كقوله
اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس اعراب حيث قوله ومنها
اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل و
قد يكون للمفاجات فيلزم المبتدا بعدها اي ومن الظروف
المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان
المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك
اختير بعدها الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل
ولذلك يحتاج الى الجواب وجوابه ظاهرا فيه ويعلم من قوله فلذلك
اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون
اذا للمفاجات اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط
فيلزم المبتدا بعده اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا
هذه وبين اذا الشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول

في الاكثر

الثاني
نجما مضيئا كالشهاب ساطعا

لان اسم الفاعل يعمل عمل فعله

واقفٌ فكانك قلت فيحضرني السبع واقفٌ وهذه هي التي تنوب
مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرفٌ
معمولٌ لما دل عليه اذا من معنى فاجات كانك قلت فاجات
زمان السبع واقفٌ واعلم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها غالبًا
لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعدها
واجبًا لكنه ليس كذلك لما ذكر في باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير قوله ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان اي ومن
الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي وغيره
ويقع بعده الجملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيدٌ واذ زيدٌ
قايمٌ لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرناه في اذا وبين
معناهما فرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ
زيدٌ قايمٌ وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير فبين
ظرف مكانٍ وما زايدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو الموجود
وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين
اذ زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضافٍ الى

اوله استقدر الله خيرا وارضين به
اي طلب تقدير الخير منه

دارت

دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ
ظرفي المكان وامتناع عمل عاملٍ واحدٍ في ظرفي مكانٍ الا على سبيل البدل
قوله ومنها اين وانى للمكان استفهامًا وشرطًا اي ومن الظروف
المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كانا للاستفهام او للشرط نحو اين
زيدٌ واين تكن اكن وانى زيدٌ وانى تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف
الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اي متى لظرف
الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك
والفرق بين متى الشرطية واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا
يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما لا يتحقق وقوعه فلهذا
لا يقال اتيك متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه
همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان استفهامًا
اي ومن الظروف المبنية ايان وهي لظرف الزمان في الاستفهام كقوله
تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف
للحال استفهامًا اي ومن الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول
كيف زيدٌ وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده

اي باعتبار حاله

لانه سؤال عن حال المسئول عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة

فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد اي ومن

الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما

المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل

على اول المدة التي هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة

والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة

التي هي المقصودة وهي الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو

نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين

في اللفظ قوله وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل وان او ان اي وقد

يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته منذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ

سافر او ان مخففة نحو ما رايته مذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة

نحو ما رايته مذ انه سافر قوله فيقدر زمان مضاف اليه اي اذا وقع لانه لما ذكره في

بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف

اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان

سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وح يكونان بمعنى اول

وما رايته منذ زمان سافر فيه

مدة

اي اول المدة او جميع

المدة قوله وهو مبتداء وخبره ما بعده اي مذ ومنذ مبتداء في مواضع

اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة

لانهما بمعنى اول المدة وبمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده

خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع

تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده الا بجعل مذ ومنذ

مبتداء ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع منذ يومين مبتداء في مثل

قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه

لا موضع للجملة التي هي صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها

نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنها

لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولدا اي

من الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما واشار اليها

بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح

اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر

النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد

بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها لد الذي وضعه وضع

ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون

الحروف ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى
زيد ولكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها نونها بالتنوين
من حيث انه يثبت وينزع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال
لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند
زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او لم يحضر قوله وقط
للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف المبنية قط
بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايت
قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعل
عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء من
ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنهما في او لتضمنهما لام التعريف
قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح
اي ويجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو هذا قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين والحاق نحو من خزي يومئذ لاكتساب البناء
من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها
عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو وهم عند الاولين لان الجملة مبنية

سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليهما البناء منهما
ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعر
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير
مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيفا
الى ما نحو قيامي مثل ما تقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان تقوم او الى
ان نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى
الجمل نحو اذ او حيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين
للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام و
المبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى
فقوله ما وضع لشيء بجنسه شامل النكرة وقوله بعينه يخرج النكرات
لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات
اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف
بالنداء والمضاف الى احدها وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها

مع القصد ١٢

معنى ام الاضافة معنوية ١٢

لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وفي قوله المعرفة ما دل على شي بعينه
نظر فانه ان اراد التعيين التشخصي خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة
للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد منها علم وليس دالا على شخص بعينه ثعالة
بل العلم فيه للجنس وليس واحد منه اولى به من الاخر ولا يتوهم واحد
دون اخر وان كان مراده بالتعيين مطلق التميز عن غيره من المسميات
دخل فيه جميع اصناف النكرات وضروب الافعال والحروف فان كل
واحد منها دال على معنى شي بعينه لا يشاركه غيره من المسميات واما
المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس نحو اهلك الناس
الدرهم والدينار واما لتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكورا ثم يعاد المنكور
معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق
معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب
وقد مر قوله العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
قوله ما وضع لشي بعينه شاملا الجميع للعارف وبقوله غير متناول غيره

يخرج

يخرج عنه ساير المعارف لكونه متناولا غيره فان انت وضع المخاطب مع كونه
متناولا لغيره وهو زيدا وعمروا اذا خوطب به وقوله بوضع واحد
ليدخل فيه العلم الذي وقع الاشتراك فيه نحو زيد اذا سمي به رجل
ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل
باوضاع ولعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او
لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا
الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشي غير معين والمقدر
خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا
لشي غير معين لان ذلك الشي معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن
المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشي معين
والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز
عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما
موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر
لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب
والمتكلم في كونه موضوعا للمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد

وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا كان او
عمروا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك
به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء
معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم
انه متناول لغيره انه يجوز استعماله في شخص اخر غير الذي استعملته
فيه اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى حد العلم ما استعمل الشيء بعينه غير جايز استعماله في شيء
اخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال
فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جايز استعماله في
غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك
الشيء الذي هو المعين لا يتناول غيره نفسه حتى يحترز عنه قوله — هو المعين خ
واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم
امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع الشركة فيه شركة ما ثم المضمر
الغايب ثم العلم اي الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى ثم المضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور

من غير

من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفائدة الاختلاف يظهر
في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل
فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكلي على سبيل البدل
اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء واصولها اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف اي اسماء الاعداد اسماء
وضعت ليدل على كمية احاد الاشياء اي المعدودات فالواحد و
الاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القايل كم عندك ولا ينتقض
الحد بمثل الزراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه غير
موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء
بالزراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد و
الحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا يشكل
ح بالزراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا واصول الاعداد
اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها
اعداد كثيرة غير متناهية الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية نحو

لان الموصوف يجب ان يكون اخص
من الصفة او مساويا فاي يقع
منها يقع موصوفا فالاخر يكون
اعرف بالنسبة اليه او مساويا لا يكون
٢

مائتين والفين واما لجمع نحو عشرين والوف ومئات واما بعطف نحو احد
وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله تقول
واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان ثلثة الى عشرة وثلث الى عشر
هذا بيان استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان للمذكر
وواحدة واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول
ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال
وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان
المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده
واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون
المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسب التانيث من
المضاف اليه واعلم انه يجوز ان تقول ثلث دواب وثلثة دواب اذا
اريد به المذكر فمن قال ثلثة دواب فهو اجرى على الاصل وهو ان
الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم
لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث انه لا يذكر الموصوف

فيكون

فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال
ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات
عرس واربعة بنات اوى لان الواحد ابن عرس وابن اوى وقال
المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او نساء
وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء
فرقا بينهما قوله احد عشر اثنى عشر احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة
اي اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر و
احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال
التركيب كمجيئه حال الافراد لانه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى
تخفيفا واما تانيث جزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد
رجع الى قياس المهجور لحمله على اخواته لعلة تذكرها في اخواتها قوله ثلثة
عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين اي وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بسكون
الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير و
التانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر

وقيل ثلثة طلحات سواء اريد بها الرجال او اريد بها النساء ح

والجزء الثاني قد يرجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم
اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها
لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في اخره
فتحة **قوله** وعشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها
اي ثلثون واربعون الى التسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا
وامراة الى التسعين رجلا وامراة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين اي اذا عطفت العشرات
اعني عشرين الى التسعين على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل
ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين للتعليم
وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قال ثم بالعطف
بلفظ ما تقدم اي تاخذ احادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير
تغير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما
لم يركب الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع

العشرة

العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب
موجب للبناء والجمع بينهما متعذر **قوله** مائة والف مائتان والفان
فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان و
الالاف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة
قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها
على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة
وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة
على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطف
على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما
دون المائة وتعطفه على الالف على ما عرفت وتعطف المائة على الالف
وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا
والف ومائة واحدى وعشرون امراة ولم يجز هذه القاعدة في التواريخ
لان الغرض فيهما معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما لهم **قوله** وفي ثماني
عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وحذفها شاذ اشارة الى ان اللغة الاحوال
لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر بني على

وما دون المئات على ما عرفت م

ثمانية وثمانين وثمانمائة

بغير نون نسخة

الفتح المخففة الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه معرب وفي ثماني عشرة مع
كونه مبنيًا جاء مخالفًا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسًا على
ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على
الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ **قوله** ومميز الثلثة الى العشرة
مخفوض مجموع لفظًا او معنى لما فرغ من كيفية استعمال الاعداد
شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض
لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظًا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
نفر وثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء
عندهما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في
المعنى وانما الابتداء بمميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون دون الثلثة
على ما يصرح به **قوله** الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مِآت او
مِائين استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظًا او معنى و
انما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى
تسعمائة لا لفظًا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء من
الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مائين ان اريد المذكر العاقل والى

المات ان اريد بغير المذكر العاقل وانما تجوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود
الكثرة فيها فاشبهت الجمع **قوله** ومميز احد عشر الى التسعة وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى التسعة
عشر لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت
وتمامه بشبه نون الجمع في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض
مع كونه اخف من الجمع **قوله** ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض
مفرد اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع
الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلثمآت
الى تسعمآت بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل **قوله** واذا كان المعدود
مؤنثًا واللفظ مذكرًا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثًا
واللفظ الدال عليه مذكرًا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد و
تانيثه كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ
وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرًا واللفظ
الدال عليه مؤنثًا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة

للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة
اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى **قوله** ولا يميز واحد ولا
اثنان استغناء بلفظ تمييزه عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص
المقصود بالعدد اي لا يستعمل الواحد ولا اثنان مع معدودهما
للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين
يدل على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء
بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع
لعدم تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما
قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد **قوله** وتقول في المفرد
من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة
لا غير اي وتقول للواحد من الشيء الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار
تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل
مفعول اول
ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتداء بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله
الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اي الا
مثال مستقيم

هو مصير الثلثة اربعة وانما لم يجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل
فوق العشرة بمعنى انه مصيره عددا مثل عدده بخلاف العشرة فما دونها
فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين
وربعت الثلثة وعشرت التسعة **قوله** وباعتبار حاله الاول و
الثاني الى العاشر والعاشرة عطف على قوله باعتبار تصييره اي و
تقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه واحد من المتعدد
متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول ثالث ثلثة خامس خمسة
عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد و
ليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ
الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى
لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف اعتبار الاول فانه يجوز نصب
ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير **قوله** والحادي عشر والحادية عشرة
اي
والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اذا
جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين

لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا رجلا والحادية عشرة للمونث بتانيث
ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر و
التاسعة عشرة للمونث قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما
من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها اي ومن اجل انه يقع
الثاني والثالث باعتبارين قيل بالاعتبار الاول اي باعتبار تصيير
ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد
ليمكن ان يصيره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين
ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار الثاني اي باعتبار حاله
ثالث ثلثة اي اضيف الى العدد مسا و للعدد الذي اشتق منه ليكون
لمعنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون
واحدا من عشرة ولا معنى وهو اتصافه بالثالثية قوله وتقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد عشر الى
تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول
لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال
على الثاني خاصة قوله وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع

تسعة

تسعة عشر فيعرب الاول اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى
حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا
تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء
وهو التركيب ويبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
قوله المذكر والمونث المونث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا
والمذكر بخلافه انما عرف المونث اولا لان التانيث وجودي و
التذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمونث
اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا
وهو التاء نحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف
المونث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اي و
علامة التانيث التي تلحق الاسم المونث ثلثة وهي التاء والالف المقصورة
والالف الممدودة وقدم امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث
لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المونث و
والابنية التي تلحقها الالف المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى و

الاولة

فُعلى كشُعبى وفَعلى كسَلمى وفِعلى كذِفرى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث

بخلاف الاخيرين وابنية الممدودة فَعلاء كحمراء وفُعلاء كنُفساء و

كبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك **قوله** وهو حقيقي ولفظي فا

لحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه

كظلمة وعين اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه

ذكر من الحيوان كامراة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث في

اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه

ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم تكن نحو

عين وكل عضو زوج مؤنث الا نادرا ومن المؤنث اللفظي المضاف كالعضدين والحاجبين

الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تع تلتقطه بعض السيارة ونحو

اعجبتني شعر هند او فعله نحو اعجبتني مشي هند او صفته نحو اعجبتني

حسن هند ولا يجوز ان يق جائتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا

منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير

الضمير والاشارة كقوله تع هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود

الضمير اليه كقوله تع والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث بفعله

كقوله

[illegible]

كقوله تع والتفت الساق بالساق وغير ذلك **قوله** واذا اسند اليه الفعل

فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل

يجب الحاق التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي

تمته على باب استها صلب وشام

جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امراة بزيد كقولهم حضر القاضي

اليوم امراة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على

ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه **قوله**

وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند

الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس

والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول

نحو جاء موعظة علم ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء

من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل غير الضمير المتقدم وانه شيء اخر

ينتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من

قولنا انت الخ ان يجب ان يق طلحة جائتني ويجوز ان يق جائتني طلحة

مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور **قوله** وحكم

ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي اي وحكم

الجمع غير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي
اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول
قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان
يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان
او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال و
الزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث
الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي
في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم نفعل بالعكس
لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى او
لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر
السالم اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل
غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيد الجمع العاقلين

فعلت وفعلوا متن
كالرجال

بغير

بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال
الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا
كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالنساء او غيره
كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا
الى كونه مسندا الى ضمير جمع غير مذكر عاقل تقول النساء والعيون
والايام فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة اي المثنى اسم الحق باخره الف وياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه قوله ليدل على ان معه
مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا
يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان
والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ و
المعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين وجوابه انا لا نم انه يشكل
بمثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس

لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران لان كون الشيء مثل غيره في اللفظ
قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون لا لذلك

قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا و
الا فبالياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل
الياء نحو القاضي الحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير
تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين
والظبيين والقاضيين وهكذا تقول في الجر وترد المحذوف من
المنقوص فتبقى قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه
ولم يذكر المص هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم
المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا
لامتناع اجتماع الالفين ولكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوان
في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا
من الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون
ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول
على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول

ملهيان

ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة ولكون الياء اخف من الواو وثانيها
ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول نحو اغشيان في اغشى وثالثها ان لا
يكون الفه بدلا عن ياء ولا عن واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان
احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان
يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في متى ونحو قوله والممدود ان
كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان
اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما لا الاصلية ولا للتانيث
فان كانت اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية تقول في قراء قراءان
وان كانت للتانيث قلبت واوا ابدا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين
الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو
ههنا ان مناسبتها الواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية ولا
للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على
حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول في كساء
ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان واعلم ان المراد بالاصلية
ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء

ومثنيان م

يعني آفتاب پرسته

تقول جرىً آلٍ لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يُردّ
الى الاصل وفي دمٍ ويدٍ وجهانِ **قوله** ويحذف نونه للاضافة اي و
يحذف نون المثنى للاضافة الى الاسم لئلا يؤذن بالانفصال وحذفت تاء
التانيث في خصيانِ وأليانِ اي وحذفت تاء التانيث في خصية و
الية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان
المثنى ههنا بمنزلة المفرد وكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع
في وسطه **قوله** المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده
بتغيرٍ ما فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة
وقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها
على احاد بحروف مفردها لعدم مفردها وبقوله بتغير ما تنبيه على ان
التغيير التقديري كافٍ ليدخل فيه مثل هجانٍ فان لفظه حالة الافراد
كلفظه حالة الجمع نحو ناقة هجانٌ ونوق هجانٌ لكن حركته في الافراد
نحو الفتحة حركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمارٍ و
حال كونه جمعا كرجالٍ ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد يقصد

مقابلة بلغ

ثلث

١٦٨

تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد يقصد تلك الاحاد
بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة
المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع
بمفرده بل يقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودةٍ
زائدة فلو قال ما دل على احاد بحروف مفرده لكفى اللهم الا اذا وجدت
الدلالة من غير القصد والارادة ولعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف
مفرده بدلالة لا بمقصودة **قوله** فنحو تمرٍ وركبٍ ليس بجمع على الاصح اي
يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على
احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه
على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقع عدد
خمسة ارطالٍ تمرا ولان الركب ليس بجمع راكب لانه لو كان جمعا له
لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره
على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على
الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب
قوله ونحو فلكٍ جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك

لازم الحد المذكور

جمعاً لانه بتغير حالات الفُلك المفردة على وزن قُفل والجمع على وزن بُلق او اُسد قوله وهو صحيح ومكسّر اي الجمع صحيح ومكسّر لانه اما ان يكون بناء واحده سالماً او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسّر ونحو فُلكٍ من الثاني لانكسار بنائه تقديراً قوله والصحيح لمذكر والمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع مذكرٍ نحو زيدين جمع زيدٍ و اما جمع مؤنثٍ نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه اي جمع المذكر اسم الحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالباً من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشياً وبعضها ذائقاً وبعضها مبنياً وانما قلنا غالباً لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازاً وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحاً او ملحقاً به يلحق باخره هذا الحرف من غير تغيير قوله فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء ما قبلها كسرة

وبعضها خافياً

نحو قاضٍ حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلباً للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك النصب والجر قوله وان كان مقصوراً حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحاً مثل مصطفون اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسماً مقصوراً نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحاً تقول في مصطفى جاء مُصطَفَون اصله مصطفيون قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحاً ليعلم موجب تغيره واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى لما ذكرنا قوله فشرطه ان كان اسماً فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح و صبور ولا بتاء التانيث مثل علامة اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسماً فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكراً وعلماً وعاقلاً لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره

[illegible]

فاعطي الاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين واثنان
منها كالمرأة او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان
كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا
عاقلا كامر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء
فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل بهذا
الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا
في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف
على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى
نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس
مؤنثه فعلى والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان
واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع
ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح كان بمعنى مفعول وصبور
اذا كان بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر و
جريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم
الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم جرية الفرع

على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه
لو كان الاول بمعنى فاعل مثل كريم والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعهما هذا
نحو حلوب
الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما ح لدخول تاء التانيث عليهما
للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة لعدم
المانع وكذلك القول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد به المبالغة
بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا و
فروقة وضحكة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار اليه
بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي
وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون
بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا ح واعلم انه لا يحتاج
الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكره
ههنا للدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او
للتاكيد والمبالغة **قوله** ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون
الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو ارضين و
سنين هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة

والأوز والكرة والقلة والثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو
الارضون والسنون والكرون والاوزون والقلون والثبون مع انتفاء
الشرائط المذكورة وهو كونه مذكراً علماً عاقلاً فلا يكون الشروط المذكورة
شروطاً واجاب عنه المص بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم
توجيهها ومجمله ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل
عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام
كما في سنة وكرة وهو في غاية السماجة قوله والمؤنث ما لحق اخره
الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق
اخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان فاعلة
تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة و
له مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان
لا يكون مجرداً كحائض والا جمع مطلقاً اي الاسم المؤنث الذي يراد
جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون
له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان له مذكر فشرطه ان يكون مذكره جمع
بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وح لم يجز جمع مثل

حمراء وسكرى وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل
هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجرداً من حروف التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر
الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض و
طامث وجمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة
وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسماً غير صفة يجمع
بالالف والتاء مطلقاً اي من غير اعتبار الشرط لعدم الاحتياج الى الشرط
نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب و
قد يجمع بالالف والتاء مذكر لغير عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله
جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع
تغير بناء واحده تحقيقاً نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس او تقديراً
نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفرداً كقفل وجمعاً
كاسد وان الهجان مفرداً كحمار وجمعاً كرجال قوله جمع القلة افعل
وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما دون ذلك جمع كثرة هذا قسمة
الجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي

يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة
عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء
في موضع أقراء واقسام جمع القلة أفعل كأكلب وأفعال كأجمال
وأفعلة كأرغفة وفعلة كغلمة والصحيح أي وجمع المذكر السالم
كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة الذي
ذكرنا جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل إنما
احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان
المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل
مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو
ويله وويحه فالمفعول المطلق أعم من المصدر فقوله اسم الحدث
شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له
ليجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا
لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس أي المصدر من
الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي
قياسي وهو من أفعل إفعال ومن فعّل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعّال
نحو كلّم تكليما وبصّر تبصرة وكرّر تكرارا وكذّب كذّابا كقوله تعالى و

كذبوا

كذبوا بآياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل
انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعال نحو استخرج
استخراجا ومن تفعّل تفعّل وتفعال نحو تملّق تملّقا وتملاقا ومن فاعل
مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا
ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلّ افعلالا ومن افعالّ افعيلالا
ومن افعنلل افعنلالا
ومن افعوعل افعيعال نحو اغدودن اغديدانا قوله ويعمل عمل
فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا أي المصدر يعمل عمل فعله
سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان
عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض واما حال واما
مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا فحكمه غير ما ذكره ههنا قوله ولا يتقدم
معموله عليه أي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا تقل أعجبني زيدا ضرب
عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل وكما لا يتقدم ما في حيز صلة
ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه
أي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع

قياساً على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم
اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل و
اجتماع الجمعين في الجمع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل **قوله** ولا يلزم
ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيد والا
لزم الاضمار فيه اذا كان مسنداً الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز **قوله**
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي ويجوز اضافة
المصدر العامل الى فاعله كقوله تعم ولولا دفع الله الناس ويضاف
قليلاً الى المفعول محذوفاً كان الفاعل كقوله تعم من دعاء الخير او لم يكن
كقوله ؎ أمن رسم دار مربع ومصيف ؎ لكن اضافته الى الفاعل اكثر
من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا
قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل ان عمله منوناً اولى وليته انه ح اكثر مشابهة للفعل لكونه
نكرة ح كالفعل **قوله** واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف
بلام التعريف قليل وليته تعذر تقديره بان مع الفعل ح لانه
كما لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بهما

تمامه
لعينيك من ماء الشئون وكيف ؎

اقتر

وقد جاء في الشعر ؎ ضعيف النكاية اعداءه ؎ يخال الفرار يراخي
الاجل **قوله** فان كان مطلقاً فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
اي فان كان المصدر مفعولاً مطلقاً فهو اما غير بدل او بدل فان
كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكوراً نحو ضربت ضرباً
زيداً او لم يكن كقولك ضرباً زيداً لمن رفع السوط وان كان بدلاً من
الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقياً زيداً فوجهان اي
جاز ان يكون الفعل عاملاً وجاز ان يكون المصدر عاملاً من حيث
انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر
من حيث هو مصدر عاملاً وجاز ان يكون المصدر من حيث انه
بدل عن الفعل عاملاً **قوله** اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى
الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام به الفعل فقوله
ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل
وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به
خرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل

غير قايم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل
لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث **قوله** وصيغته من مجرد الثلاثي
على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر
نحو مدخل ومستغفر اي صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن
فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه
بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل اخره لفظا مثل مكرم او تقديرا
نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل اخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من
ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو
مسهب واحصن فهو محصن والقح فهو ملقح واعشب المكان فهو
عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع **قوله** ويعمل عمل فعله
بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها
له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين
ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه
للحال والاستقبال ليتحقق مشابهته له لان الفعل الذي يعمل اسم

الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي واما لم يعمل عمل الفعل
الماضي لانتفاء المشابهة من حيث الزنة بينهما وبشرط الاعتماد
على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذى الحال او على الموصوف
او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه يتقوى بذلك
على العمل اما في الصور الثلث الاول فلانه مستعمل في اصل وضعه
لانه صفة في المعنى فلا بد من شي محكوم عليه وبه وهو مذكور
واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى
اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان
اولى لخروجه بالوصف او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه
بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله
بهذه الشرايط زيد قايم ابوه وجاءني زيد قايما ابوه ومررت برجل
قايم ابوه وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان
فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان
اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر

فلا يقع زيد ضرب ضربا عمرا لانه اسم فاعل على الضمير الا ان يكون للفعل متعديا على الضعف تقول هذا ضارب زيدا ضاربا ثم

والمفعول به والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها والمراد بالحال والاستقبال تحقيقاً او حكاية حتى لا يشكل بمثل
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطاً ههنا وان كان
ماضياً لكن المراد به حكاية الحال **قوله** فان كان للماضي وجبت الاضافة
خلافاً للكسائي اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت
اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لانتفاء شرط
عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنوية لان هذه الاضافة ليست في
تقدير الانفصال والذي يصححه جواز مررت بزيد ضاربك امس
خلافاً للكسائي اي وجبت اضافته خلافاً للكسائي فانه قال
لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى
الحال او بمعنى المستقبل وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد
معطي عمرو درهماً امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني
الضارب زيداً امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه **قوله** فان كان
معمول آخر فبفعل مقدر اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
معمول آخر غير الذي اضيف اليه ~~نصب بفعل مقدر~~ نصب بفعل

مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهماً امس فدرهماً منصوب
باعطى المقدر وكذلك اذا كان له معمولان غيره نصبا بتقدير الفعل
نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له سائر
الفضلات **قوله** فان دخلت اللام استوى الجميع اي فان دخلت اللام
على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في عمله
لانه فعل في الحقيقة وعدل عن صيغته الى الاسم لكراهتهم ادخال اللام
عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيداً الآن او غداً او امس **قوله** وما
وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله
اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة
في العمل وشرايطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية
لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه
عمراً الآن او غداً وزيد الضراب ابوه عمراً الآن او غداً او امس وامثله
ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر غ سر
خبره **قوله** والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه
مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمراً والزيدون

ضاربون عمرًا الآن اوغدًا وتقول الزيدان هما الضاربان عمرًا والزيدون
هم الضاربون عمرًا الآن اوغدًا اوامس وانما احتاج الى ذكر المثنى و
المجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربتين وضاربات
وضُرَّب وضوارب وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل اطرادًا
لباب المثنى والمجموع **قوله** ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف
تخفيفًا اي ويجوز حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم
المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفًا
واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب
الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض
لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم
منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفًا لانه
ليس بصلة ح **قوله** اسم المفعول هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اي
اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق
من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وشامل
لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع

عليه

عليه خرج عنه غيره **قوله** وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على
صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر اي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد على وزن المفعول غالبًا وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اي بميم مضمومة وفتح ما قبل
الآخر لفظًا نحو مُدخَل من يدخل وتقديرًا نحو مختار ومحمر به **قوله** وامره
في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهمًا
اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في
عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما وعدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال
مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب يعمل عمل يُضرب ومُعطى
يعمل عمل يُعطى تقول زيد مضروب غلامه الآن اوغدًا ومعطى
ابوه درهمًا الآن اوغدًا وزيد المضروب غلامه الآن اوغدًا او
امس ومن جملة شرايط عمله ان لا يكون موصوفًا ولا مصغرًا كما
ذكرنا في اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به ذلك الفعل على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل

يعني جعلوا اذا دخل اللام والالف سواء كان بمعنى الماضي او غيره

اختراز من غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم
خرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من
المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج اسم الزمان والمكان والالة وبقوله
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق
من اللازم كقايم وافضل ولقايل ان يقول لا نم انه يخرج بهذا القيد
افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل
على نفس الثبوت فلو زاد على التعريف قيدا اخر وهو قولنا فقط لخرج عنه
اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة
لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول في حسن
حسن وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف قوله وتعمل عمل فعلها
مطلقا اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا
زيد حسن ثبوت الحسن له لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها
او الهمزة او ما كما ذكرنا في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسايلها ان تكون الصفة

باللام

باللام او مجردة ومعمولها مضافا وباللام او مجردا عنهما فهذه ستة
والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية
عشر فالرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة تشبيها بالمفعول وفي
النكرة بالتمييز والجر على الاضافة اي وتقسيم مسايل الصفة المشبهة
ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف وبغير اللام وعلى التقديرين
معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف ومجرد عنهما فهذه
ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير
الستة معمولها اما مرفوع او منصوب او مجرور فيصير المجموع ثماني
عشرة مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة
والمنصوب منها ستة والمجرور منها ستة فالرفع في المرفوعات الست
على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه
بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة
قوله وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه
الحسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه اي وتفصيل مسايل الصفة
المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه ثلثة برفع وجهه ونصبه وجره

وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسنٌ وجهٌ برفع وجهٍ
ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره والحسنُ وجهٌ برفع وجهٍ ونصبه وجره.
قوله اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجهٍ اي اثنان من
هذه الوجوه الثمانية عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه
والثاني الحسنُ وجهٍ بجر وجهٍ لعدم افادة الاضافة فيهما خفة و
لامتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرةٍ قوله واختلف في حسنٍ وجهه
اي واختلف في صحة مسئلةٍ واحدةٍ منها وهي حسنُ وجهه فقال
قومٌ انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو
الحسن وقال قومٌ انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء لكون
الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن
وما كان فيه ضميران حسنٌ وما لا ضمير فيه قبيح اي والبواقي من الثمانية
عشر بعد اسقاط مسئلتين منها اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما
كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسنٌ
وجهه برفع وجهه حسنُ الوجهِ بالاضافة حسنٌ الوجهَ بتنوين حسنٍ

ونصبه
الوجهِ وحسنٌ وجهًا والحسنُ وجهُه برفع وجهه والحسن الوجهِ
بالجر والنصب والحسنُ وجهًا وحسنٌ وجهٍ بالاضافة وثانيها حسنٌ
وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه
واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسنٌ
وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها
قبيحٌ وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن
الوجهُ برفع الوجه وحسنٌ الوجهُ برفع الوجه وحسن وجهٌ برفع
وجهٍ والحسن وجهٌ برفع وجهٍ قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها فهي كالفعل فلا يثنى ولا يجمع والا ففيها ضمير الموصوف اشارة
الى ضابطةٍ يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما لا ضمير فيه
وتقريرها ان الضمير المذكور في الوجه مدركٌ بالحس لكونه بارزًا واذا
عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لا
متناع وجود فاعلين لعاملٍ واحدٍ وح يكون الصفة كالفعل في انها
لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان
لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها

او جره لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله وتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا
تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا
تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة
الى الموصوف فيها تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني
الوجهين وبرجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد
الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة
ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فتقول اذا كان
ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير
او لا يكون فان كان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان
ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخ من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا
يكون فان كان الاول كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير
واحد قوله واسماء الفاعل والمفعول الغير المتعديين مثل الصفة فيما
ذكر اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى
مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست عشرة المذكورة
في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو

لشبهها

لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد
قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر
المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا
متعديين لم يجز فيهما هذه المسايل للالتباس بالمفعول الا ترى انهما
لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسايل قلنا زيد ضارب اباه وزيد
معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل
له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول
اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابنه وزيد معطى ابنه لم يعلم ان ابنه
في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابنه في المثال
الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل ومفعول ثان له اضيف
اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا
مفعول لها فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل الموصوف
مع زيادة على غيره فقوله من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل

وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست لموصوف بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل
افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل قولك
احنك الشاتين وابل من حنيف الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل
قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان
يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل
ثلاثي مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك اذا اردت
بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوايد
حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم
انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجدى لانه ليس مشتقا من ثلاثي
مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون ولا عيب
لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس اي وشرطه ايضا مع كونه
ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل
لغير التفضيل نحو اعور واحمر فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما

بالاخر

بالاخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زايد
في الحمرة واعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل احمق
فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن ان
يجاب عنه بانا قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى منه افعل
التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن قوله فان
قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا
وعمى اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو
دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو
الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر
بياضا واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب
قوله وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول
لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل
لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة
للفاعل امس حاجة منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله

وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف اي وقد جاء
اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولك هو اعذر والوم واشغل
واشهر واعرف وغيرها **قوله** وقد يستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا
او بمن او معرفا باللام اي ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
هو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من
عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه
الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يق زيد الافضل
من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الآخر لان
كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله
ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بعض في كانه قال ولست بالاكثر
فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يق زيد افضل
لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله
نعم يعلم السر واخفى **قوله** فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد
افضل الناس اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما

اخوه
وانما العزة للكاثر

احدها وهو الاكثر ان يقصد زيادته على من اضيف اليه فح يشترط
فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف اليه
ولهذا لا يق الملائكة افضل البشر بل بالعكس ولا الخز الين الكتان بل
يق افضل من البشر والين من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه
التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل من جهة التفضيل
قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه اي
فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليه لم يجز ان يق يوسف
احسن اخوته لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة
الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط
فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا
فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين **قوله** والثاني ان يقصد
زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اي والمعنى الثاني الذي يقصد به
حين كونه مضافا هو ان يقصد بالتفضيل زيادة مطلقة لا على ما يضاف
اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيبا شعر اهل
بلدته **قوله** فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته اي لاجل انه يقصد به زيادة
جلدته

مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن
اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه قوله
ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف
بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم لكونه مشابها
لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة
نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا
القوم وهند فضلى القوم والهندان فضليا القوم والهندات
فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة
فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف باللام فلا بد
من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد
التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما
مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو عدم مشابهتهما
افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذي من
مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا
مفردا مذكرا لصيرورته من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل

ولا جمعه

ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من ولا لزم الحاق علامة التثنية والجمع و
التانيث قبل منتهى الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بين
الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا
اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار
غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء اي جاريا على شيء وهو
في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك
الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة
لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه
باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا واما
لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم
دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل وانما قال ولا يعمل في
مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى
فاحتاج الى الشرط قوله لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه

وبين معموله باجنبي وهو الكحل اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند
حصول الشرط المذكور اي انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك
ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما
اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم
التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا المذكور وهو
احسن ح لكان خبرا مبتدا والكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن
ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك
ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان
تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا
وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
قوله فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل نحو ولا ارى كواد السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى
من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل

اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثال انشده سيبويه
قوله مررت على وادي السباع ولا ارى ٭ كوادي السباع حين يظلم
واديا ٭ اقل به ركب اتوه تائية ٭ واخوف الا ما وقى الله ساريا ٭
لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من
غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادي
السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية حال عن وادي
السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان جعلنا
ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا او متعلقا بلا
ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتائية تمييز عن اقل واخوف
عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال
من ضمير اخوف التميز بمعنى سرى فيكون صفة واقعة موقع المصدر
قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل الكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج
الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم وينبغي ان يراد
بما الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب
في قوله ما دل ه

اصل الوضع حتى لا يتوجه عليه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله
ومن خواصه دخول قد وسوف والسين والجوازم ولحوق تاء
التانيث الساكنة ونحو تاء فعلت فقوله من خواصه اشارة الى انه
ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة
باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل و
انما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع
المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم
بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل على ان
فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على
الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضمير المرفوعة البارزة
المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة في
الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسماء فلانها
لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع

فلم

فلم يتصل به الواحد ايضا اطرادا للباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل
زمانك اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان
الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج
ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل
لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت الانشاء والمراد بما هو
الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرح به للعلم به قوله مبني على الفتح
مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو فقوله مبني خبر بعد خبر اي
الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدأ
محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني
نحو زيد ضرب زيد ضارب ١٢
على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع
هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربنا وانما قال في
فانه ايضا مبني على الفتح ١٢
مع غير الواو لانه لو كان مع الواو لوجب الضم للمجانسة نحو ضربوا قوله
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف انيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه

بالسين او سوف فقوله لما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها
للاسم لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي والياء
فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي بها
يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي وقوع كل واحد منهما
مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا
الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال
والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف
يضرب قوله فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب
والمؤنث والمؤنثتين غيبة والياء للغايب غيرها تبيين لمعاني
حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو
اضرب لتوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب لتوافق
لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مؤنثا والاخر مذكرا و
مجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن
نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو
تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث

هندات
ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا
لتوافق لفظ انت وللمؤنث الغايبة وللغايبتين نحو هند تضرب
وهندان تضربان والياء للغايب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد
المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغايبة تقول زيد يضرب
الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن قوله وحروف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركة هذه الحروف والاصل
فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة
احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرّم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى
انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل
الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي افعل
وانفعل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من
الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهة الاسم
على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب
على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد والى غيره نحو هل تضربن ولو اعرب
اي بالجمع

عليه لجري الاعراب على ما يشبه التنوين وهو مستكره وانما لم يعرب اسم
اذا اتصل به نون الجمع لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا
على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة
الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون
المذكورة اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل
الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل
قوله اذا لم يتصل به قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب
لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع قوله واعرابه رفع ونصب
وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر
لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون
مثل يضرب بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف
في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد
عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا
والمخاطب المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون

حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل
المضارع الذي لا يكون في اخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به
ذلك بالنون وحذفها اي اعراب المضارع المتصل به الضمير البارز
المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها
حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان
وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا و
لن تضربي ولن تضربا لم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وانما
جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط
النون حالة الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما يسقط الحركة حال الجزم
فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة
الجر في الاسماء وكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في
الافعال قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف
اي واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي ويرمي بالضمة
تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا
حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي لخفة الفتحة

ويحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لانه اذا لم يجد الجازم
الحركة يحذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف
اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب
تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف
حال الجزم لفقدان الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب
بأن ولن وكي واذن وبأن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود و
الفاء والواو واو فأن نحو أن تحسن وأن تصوموا اشارة الى
نواصب الفعل المضارع وهي أن ولن وكي واذن وأن المقدرة بعد
احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عدها قال فأن نحو اريد ان تحسن
الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وأن في المثالين المذكورين متعين
لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل أن يكون مخففة من المثقلة لعدم
ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع أن المخففة الا ان النصب
في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قوله

وهو ان تحسن خبر

وهو ان تصوموا خبر

والتي

والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو علمت أن
سيقوم وان لا يقوم اي وان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم
هي ان المخففة من المثقلة وليست أن الناصبة للفعل المضارع لامتناع
اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصب للرجاء والطمع الدالين على ان
ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعده معلوم التحقق
والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل أن المخففة من المثقلة
المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او حرف النفي
ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف في التخفيف والفرق
بين أن الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
اي وأن التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي جاز
ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم
وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح
ومعناه نفي المستقبل اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن
نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا
في نفي الاستقبال وقيل انها للتأبيد قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً نحو اذن تدخل الجنة اي اذن انما
تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمداً
على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها والا لزم توارد العاملين
على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلاً
لكونها جواباً وجزاءً وهما لا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين كقولك لمن قال انا اتيك
انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذباً او كلاهما
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذباً وجب الرفع قوله واذا وقعت
بعد الفاء والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيباً
لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون
خلفك جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل
مع الفاعل لما كان مفيداً مستقلاً عن غير النظر الى حرف العطف
فكانه غير معتمد على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ويشترط
ان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها فان الاسلام سبب دخول الجنة وهي

الناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المص وليس بحرف
جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول
اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان
مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي فالى ان مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس اي ينصب
ما بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلاً عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم
سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول
المترقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى
كي اي السببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل
الجنة وقد يكون بمعنى الى ان اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس وانما
يضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر
ان ليكون في تقدير الاسم وحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة
في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقاً وفي المثال الثاني يحتمل

ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى ان وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى ان وما بعدها مستقبل تحقيقا
قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع اي
فان قصد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك باراده
الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول
او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت
ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف
ابتداء فترفع ما بعدها وانما لم يصح لكون حتى حرف ابتداء لا حرف
جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان
الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق
المنافات بين الحال والاستقبال قوله فيجب السببية مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب
تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض
فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع

الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى ادخلها اي ومن
ان حتى يكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع
في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا
تعلق لها بما قبلها فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد
المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ههنا
ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها متيقنا منا
مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع
السبب فانه محال قوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
اذا كان كان تامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع
وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد
الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله وايهم سار حتى يدخلها بالرفع
اي واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها
جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في
وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم

يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين السائر قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل
الجنة اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما
سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف
جر ولامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير
الاسم قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم
وانت فيهم اي لام الجحود التي تنصب ما بعدها بتقدير ان هي لام زايدة
لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين
هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ولزوم اختلال يلزم
المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير ان بعدها
لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون
قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض اي وتنصب ما
بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون قبلها
احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس سببا لما بعدها الا
عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة

كقول

كقول الشاعر سأترك منزلي لبني تميم ۞ والحق بالحجاز فاستريحا ۞ واراد به
ان الحق استريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك
ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا ومثال التمني ياليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال
العرض الا تزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة واكرام
مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث
لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء
فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير
السادس اليس منك زيارة فاكرام منا وانما كان تقديرها كذا لانه لما
قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما
اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان
يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا
تقرر ذلك فقولك ايتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن
منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط
والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو

بشرطين الجمعية وان يكون قبلها شئ من تلك اي ينتصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدها الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام فيه لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا تحدثك وتجفوني كان المراد هي نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تعيتني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع الامرين الاغاثة والاكرام ومثال النهي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي هٰهنا هو النهي عن الشئ مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالًا وانفق فالمتمني هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرًا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اغاثة لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك

نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني وتقدير الخامس ليت لي حصول مال واتفاق مني وتقدير السادس الا يكون منك نزول واصابة خير قوله وأو بمعنى الى ان اي ينتصب الفعل بعدها و باضمار ان لانه بمعنى الى او وحتى او والاو ان ما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في الشرح والذي ذكر غيره ان او حرف العطف كالواو والا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر ما بعدها في تقدير المصدر قدر ما قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا الالزمنك الى ان تعطيني او حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسمًا اي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسمًا لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم

كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف قوله ويجوز
اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي يجوز اظهار ان مع لام كي ومع
حروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود
ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير زايدة واما مع الحروف
العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا في اللام
اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان و
اعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها
وكون الحذف في لحصر فالتزموا حذفها فهذه الحروف التي تضمر بعدها
ان ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعدها وقسم يجب وقسم يجوز قوله
ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي اي ويجزم الفعل المضارع
بهذه الكلمات وهي اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما
جوازم فعل واحد والاخر جوازم فعلين الاول اربعة وهي لم ولما
ولام الامر ولا في النهي قوله وبكلم المجازات وهي ان ومهما واذما وحيثما
واين ومتى ومن وما واي وانى عطف على لم وهو القسم الثاني
من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب

حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان
ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما
عن الاضافة المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه
موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجردا
عنها وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم
الموت وكقوله اين تصرف بها الغداة تجدنا نصرف العيس نحوها
للتلاقي وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا
وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
واما ان لا يستعمل مع ما وهو انى كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها
كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وغير الظروف ما ومن واي ومهما
وامثلته قوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر
ينفد ومن يكرمني اكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله
تعالى مهما تاتنا به من اية الاية والاصل في مهما على وجهين احدهما ما
ما على ان ما الثانية زايدة فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين
اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبلها فكانت قايلا قال اي افعل

ما لا تقدّر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جرى مجرى كلمة واحدة و
يجزم به كما يجزم بما وانما لم تتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها حروف
الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك
بل للمضي قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما واذا فشاذ
لاستحالة المضي في كيفما لانه من المستحيل ان تكون على اي حال هو عليها
وللمنافاة بين اذا وادوات الشرطية ظاهر لان اذا للتخصيص وان الشرطية
للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله ﴿ واذا تصبك من
الحوادث نكبة ﴿ فاصبر فكل غيابة فستنجلي ﴾ والكوفي يجوز الجزم والكوفيون يجوزون نسخه
بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله ولم اي و
يجزم الفعل بان مقدرة وقد يجيء بيانه قوله فلم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه ولما مثلها لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تعيين معانيها
فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه ولما مثلها اي ولما مثل
لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه قوله وتختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر
اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال

فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب
الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم
لزم استمرار عدم النفي من الماضي الى وقت الاخبار لازدياد معناها بزيادة
ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعلها نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه
الندم فان اصله لم زيدت عليها ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل
مع لم شاذا كقوله ﴿ واحفظ وديعتك التي استودعتها ﴾ يوم الاعازب
ان وصلت وان لم ﴾ اي وان لم تصل واعلم انه قد ينفصل بين لم والفعل
حملا على لا في ضرورة الشعر كقوله ﴿ فاضحت مغانيها قفارا رسومها
كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل ﴾ ولما اشتراك بين كونه اسما وبين
كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا
فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر يطلب بها الفعل اي ولام
الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا
وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما في غيرهما
فنادر كقوله تعالى فلتفرحوا قوله ولا النهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام
الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع

المبني للمفعول والفاعل مخاطبًا وغائبًا ومتكلمًا قوله وكلم المجازات
تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطًا
وجزاءً فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان
اعلم ان كلم المجازات وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل على
ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب ويسمى الاول
منهما شرطًا والثاني جزاءً اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل
لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودًا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب
للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني
فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل
واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربًا والجازم موجودًا
وان كان الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا نحو ان تضرب ضربت فالجزم
ايضًا واجب في الاول لكونه معربًا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله
فان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط
ماضيًا والجزاء مضارعًا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع
والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب

اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه
معربًا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان
اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله
وان كان الثاني اي وان كان الجزاء مضارعًا دون الماضي والنعم
الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا
ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين
قوله وان كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنى لم يجز الفاء وان
كان مضارعًا مثبتًا او منفيًا بلا فالوجهان والا فالفاء اشارة
الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز
ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابط فيه انه اذا اثر حرف الشرط
في الجزاء معنى قطعًا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان
احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعًا يجب
دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله
واذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيًا
لفظًا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم

يقترن به قد لا لفظاً ولا معنىً لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه وهو جعله للاستقبال فاستغنى عن الرابطة الدالة
على كونه جواباً وانما قال بغير قد لفظاً او معنىً لانه لو كان مع قد
لفظاً كقوله تعم ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنىً كقوله تعم
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء عليه لانتفاء
تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض منه الماضي المحقق واشار الى الثاني
بقوله وان كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا فالوجهان اي فان كان
الجزاء مضارعاً مثبتاً جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل
خبر مبتداء محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم
اي فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتداء محذوف
بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان
قمت تقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعاً منفياً بلا جاز الوجهان
دخول الفاء كقوله تعم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً
ان جعل النفي لاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع
العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لمجرد النفي بلا امكان

نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس نسخه

لف

لحرف الشرط تاثير فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما
او لن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي
بما هو الحال مع كونه جواباً للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار
الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً
او معنىً ولم يكن مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا وجبت دخول الفاء لامتناع
تاثير حرف الشرط فيه سواء كانت جملة اسمية كقوله تعم افان مت
فهم الخالدون او امراً كقوله تعم قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم
الله او نهياً كقوله تعم فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى
الكفار او استفهاماً كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاءً كقولك
ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضياً مقترناً بقد لفظاً او تقديراً كما
مر او منفياً بما او لن كما مر الى غير ذلك قوله وتجيء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء كقوله تعم وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على
التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجيء في موضع الفاء في غير
الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا

ولام

نادا قوله وبان مقدرة بعد الامر والنهي والعرض والاستفهام والتمني
اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي يجزم
الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم
تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر
تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي الذي تعرفني بيتك ازرك وليت لنا
عندنا نحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا ونحو المعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لكون
هذه الاشياء الخمسة المذكورة يتضمن معنى الطلب في الطلب لا يكون الا
لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس
الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم في النفي واعلم ان المراد
من الامر ههنا تحقيقا او قوة ليدخل فيه مثل حسبك ينم الناس فان
حسبك متنزل منزلة اكتف كانه قال اكتف ينم الناس قوله وامتنع لا تكفر
تدخل النار لان التقدير ان لا تكفر خلافا للكسائي اي وامتنع ان تقول
لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا

تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا على
وضوح المعنى لان المعنى ان تكفر تدخل النار قوله الامر صيغة يطلب بها الفعل
الخ هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر ليخرج
امر الغايب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله يطلب بها الفعل
شاملا لغيره من امر الغايب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من
الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب زيدا و
امر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة
ليخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا مع قراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيدا
لانه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر
هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الحركة
والواو والياء والالف كما تقول ليغز وليرم وليخش وفي التثنية اغزوا و
ارميا واخشيا بحذف النون كما تقول ليرميا وليخشيا انما كان حكمه حكم
اخر المجزوم لتشبيهه الذي بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما الطلب
الفعل وانما قال الحكم اخره حكم اخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا
لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم باحد حروف نايت قوله فان كان

بعده ساكن اه اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف
حرف المضارعة وح ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن الاخر و
اجعل باقيه امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في
قوله وبعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زدت عليه همزة الوصل المتحركة
ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع
ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب
او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الآتي
انك لو قلت من تضرب اُضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني
للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اَضرب بفتح الهمزة التبس
بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اُعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله
للمتكلم ولو قلت من تعلم اَعلم بفتح الهمزة التبس بماضي الرباعي ولما فرغ
عن كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلة وهي اُقتل واضرب واعلم فالاول
مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد
الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح

فان

[illegible]

وان بعده ساكن وهو رباعي زدت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين و
يكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في
تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في
المتكلم نحو أأكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا طرداً
للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله اه اي فعل ما لم يسم
فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او
للابهام او للجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان
كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين
بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله
في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول
الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث
مع ضم الهمزة لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق
واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة
لحصول الالتباس بالامر عند سقوط الهمزة في الدرج في نحو قولك الآ

انطلق والا اقتدر والا استخرج واما ما كان فيه التاء نحو باب تفعّل
وتفاعل بضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلّم وتجاهل تُعُلّم وتُجُوهل
بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلّم بمضارع علّم وتجاهل بالبناء للفاعل
والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس
اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع
اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات
احدها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قُوِلَ و
بُيِعَ نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو
ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قُيل وبُيع بالاشمام وهو
تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به فلا يدركه الا البصير
وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام
والثالثة قُول وبُوع بالواو الساكنة وضم الواو وهو قليل ووجهه
انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا للضم
ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي
وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه فيه لبس

بجيد لان عود وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة
الفا قوله وشذ باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم
فاعله من الماضي للمعتل العين من الثلاثي في بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد
في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل
اختير وانقيد اختُيِر وانقُوِد فاتير وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة
على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في قيل
وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وهما ليسا
مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الواو والياء
فلم يلزم ان يجوز فيهما ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم
اوله وفتح ما قبل اخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه بناء ما لم
يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم
يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الاخر لم يتميز عن
في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يخرج تقول في تضرب تُضرَب قوله ومعتل
العين تقلب العين الفا اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم بناء في
فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع

يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى
ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصارا
يقال ويباع **قوله** المتعدي وغير المتعدي اه الفعل اما متعد واما غير
متعد لانه اما يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي
نحو ضرب فانه فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني
غير المتعدي نحو قعد فانه فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود
القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي همزة نحو
اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت
بزيد **قوله** والمتعدي يكون الى واحد اه اي الفعل المتعدي يتعدى الى
مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما
وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت
عمرا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز
الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا وتعدى الى ثلثة مفاعيل
كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث الآن اعلم واري

تعديتهما

تعديتهما الى ثلثة مفاعيل الاصالة بلا خلاف فان علم متعد الى مفعولين
فاذا ادخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل بمعنى بزيد بسببه
مفعول فاذا قلت علمت زيدا عمرا كان معناه صيرت زيدا ذا علم بان جاهلا ثم
عمرا جاهل وكذلك اري واما البواقي فتعديتها بنفسها الى واحد
والى الآخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف
الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة
مفاعيل **قوله** وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى انه
يجوز ان يذكر منفردا من غير ذكر مفعولين الآخرين ويجوز ان يذكر
مع ذكر المفعولين الآخرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت
منفردا عن الثاني ويجوز ان يذكره مع ذكر الثاني **قوله** والثاني والثالث
كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث كحكم
مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا
يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه
الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة نحو اعلمت
تقول

زيداً عمراً خير الناس ويجوز أن يقول واعلمت زيداً من غير ذكر الثاني و
الثالث وتقول اعلمت عمراً اخير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا
تقول اعلمت زيداً عمراً من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيداً خير الناس
من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب ظننت آه اعلم ان افعال
القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتداء والخبر لبيان
ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلاثة الاولى للظن
والثلاثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فتكون للعلم
ويكون للظن مثلاً اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت علمت زيداً
قائماً واذا كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيداً قائماً وتنصب الجزئين
اي المبتداء والخبر معاً الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال
افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية قوله ومن خصايصها انها ان لا
يقتصر على احدهما بخلاف باب اعطيت الخصايص جمع الخصيصة و
هي ما يختص الشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء اي من خصايص افعال
القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وجاز ان لا يذكرا معاً كقوله تعم

ويوم

ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه
الافعال داخلة على المبتداء والخبر فكما انه لابد للمبتداء من الخبر وبالعكس
لابد لاحد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل
على المبتداء والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتداء والخبر كما مر
مع ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعم ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيراً لهم على قراءة من قرء بالياء والمنقوط
بنقطتين من تحت اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله
البخل هو خيراً لهم قوله ومنها جواز الالغاء آه اي من خصايص هذه الافعال
الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم
او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاماً لكونهما
مبتداء وخبراً على تقدير الغائها مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر و
اعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها
في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول
كتقدم المفعول ولم يجز الغاء في باب اعطيت اذا توسط او تأخر لعدم
استقلال مفعوليه كلاماً والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو

التوسط والتاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله بجواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم من قوله اذ توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت قوله ومنها انها تعلق اه اي ومن خصايص افعال القلوب تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل الاستفهام والنفي ولام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عملت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق نحو ايهم علمت زيدا

قبل الاستفهام او النفي او اللام مثل ازيد عندك ام عمرو [illegible]

[illegible]

قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها اه اي ومن خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني ~~الى المعايرة بينهما فلو قيل ضربتني~~ انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا تدفع حركة الضمير هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات في القلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذا لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عايدا الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان

يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله وبعضها معنى آه اي وبعض هذه
الافعال بمعنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت
من الظنة بمعنى التهمة فانه ح لا يتعدى به الا الى مفعول واحد ومنه
قوله تعـ وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله
تعـ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت
من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت الضالة اي اصبتها
ورايت من رؤية البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال
الناقصة آه اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان جعل زيدا على صفة
كونه قائما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان ساير الافعال
تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا
على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير
صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما تقرر زيدا على صفة
قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولك
ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه الافعال الناقصة لنقصانها

ما وضع لتقرير الفاعل على صفة

عن ساير

عن ساير الافعال من حيث انها لا تتم بالمرفوع ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها
قوله وهي كان وصار آه اي هذه الافعال كان وصار الى قوله وليس قوله
وقد جاء ما جاءت حاجتك اي جاء جاء بمعنى تقدير الفاعل على صفة
في نحو قوله ما جاءت حاجتك فانه ما احتمل ان يكون التقدير كانت
مسند الى ضمير ح تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين كالمال
مثلا ولم يحصل ذلك الشيء لم يحصل شيء آخر دون حاجتك كالكثير مثلا
فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت هي على قدر حاجتك ويحتمل ان يكون للا
ستفهام ح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك واسم ضمير يعود
الى ما واذا جاءت تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه
الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل
علي ع يستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها حربة اي
قد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي
ارهفت شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت شفرته
والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يتصرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى
صار كاتبا قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناه اي هذه

ما جاء

اول كلمة

بعرف نعم

يكون

وهي الجملة الاسمية

الافعال تدخل على الجملة الاسمية لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا وحكم معناها
ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء
هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناه واعلم انى لم اعرف فايدة الحكم
في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وتنصب
الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد
قايما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قايم وهكذا في
الكل فكان تكون ناقصة اي كان ثلثة انواع احدها ناقصة وهي
ثلث احدها لتقرير الفاعل على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط
سواء كان دايما نحو كان الله قادرا ومنقطعا نحو كان زيد غنيا
واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وثانيها
ان يكون بمعنى صار كقوله: بتيهاء قفر والمطي كانها: قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها: اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو
معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان
وح يقع بعدها جملة يفسر ذلك الضمير كقوله: اذا مت كان الناس
صنفان شامت: واخر مثن بالذي كنت اصنع: فان قيل اذا كان

المبتدا

قفر مكانيست خالي از آب وگياه

الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزايدة
والناقصة ثلث لامتناع كون اقسام الشي قسيما له ولكن لم يخصص
الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا
يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم
غير اسم الناقصة للاخيرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار
اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة
فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما
يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كان الكاينة والمقدور كاين والثالث
ان تكون زايدة واشار اليه بقوله وزايدة اي وتكون زايدة وهي قسمان
احدهما ان يكون زايدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لافادتها
الزمان الماضي والغاؤها في اللفظ والاجود تاخيرها ح وثانيهما ان تكون
زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما
دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذا
القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ
قوله وصار للانتقال اي صار للانتقال من شي الى شي اما باعتبار العوارض

نحو صار زيدٌ غنيًّا وصار زيدٌ الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء
هواءً قوله واصبح وامسى واضحى اه اعلم ان هذه الافعال الثلثة يجيء
لثلثة معانٍ احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي
الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيدٌ عالمًا واضحى زيدٌ اميرًا وامسى زيدٌ
عارفًا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيدٌ غنيًّا اي صار زيدٌ وليس
المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي ح
يفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيدٌ اذا دخل في الصباح
قوله وظل وبات اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما الاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار و
بات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيدٌ معلمًا وبات زيدٌ كريمًا
والثاني بمعنى صار كقوله تع ظل وجهه مسودًّا فانه لا يختص زمانًا
دون زمانٍ قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك اعلم ان هذه
الافعال الاربعة للدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي في زمان يمكن
قبوله في المعتاد نحو ما زال زيدٌ اميرًا اي مذ كان قابلًا للامارة لا في
حال كونه طفلًا ففاعل قبل في قوله مذ قبله ضمير يعود الى فاعلها و ضمير

للمفعول

للمفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف
النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال ح بمنزلة كان
لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول
حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يق ما زال زيدٌ الا عالمًا كما لم يجز ان يق كان
زيدٌ الا عالمًا كما تقرر في الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امرٍ اه اي ما دام لتوقيت
فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيدٌ جالسًا اي اجلس دوام جلوس لاسمها
زيدٍ بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معنا
كذا احتاج الى الكلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة
لا يجيء الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة اه اي
وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب
كذلك تقول ليس زيدٌ قائمًا الآن ولا تقول غدًا وقيل لنفيه مطلقًا
اي حالًا كان او غيره عند بعضهم قال الله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفًا
عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفًا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل
ويمكن ان يجاب عن الاية بانه تع لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفًا
عنهم فكانه ثابت ومتحقق في الحال لتيقن وجودها اخبر الله تع به والمسند

الفه
بهذه الاية ان يقولوا ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة
الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها آه واعلم ان تقديم
اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بلا تعاق في الكل لكونها افعالا و
جواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها
على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها عليها على
ثلثة اقسام اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام
احدها ان يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور لكونها افعالا
صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله
ما وهو على ضربين احدهما ان تكون ما فيه نافية والثاني ان تكون مصدرية
بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت
ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم المعمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع
تقديم اخبار هذه الافعال على نفسه الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام
ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي صار للاثبات
بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال

في دلالته على الاثبات

على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام
والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز
تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب
اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه
واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما
يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا
يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول
لمصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس فلم يجز تقديم
معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل
فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب على المص ان يجعل ليس وما في اوله ما
النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن
كيسان واعتد بمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع
تقديم خبره على نفسه قوله افعال المقاربة آه اعلم ان افعال المقاربة
من اخوات كان لكونها في تقرير الفاعل على صفته الا انه افردها بالذكر
لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقدم خبرها عليها وجواز

تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول عسى آه اي الذي لدنو الخبر
رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل
والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون
كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق وهذا لا يستعمل في المحال
فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان
يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيها لغتان احدهما ان يذكر لها
مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان
تقريرا لمعناها في الترجي وتقوية له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا
على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير
ابؤسا وهي جمع البؤس والباس اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة
بقوله تقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان تقوم في محل النصب
بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف
اللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى
فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى

وهو ان يخرج

في علمت ان زيدا قايم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان
مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر ويتعدى
الى مفعولين فهذه ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان
يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شي اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان في محل النصب بانه خبر
عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى فيلزم من هذا تجويزهم تقديم
خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون
وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما
الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله
تع عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول
والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة والموصول باجنبي ومنهم من جعل
عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل
زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير
الموجود في ان يقوم العايد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ
وما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون

الكرب

اذا شاب الغراب اتيت اهلي
وهيهات الغراب متى يشيب

عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان يقوما والهندات
عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون
عسوا ان يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما
والهندات عسين ان يقمن قوله وقد يحذف ان اي وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها لعسى بلعل كقوله عسى الهم الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع
وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي والقسم الثاني وهو الذي وضع
بدون ان
لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض فلذلك تجرد فيه
وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من
الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء
وقد يدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله رسم عفا من بعد ما قد
انمحى قد كاد من طول البلى ان يمصحا واذا دخل النفي على كاد فهو
كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان
الافعال المثبت اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من شان حرف
النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لاختلاف

فيه

فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي
اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا
فكقوله تع وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على الفعل وما كادوا
يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطية الشعراء ذا الرمة في قوله
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه
الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو
زوال رسيس الهوى من حب مية ولولا ذلك لم يكن لتخطيتهم وجه واذا فهموا
منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم في
ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في اول الحال لاختلاف
الوقتين يدل عليه تعنتهم في قوله تع اتتخذنا هزوا فادع لنا ربك يبين
لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم
الاثبات فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم
على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهم الاثبات دليل على انه
للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطاه مذهب من قال انه للاثبات
والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين

التعنت
زلت جستن و ستيزه نمودن
العرب

لبقاء معنى التعجب وهو التعجب من نفي نفس التعجب قوله وقد يكون في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف
النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد
نجوا وقد عرف بالجرار حده وفي المستقبل كالافعال اي يكون النفي كقوله
ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين الى آخر البيت قوله والثالث طفق وجعل
وكرب واخذ اي الثالث وهو الذي يدل على الخبر اخذا فيه جعل وطفق
وكرب واخذ واوشك فانه مخالف لعسى لاستيفاء معنى الانشاء و
لكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاول لا تستعمل استعمال كاد
لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول
قال الشاعر وطفقت بخصيفان واوشك يستعمل استعمال عسى تارة
على الوجهين نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة
استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء
التعجب اي فعلا التعجب هما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء
التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال
النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظائره قوله له صيغتان اي

وهي مثل كاد واوشك
وهي مثل عسى وكاد
في الاستعمال

للتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفتين يعني
انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما شابها
الحرف لكونه للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا و
احسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب
لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة
والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب قوله ويتوصل في التعجب
ما امتنع منه اصل التعجب منه بمثل ما يتوصل بها الى التفضيل وهو مثل اشد
تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه
واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل
اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى
الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن
ولا يقال بزيد احسن ولا يقال ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو
اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرنا واجاز المازني الفصل بالظرف لما
سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق فرخص الاتساع في الظرف
بما لم يتسعوا في غيرها قوله وما ابتداء نكرة عند سيبويه اشارة الى

بيانه ما افعله فما مبتدأ وهو نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء
احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع
بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي
مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ خبره محذوف تقديره الذي احسن
زيدا شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات انما هي باعتبار الاصل لا انها
بمعناها الآن قوله وبه فاعل عند سيبويه اه اشارة الى بيان اعراب افعل به
عند سيبويه اي في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في
قوله وكفى بالله شهيدا الا انها لازمة هاهنا لتدل على الانشاء واصل افعل
بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة
والهمزة للصيرورة فغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى
الامر هاهنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد
واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل
له ولهذا لزم صورة واحدة قوله ومفعول عند الاخفش عطف على
قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي وبه مفعول به

عند

عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون
افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير
المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند
بعضهم الا انه امر لكل واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه
بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد لان
الامثال لا تغير تقول يا رجل يا رجلان يا رجال احسن بزيد فالباء
عند الاخفش للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة
ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون
احسن متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح
او ذم اي افعال المدح والذم التي يعرف بها في النحو افعال وضعت لانشاء — بوب
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعود
من افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس
اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس قوله وشرطها ان — لا يكون الفاعل معلوما للمتكلم
يكون الفاعل اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة

وهو ان يكون فاعلها معرفاً بلام التعريف للعهد نحو نعم الرجل زيدٌ
او يكون مضافاً الى معرف بلام التعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيدٌ
او يكون مضمراً وذلك المضمر ثابتاً مميّزٌ بنكرة منصوبة نحو نعم رجلاً زيداً اي
نعم الرجل رجلاً زيد واما تميزها بمعنى الشيء غير موصوفة كقوله تعم فنعما اي
فنعم هي فما هنها نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التميز وهي المميزة لفاعل
نعم اي نعم هي اي فنعم الشيء شيئاً هي وهي الضمير الصدقات وهي مخصوصة
بالمدح **قوله** وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص
بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً اوقع في النفس
وهو مبتداءٌ ما قبله خبره اشارةٌ الى اعراب المخصوص اي المخصوص
بالمدح او الذم مبتداءٌ والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤالٍ
هو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيدٌ اي هو زيدٌ فعلى
الوجه الاول يكون نعم الرجل زيدٌ جملةً واحدةً وعلى الوجه الثاني جملتين
قوله وشرطه مطابقة الفاعل اي شرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون
مطابقاً للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

قول

تقول نعم الرجل زيدٌ ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت
المراة هندٌ ونعمت المراتان الهندان ونعمت النسوة الهندات وانما وجبت
المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وقوله بئس مثل القوم الذين
كذبوا وشبهه متاولٌ هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ وهو ان يقال شرط
المخصوص مطابقةٌ للفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين
ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاولٌ اي متاول بتقدير
حذف المضاف من الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا
او بان الذين صفةُ القوم والمخصوص محذوفٌ وهو مثلهم اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم **قوله** وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد
يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعم نعم
العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون
نحن يدل عليه سياق الاية **قوله** وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال
بئس في جميع احكامها وتكون بمعناها وان استعمل ايضاً في الاخبار
نحو ساني هذا الامر وساء المراة هند اي بئست المراة هندٌ وكقوله
ساء مثلاً القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص
وهو مثل

من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اي من افعال المدح حبذا وهو
مركب من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به
المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن
هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او
مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان
والهندات وبعده يجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ
لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه
ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره او لانهم عاملوه معاملة
المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص
مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص او
اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو
حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وتمام البحث بخلاف نعم اذا كان فاعله
مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع
قبل ذكر مخصوصه اي حبذا حال موافق له فيما ذكرنا لا لفاعل لقوله نحو حبذا

راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز والحال الثاني في حبذا
من معنى الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالتركيب فيكون راكبا
حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى في غيره
فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وبقوله في غيره يخرج
الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل
ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم والفعل في ان يصير جزءا
من الكلام من المسند والمسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروط
بذكر متعلقه قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل ومعناه الى ما يليه تعريف
حروف الجر اي حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل ومعناه الى
ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا تسمى حروف الاضافة وتسمى
ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى
الاسم ليتناول مثل قوله نعم بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم
والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى

الفعل قوله وهي من آه اشارة الى لفقها وهي حروف ثمانية عشر على ما ذكره في المتن
قوله فمن للابتداء شروع لبيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب
ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت
من البصرة الى الكوفة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه نحو
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف
بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة
بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزائدة لا يكون الا في غير الموجب نحو
ما جائني من احد وهل جائني من احد ولا تعرف من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا وقد كان من مطر وشبهه
متأول اشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان
من مطر وشبهه وكقوله يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم
ذنوبكم واجاب عنه بانه متأول وتاويل قولهم لما كان من مطر انه
محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى
كلامه وقال مجيبا قد كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شيء
من مطر وتاويل الاية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب

ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلعم
وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عم ولا يلزم من غفرانه جميع
ذنوب امة محمد صلعم غفرانه جميع ذنوب امة نوح عم على ان قوله تعالى يغفر الذنوب
جميعا غير باق على عمومه لان الشرك غير مغفور قوله والى للانتهاء و
بمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة
لمن ويعرف باستعمالها فيما له انتهاء نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني
ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله
قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا ق
انما ثبتت حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى
بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله ويختص بالظاهر اشارة الى
فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه
بالى ولئلا يختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصو
والمجرور بعدها حتى خلافا للمبرد فانه تجوز دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله
فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو شاذ عند
الاولين قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في لمعنيين احدهما

وروده آمدن

للظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو
النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء للالصاق اه
اي والباء يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي
الصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها
الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة
مع نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا و
خامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلس بالمسجد
وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وفي الاستفها
نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو اما
في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده قوله
واللام للاختصاص اي اللام تستعمل لمعان احدها الاختصاص
نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربت للتاديب
والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون
بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين

امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا
المومنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه
قال الذين كفروا عن الذين امنوا والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في
موضع التعجب في اسم الله تعالى كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والاس اي والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى فني
كبش متحصن بجبل هذه صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقد تكون في قرن
الوعل وفي الجملة هو كل نتو في القرن او الجبل او غيرهما وهي تجمع على
حيود وحيد كبدرة وبدر جمع بدرة والظيان نبت طيب الرايحة
ويقال له ياسمين البر قوله ورب للتقليل اه اعلم ان رب للتقليل كما ان
كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل
والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت فيه
او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه
العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة
واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف
الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف

وفيه نظر لانه لم يذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا
كلام الكفار فانهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به محمد خيرا
لما سبقنا اليه هؤلاء الا انهم قالوا لو كان كذلك لقال ما
سبقتمونا الا ان يقال لا يلزم ذلك ... ان يقولوا ما
بعض المومنين كما قالوا فيهم بل ... الخطاب مع
سبقونا البعض الاخر منهم كما صاغهم ...

النكرة خلافًا للاخفش وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها
وعاملها فعلاً ماضيًا لوضعها للتقليل المحقق وانما قال محذوف غالبًا
لجواز حذفه غالبًا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني
صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد
يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد يدخل على مضمر مبهم مميز اي
وقد يدخل رب على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة موصوفة منصوبة نحو
ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير
ان يكون مفردًا مذكرًا دائمًا عند البصريين تقول ربه رجلا ورجلين
ورجالا وربه امراة وامراتين ونساء لكونه راجعًا الى المقدر ذهني
لا الى شيء مقدم ذكره ليجب مطابقته خلافًا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة
هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله
وتلحقها ما فيدخل على الجملة اي وتلحق رب ما الكافة ويدخل على الجملة
اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما
زيد قائم ولايق ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد به

وتحققه

وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيؤد بمنزلته وقد يؤكد ما قلنا
قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للمضي
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه
من الريب قوله وواوها اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ بها في اول
الكلام بمعنى رب وهذا يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب
مذكور او محذوف ماض كقوله ، وبلدة ليس بها انيس ، الا اليعافير
والا العيس ، اي ورب بلدة قوله وواو القسم اه اعلم ان الواو يبدل
في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا
لايق اقسمت والله ولا والله لتخبرني ولا تخبرني وهو اعني واو القسم
مختصة بالظاهر فلايق وك استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها اي
والتاء مثلها مثل الواو في انها لا يستعمل مع الفعل والسؤال وتختص
بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى ولا يستعمل في غير لفظ الله تعالى
لنقصانها عن الواو التي هي انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع
اي والباء اعم استعمالاً من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل
وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء

ثم الواو ثم استعمالاً من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السؤال
بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وإنّ وحرف النفي اي و
يتلقى القسم بجوابه اللام او إنّ اذا كان مثبتًا وحرف النفي اذا كان
منفيًا وتفصيله انّ الجواب امّا جملة اسمية وامّا جملة فعلية فان كان
جملةً اسميةً فلا يخ من ان يكون مثبتةً او منفيةً فان كانت مثبتةً لزمها
إنّ نحو والله إنّ زيدًا قائمٌ او اللام نحو والله لزيد قائم وقد يجمع بينهما
نحو والله إنّ زيدًا القائم وذلك التاكيد ولربط الجواب بالقسم وان
كانت منفيةً لزمها ما او لا نحو والله ما زيدٌ بقائم او قائمًا و والله لا زيدٌ
في الدار ولا عمروٌ وان كانت فعليةً مثبتةً فان كان فعلها ماضيًا
لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد
يكون قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعًا
لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونها نادرًا نحو والله لاقومنّ او
لاقوم وان كانت منفيةً فان كان فعلها ماضيًا لزمها ما او لا نحو و
الله ما قام زيدٌ او لا قام زيدٌ وان كان فعلها مضارعًا لزمها ما او لا
مع نون التاكيد وبدونها نحو والله ما افعلنّ او ما افعل ولا افعلنّ

او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعًا منفيًا
لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله و
يحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اي ويحذف جواب القسم
اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيدٌ والله قائمٌ او تقدم على القسم
ما يدل عليه نحو زيدٌ عالمٌ والله لانه يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة
وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة اذا كان حرفًا نحو رميت عن القوس
وعلى للاستعلاء اذا كان حرفًا نحو زيدٌ على السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين امّا عن فبمعنى الجانب كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئةً
من عن يميني مرةً وامامي وامّا على فبمعنى فوق كقول الشاعر غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما
قوله والكاف للتشبيه اعلم انّ الكاف للتشبيه في الاكثر نحو زيدٌ
كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيءٌ والذي يدل على
زيادته انه لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثله تعالى لانّ
المماثلة من الجانبين وقد تكون اسمًا كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه ويختص

تمامه
تصل وعن قيض بزيزا مجهل

الكاف بالظاهر استغناءً عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله ولم
او عالٍ كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء
الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته
مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان للظرفية
في الزمان الحاضر اي بمعنى في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في
شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامهما في الظرف ولا يحتمل ان يكون
المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية
لان العرب لا يريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه
الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها
معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت
ما بعدها يكون افعالا فاعلوها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا
من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله
للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا لكن ليس كما كانت
للاستثناء كانت حرف جر قوله حروف المشبهة بالفعل ان وان
انما سميت هذه الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة

للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم
ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما سيجيء وهي ستة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر
الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي
تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع
الكلام من ترج او تمن او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان
فهي بالعكس اي ولهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس
هذه الحروف لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا
لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت على اصلها قوله و
تلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة وهي تكفها عن العمل على الوجه
الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم
لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول
الشاعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين الرفع والنصب
والغرض من الحاق ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وافادة معناها
في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخل اي وتدخل هذه

الحروف على الافعال حين اتصالها بها ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افاد
في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى
شروع في بيان احوال كل واحد منهما على التفصيل واشارة الى الفرق بين
ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا
قلت ان زيدا قائم افدت بتمامه ما افدت في قولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد والمبالغة وان لا تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها
في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر اه اي ومن اجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر
لفظا او حكما في كل موضع تبقى الجملة بحالها ومن اجل ان ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل
موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين لكل موضع
واحدة من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء اي كسرت ان بناء
على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول ان زيدا قائم لان مقول
القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم

لان صلة الموصول لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام وكقوله
نعم والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا
قائم لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت اذا كانت مع ما بعدها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا اذا
وقعت مفعولة نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا
وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتداءة نحو عندي انك قائم لوجوب
كون المبتداء مفردا وكذا اذا وقعت خبر مبتداء كقولك العجب ان ضرب
ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كان مع ما بعدها
مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب
كون المضاف اليه مفردا ولا تشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اجلس
من حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر في
الاصل حيث فتحت ما بعدها قوله وقالوا لولا انك اشارة الى جواب وجوب
الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق لانطلقت لان ما بعد
لولا مبتداء خبره محذوف ووجوب كون المبتداء مفردا وكذلك
يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول لان لولا التي

ظ
لولا قام زيدٌ

للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظاً او تقديراً نحو لولا زيدٌ قام و
لولا زيداً ضربته بمعنى هلّا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب
فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلاً لفعل محذوف
اي لو وقع قيامك قوله فان جاز التقدير ان جاز الامران اي فان كان
موضع جاز فيه التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز فيه الامران
الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فاذا جعلت تقديره فانا اكرمه
وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه
الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد كقوله شعر
وكنت ارى زيداً كما قيل سيداً اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان
مفعول ثاني
المراد هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا
عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتداءة وخبرها حاصلة
قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً او حكماً بالرفع دون
متعلق بجاز العطف
المفتوحة اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظاً نحو ان زيداً قائم وعمرو وعلى
محل اسم المكسورة حكماً نحو علمت ان زيداً قائم وعمرو فعمرو معطوف على

محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام
المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله
ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها قوله ويشترط
مضي الخبر لفظاً او تقديراً اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر
لفظاً نحو ان زيداً قائم وعمرو وتقديراً نحو ان زيداً وعمرو قائم اي ان
زيداً قائم وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر لفظاً وتقديراً فلم يجز فلا
يقال ان زيداً وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولاً
لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن
حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافاً للكوفيين فانهم جوزوا
العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظاً وتقديراً لان خبر ان مرفوع
عندهم بما ارتفع قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد
وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على التسوية فلو
عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو مح ولا ينفعهم
جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكماً تقديره
ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به

قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان مذهب
الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم ان المكسورة اذا كان مبنيا جاز
العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله لا اثر لكون
الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء
ذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى
الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما
نحو ما خرج زيد لكن عمرا خارج وبكر لان لكن للاستدراك و
الاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما ساير
الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء قوله ولذلك
دخلت اللام مع المكسورة اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الابتداء وساير هذه الحروف بغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة
ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا
فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم
والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اشترط في

دخول

دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتدا
على الاسم اذا لم ينفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين
في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان قوله وفي لكن ضعيف اي دخول
هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف و
ان لم يزل معنى الابتدا ولان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن
بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعف في قوله ولكنني من حبها
لعميد واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون
وحذفت ثم حذفت الاولى لكراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون
في النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة
فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد
قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها هذه اللام ايضا عند عملها وان لم يشتبه بالنافية
اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتاج الى اللام قوله ويجوز الغاؤه
اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل
لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف
منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحروف المحذوف عنها شيء تعمل

قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ اي ويجوز دخول ان المكسورة
المخففة على الافعال العاملة في المبتدأ والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان
عملها ح وحصول تاكيد الجملة الابتدائية ح الذي هو مقتضاها ولهذا
اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا دخولها على
الافعال سواء كانت عاملة في المبتدأ والخبر وغير عاملة وانشدوا بالله
ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن
القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين ولا اعتبار به قوله ويخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي يخفف المفتوحة كما يخفف المكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان ان المفتوحة اكثر مشابهة
من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا اعمالها في ضمير شان مقدر
لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وقد مر هذا من قبل قوله فيدخل على
الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا

على المبتدأ والخبر او غير ذلك داخل لان مقتضاها وهو افادة معناها
في الجملة الاسمية ولاجل حاصل ح قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال
ان المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر كقول الشاعر فلو انك في يوم
الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المخففة المفتوحة اذا
دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل
ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا
يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه
ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا
وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان مثبتا فلا بد قد نحو علمت ان
قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف
معه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا
فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم وكقوله تعالى
ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك انما ليكون
كالعوض من تخفيفها وانما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع

لتقريب الماضي من الحال

الفعل لانّها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في قوله كبيت الهند قد علموا
انّ هالك كلّ من يحفى وينتعل لم يلزمها احدهما لانّ الحروف لا تنسخ لم تشبه
بأن المصدرية ولم يحتج الى التعويض لانّ التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف
ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل
اكثر فما هو الاسم عوض مع الفعل ليعوض مع الاسم قوله وكانّ للتشبيه
تخفّف فتلغى على الافصح اي كانّ للتشبيه نحو كانّ زيدا الاسد بمعنى زيد
كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف
من انّ وقد جاء في الشعر مشرق اللون كان ثدياه حقّان قوله ولكنّ
للاستدراك آه اي معنى لكنّ الاستدراك وهو يتوسط بين كلامين
متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كانوا متغايرين لفظيا او لم يكن
فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكنّ عمرا جاءني وفارقني
زيد لكنّ عمرا حاضر او الايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكنّ عمرا لم يجئ
وجاءني زيد لكنّ عمرا غائب وتخفف فتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر
الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكنّ الشياطين كفروا بتخفيف لكن
ورفع الشياطين في بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين لكنّ التي

هو حرف العطف وقال بعضهم انّه لا يجوز ذكر الواو معها لانها اذا خففت
كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف
على مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت للتمني يستعمل
كقولهم يا ليتنا نردّ ولا نكذب وجوّز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له
مجرى اتمنّى وجوّزه الكسائي لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما
فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملهما
على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا واجيب عنه بانّ
رواجعا منصوب على الحال من الصبي المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت
ايام الصبي لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب
الجزئين في كانّ ولعلّ وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز انّ زيدا قائما
على تقدير كان قوله ولعلّ للترجي وشذ الجرّ بها اي ولعلّ للترجي وقوع امر
كقوله تعالى لعلّ الساعة قريب فيه ترجي للعباد والفرق بين الترجي والتمني
انّ الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات
فانّ الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا ترجاه والجرّ بها شاذ اذ
كان الجرّ بها القصد الحكاية وهو لغة عقيلية قوله الحروف العاطفة

الواو والفاء اه اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره
ويشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله
فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم وحتى
تشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله
فالاربعة الاول للجمع ثم يفترق كل واحد منها بشيء يختص به فالواو للجمع
المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد
وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الاخر والذي
يدل عليه قوله تعالى وما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى والقايلون
منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا المال بين
زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة
عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب
الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران
وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والجمع والمهلة لكن زمان مهلتها
اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء

من متبوعه اي ومعطوف حتى اشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد
قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر
الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات
الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة
ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي
هذه الثلاثة تشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه
مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اه اشارة
الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين او واما فان ام اما متصلة واما منفصلة
فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون
استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي
الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين
لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام المتصلة
اسم مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك بخلاف
او واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين والاخر الهمزة تقول اضربت
زيدا او عمروا ولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما

عند الطلب بالتعيين قوله ومن ثم لم يجز أرأيت زيدا أم عمرا أي ومن أجل أن
أم المتصلة يليها أحد المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة لم يجز أن يقع
أرأيت زيدا أم عمرا وأيضا لم يجز أزيد عندك أم عمرو لغير الهمزة إلا على شذوذ
لأن ما يلي أحدهما الاسم وما يلي الآخر الفعل اعلم أني وجدت لنسخة قرئت
على المص وعليها خطه كان فيهما على الأفصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان
فيهما بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الأول لكن
شرح المص يوافق ما ذكرناه أولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون
نعم أي ومن أجل أن الطلب مع أم لأحد الأمرين اللذين علم ثبوت أحدهما اولام
من غير تعيين لطلب التعيين كان جوابها بأحدهما بالتعيين لا بلا أو نعم
لأنه لا يتعين المسئول عنه مثلا إذا قيل أزيد عندك أم عمرو كان الجواب
زيد أو عمرو بخلاف أو وإما لأن السؤال معهما سؤال عن أحدهما
لا على التعيين فجوابه لا أو نعم فإن أجيب بالتعيين كان الجواب زائدا
على المسئول عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة إشارة إلى معنى أم المنقطعة
والفرق بينها وبين أو وإما معناها معنى بل مع الهمزة وهي لا تستعمل إلا
في الخبر والاستفهام أما الخبر فكقولك لشبح رأيته إنه لإبل قطعا فإذا
وبرهنة خبرية

حصل الشك في أنه شاء قلت أم شاء قاصدا إلى الإضراب عن الإخبار
الأول واستيناف سؤال فكأنك قلت بل هو شاء وأما الاستفهام فكقولك
أعندك زيد أم عمرو سألت أولا عن حصول زيد ثم أضربت عن ذلك
السؤال إلى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا أو نعم فإذا عرفت معناها
عرفت الفرق بينها وبين أو وإما قوله وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما
جائزة مع أو إشارة إلى الفرق بين أو وإما وهو أن إما العاطفة يلزم
الامر ل ... أن يكون قبل المعطوف عليه بها إما أخرى ليعلم في أول الأمر كون الكلام
مبنيا على الشك نحو جاءني إما زيد وإما عمرو ولم يلزم ذلك في أو بل جاز
الأمران الإتيان بها وتركها قوله ولا وبل ولكن لأحدها معينا أي هذه
الثلاثة تشترك في إثبات الحكم لأحد الأمرين معينا فلا لنفي ما وجب
للأول عن الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للإضراب عن الأول
منفيا كان أو موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو إذا وقع الإخبار عن
زيد غلطا وتقول ما جاء زيد بل عمرو وهو يحتمل أمرين أحدهما أن
يكون معناه بل جاء عمرو وهي ح للإضراب عن نفي مجيء زيد إلى إثبات
مجيء عمرو وثانيهما أن يكون معناه بل ما جاء عمرو وهي ح لبيان من ثبت

الى عدم المجيء ولكن للاستدراك ولا يتم الا بالنفي لانها للمغايرة بين المعطوف
والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد
على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير
بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن
جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه
تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله حروف
التنبيه الا واما وها وانما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها
وانما جيء بها في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون
المخاطب غافلا ولهذا اختصت باوايل الكلم واعلم ان الا واما يختصان
بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى و
اضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وان ها يدخل المفردات
التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاتا ويدخل الى المركبات كقوله
ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد قوله
حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي
والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب ويسمع ما تريد منه وانما جعل

لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زايد على ما في حروف التنبيه
وهو طلب اقبال المدعو به قوله يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف استعمالا
لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان
ايا وهيا للمنادي البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب
قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان انما سميت هذه
الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم
مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما
كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد او الم يقم
زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا ترى انه لو قيل
لك اليس لي عندك كذا فقلت نعم لالزمك القاضي به تغليبا للعرف
على اللغة قوله وبلى مختصة بايجاب نعم اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي ٥ بعد النفي صح
استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او
الم يقم زيد بلى اي بلى قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما سبقها نفيا
كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام و

يليها القسم اي اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن
قال اقام زيد اي والله قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة
تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل وجير وكقول
ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر في
قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبره والا لم يقع تصديقا للدعاء
قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا الى اخرها انما سميت هذه الحروف
حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا لانها زائدة ابدا والغرض من زيادة
هذه الحروف التاكيد والفصاحة او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في
بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد بعد
ما النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة
اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت قوله وان مع لما
اه اي ويزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير ويزاد ايضا
بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله
كان ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير جر ظبية قوله وما مع اذا ومتى اه

اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو
متيما تكرمني اكرمه وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا
كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما
نذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت
نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد
الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان وتزاد
ايضا بعد بعض حروف الجر في قوله تعالى فبما رحمة ومما خطاياهم وانما قال
بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين
المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم
ولا مع الواو اه اي وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو
ما جائني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا
يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت اي وقلت زيادة
زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اي شذت
زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما
شعر اي في بئر حور والحور جمع حاير من حار اذ هلك قوله ومن والباء

وَاللّام تقدّم ذكرها اي يزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها
في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول ان الكاف
يزاد وقد مرّ ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن
ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف
لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف **قوله** حرفا التفسير اي وان انما سميت
تفسيرًا لوقوعها تفسيرًا كقولنا في قوله تعم واختار موسى قومه اي من
قومه وكقوله تعم وناديناه ان يا ابرهيم **قوله** وهي مختصة بما في معنى
القول اي ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت
له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسير التفسير
القول فأي اعم استعمالا من ان لجواز ان تفسر بهما ما ليس في معنى قول
وما هو في معنى قول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما هو في معنى
القول غير الصريح **قوله** حروف المصدر ما وان وان انما سميت هذه
الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاولان اعني
ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية
وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي صنعك

وقوله تعم فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث وهو
ان المثقلة المفتوحة تختص بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدأ
والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر الخبر نحو
اعجبني انك قائم اي قيامك وفي معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي
اخوة زيد اي كونه زيدا **قوله** حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما
اعلم ان هذه الحروف يدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي
نحو هلا قرأت شيئا وهلا زيدا ضربته وعلى الحث والطلب على الفعل
اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعم لوما تاتينا بالملائكة **قوله** ولها صدر
الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع
الكلام فوجب تقديمها لما مر **قوله** وتلزم الفعل لفظا او تقديرا اي وتلزم
دخول هذه الحروف الفعل او تلزم الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا
ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا
لكونها لطلب الفعل **قوله** حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل وانما
سميت حرف التوقع لانها يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت
الماضي قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار تسمى حرف

للتقريب نحو ان زيدا قد قام واذا دخلت على المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق
ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها
التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد ازفت
زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل والاستفهام طلب الفهم قوله لهما
صدر الكلام اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما النوع من انواع الكلام
فوجب تقديمهما لما مر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم
وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر
في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على
شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على
الانسان وكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل فمقتضى
ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا
انه انما جاز حملا لها على اختها وهي ازيد خارج وانما لا يحمل على اختها
في هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها في نفسها
اولى من حملها الى اختها قوله فالهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في

الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك منكرا للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول
ازيد عندك ام عمرو دون هل اي وتختص ام المتصلة بالهمزة
دون هل وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اي يدخل
الهمزة على حروف العطف ولم يدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا
في الاستفهام بخلاف هل ولانها اخص من هل فقوله دون هل ظرف
لقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف الشرط ان و
لو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها
لنوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اي فان تجعل
الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو
ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب قوله ولو عكسه
اي ولو للمضي وان دخل المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي سواء
دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت والمضارع نحو لو تضرب اضرب
وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم
نحو فيكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا

لو تقدم نحو فيه يحيون وكقوله يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان يكون
ههنا الامتناع لانه لا جواب لها قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا
اي ان ولو يلزم دخولها على الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت
ضربت او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين
لافعال بعدها ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا قوله
ومن ثم قيل لو انك اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا
قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا
الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان
فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا
لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون
الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر لكان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا
تقدم القسم اول الكلام على الشرط اه اي ان تقدم القسم في اول الكلام
على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله

ان

ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب
لكونه جوابا للقسم طلبا لان لا يعمل في الشرط لئلا يختلفا فوجب ان يكون
ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى
لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض المص للمعنى لكونه معلوما في
الشك في اللفظ قوله وان توسط اه اي وان توسط القسم بتقدم الشرط
عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر كل واحد من القسم والشرط و
جاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف
الشرط المضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط
الماضي ويصير القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان
اتيتني او ان لم تاتني فوالله لاكرمتك فلتوفر مقتضى كل واحد من الشرط
والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط وح يلزم
دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله
ان اتيتني وان لم تاتني لاكرمتك فلجعل القسم مع جوابه وهو لاكرمتك
سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا فيرجع الى ما وقع
القسم اول الكلام وقد مر ذكره واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان متقدما على الشرط م

يأتي بالفاء ثم فعل كثرة الغاية بالشرط لتقدمها على الشرط مع الجزاء سادٌ
مسدّ جواب القسم وقال الفراء وموضع تقدم غير الشرط نحو انا والله ان تأتي
آتك فيجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجعل مجموع المبتداء والخبر سادّ
مسدّ جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ اي وتقدير القسم قبل الشرط
اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم
الشرط الماضي كقوله تعالى لئن أُخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى فان
اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا
يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله واما للتفصيل اي واما وضعت
لتفصيل المبهم نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرار اما
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده
اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه
والقصد بان الاول مستلزم للثاني قوله والتزم حذف فعلها اي والتزم
حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها
دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في حيز جوابها بين اما
وبين فانها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كانه كان

على الفاء اما لكراهتهم التوالي الى الجزاء الى الشرط الا ترى ان معنى اما زيد
فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فخرج بالجزء جوابها والمراد من قوله
مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا
او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم
ان الاسم بعد اما ليس جزءا مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء
فيما قبله بل معمول الفعل محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع
التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو
اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه فهو
منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو
ضعيف والاكثر جواز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني
بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع
بعد اما جائز التقديم على جوابها اي لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
فمن الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
واما معمول لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز
ان يكون ظرفا للمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جائز التقديم على جوابها

اي كان مما بعد الفاء الثاني ما يمنع التقديم فمن الثاني بمعنى انه ليس بجزء مما في
حيز جوابها بل الفعل محذوف في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل
ما بعد ان فيما قبلها الا لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد
فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد
فاء الجزاء فيما قبلها وانما جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء لغرض
فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في احدى
الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان
ان يعمل ما بعدهما في ما قبلهما لغرض والايجاز اما زيدا فانه منطلق
بتقدير يذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة
بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حرف الردع كلا
وقد جاء بمعنى حقا اي حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على
الحق وانما يستعمل اذا سمع محال او تقول على انسان مثلا اذا قيل فلان
يشتمك فقلت كلا اي ارتدع عن هذا وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو
حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه مبني لموافقته

لفظا لكلا التي للردع قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي آه اي انما
تلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي ليدل على تانيث الفاعل اي ليعلم
انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا
عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات
لئلا يشكل بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء
الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال فان كان
الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس
وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكره
من قبل قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اي واما
الحاق علامة التثنية وعلامتي الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد
الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف
الحاق علامة تانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي لا يقال قاما
الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني
البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات
الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة

التانيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى و
المجموع قطعًا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة
تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة و
المراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات لئلا ينتقض بالتنوين المتحرك
لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز
عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تسمى تنوينًا وقوله لا لتاكيد الفعل
احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين
التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة في الاسمية نحو زيد
ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل عليه
هو نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ والثالث
تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضًا اما عن الياء او اعلاله نحو
جوارٍ واما عن المضاف اليه نحو يومئذٍ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف
المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع
تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد الا
في الجمع المؤنث السالم نحو مسلماتٍ فان التنوين فيها بمنزلة النون التي

في

في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما
بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علمًا غير منصرف واما
بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما
بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والانصاف
والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف
المصرعة لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا قوله ويحذف
من العلم اه اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافًا الى علم
آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث
عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافًا الى غير العلم نحو
جاءني رجل ابن عالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم من قوله
موصوفًا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو خبر ولعدم شدة
الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن
في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين لفظًا سقط الهمزة خطًا واذا
ثبت التنوين لفظًا ثبت الهمزة خطًا وكانهم قصدوا الى تخفيفها خطًا
كما قصدوا الى تخفيفها لفظًا ولهذا لم يحذف الالف في المثنى وان وقع صفة

للعلم مضافًا الى العلم الاخر لانه لم يكثر كثرة المفرد وقد علم ان حكم الابنة كحكم
الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون التاكيد اه اي نون التاكيد نونان احدها
خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة
ابلغ في التاكيد من الخفيفة ومجيء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها
مبنية ومجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة
لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت
مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى والجمع المؤنث نحو اضربانّ
واضربنانّ لكونها شبيهة بنون المثنى فيما تقول اضربنّ اضربانّ اضربنّ
اضربنّ اضربانّ اضربنانّ قوله يختص بالفعل المستقبل اه اي يختص
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى
الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك
نحو اضربنّ ولا تضربنّ والله لاضربنّ وهل تضربنّ وليتك تضربنّ
وانما اختص هذا النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبًا
ويعلم من قوله الفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي ولا الحال لانه لا يؤكد
الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل قوله وقلت في النفي اي وقلت

زيادة نون التاكيد في النفي نحو لا يقومنّ زيد لما يقوم من النفي الا قليلا لخلوه عن
معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي قوله ولزمت في مثبت
القسم اي لزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضع
التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا تلزم في غيره قوله و
كثرت في مثل اما تفعلنّ اي وكثرت زيادة نون التاكيد في مثل اما
تفعلنّ اي كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على
حرف الشرط لانه لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا
بالنون لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود
بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع الضمير المذكرين مضموم اي
وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع
المذكر السالم ليدل الضم على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو
اضربنّ قوله ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل هذا النون مكسور في
المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين تقول انت
اضربنّ وهل تضربنّ في اضربي وهل تضربين قوله وفيما عداه مفتوح
اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح مطلقا

الانحطاط بنقاده

للخفة وهو في الواحد المذكر غائباً كان او مخاطباً وفي المؤنث الغائبة نحو
اضربَنْ وهل تضربَنْ يا زيدُ وزيدٌ هل يضربَنّ وهندٌ هل تضربَنّ
ولا يريد بقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر لفظه لانه
يذكر بعده احكامهما قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ
واضربنانّ اي وتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه
بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل
نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات قوله ولا تدخلهما
الخفيفة خلافاً ليونس اي ولا تدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع
المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لانه يستلزم اما تحريك النون
واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما ممتنعان خلافاً
ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء
الساكنين اللذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرفاً مدغماً في
آخر والتقاء الساكنين اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده
نحو تمودّ الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربانّ واضربنانّ
وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده لانه لما كان

الاول مدغماً في الثاني في الصورة الثانية فكانه متحرك وان وجود حرف المد
كعدمه بخلاف الصورة الاولى قوله وهما في غيرهما آه اي ونون التاكيد الخفيفة
والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلوان من ان يكونا مع ضمير بارز
او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربُوا اضربُنّ
بحذف الواو في اللفظ كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربُوا القومَ وتقول
في اضربي اضربِنّ بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء في اللفظ وان لم
تكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة تقول في اضربْ اضربَنّ وانما قال في غيرهما
لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بثبات
اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهراً بل المراد اتصال النون بالافعال
المعتلة قوله ومن ثم قيل الى قوله واغزُنّ اي ومن اجل ان النون مع الضمير
البارز في غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز
كالمتصلة تقول في ترَيْنَ هل ترَيِنّ بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى
ساكنان الياء ونون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة
نحو لم ترَيِ الناس وتقول في ترَوْنَ ترَوُنّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة
نحو ولا تنسَوُا الفضل وتقول في ترى واغزُ هل ترَيَنّ واغزُونّ بفتح الياء و

الواو كالمتصلة لانهما اتصل بهما نون التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة
حذفه ح ووجب فتح الياء والواو كما تجب فتح اخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى
وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزن بحذف الواو وضم الزاء
وفي اغزي امر المخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المنفصلة
اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاء
فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء المخاطبة والواو
لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير ضمير البارز
والمثالان الاخيران لكون النون مع الضمير البارز وهما الواو لامر جمع المذكرين
المخاطبين والياء لامر المخاطبة قوله والمخففة تحذف للساكنين اه اي نون
التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وهما التقاء الساكنين كقوله لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل
على ان تقديره كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه انما يكون مجزوما ح واما
الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على تنوين وح يجب رد ما حذف
لنون التاكيد لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربن واضربن
اضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل ترين يا امراة وهل

اوله
لكل هم من الهموم سعة
والمسا والصباح لا بقاء معه
قد يجمع المال غير آكله
ويأكل المال غير من جمعه
لا تهين
اه

تخشون

تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون بحذفه نون الاعراب الذي ذكرناه وهو اعني
موجب البناء بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند
الفصحاء تقول في جائني قاض جائني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم
المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان
تقدر التنوين المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف لوجودها
ولم يجز ان تقدير التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف لكونه في حكم
الملفوظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد التي يكون ما قبلها
مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على الوقف في
في الاسم ولكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف
انما لم يقلب ياء اذا كان مكسورا او واوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف
في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن
اضربوا في الوقف وفي يا امراة اضربن اضربي في الوقف لم يعلم انه تبدل عن
النون او المحذوف المردود ولكن هذا اخر الكلام في هذا الكتاب
تم الكتاب المسمى بالوافية في شرح الكافية المشهور بالمتوسط بين الجمهور
بعون الملك الغفور الشكور بخط الفقير الحقير اقل خلق الله
محمد حسين ابن محمد امين الاصطهباناتي
غفر الله له ١٠٤٧
سنة

بسم الله الرحمن الرحيم هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة
المقدمة اللفظ قد يوضع لشخص وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل
امر مشترك بين مشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
مشخص وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوعه ومسماه المشار اليه
المشخص بحيث لا يقبل الشركة تنبيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة
معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات التقسيم اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص
والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك
اما يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل والثاني
فالوضع اما كلي او مشخص والثاني علم والاول مدلوله اما معنى في غيره يتعين
بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا فالقرينة ان كانت في الخطاب
فالضمير وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو
اسم الموصول الخاتمة تشتمل على تنبيهات الاول الثلاثة مشتركة في ان مدلولها ليس
معاني في غيرها وان كانت تتحصل بالغير فهي اسماء الثاني الاشارة العقلية لا يفيد

التشخص

التشخص فان يفيد الكلي الكلي لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والحس فلذلك
كانا جزئيين وهذا كليا الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر فاذا تقسيم
الجزئي اليهما دون اسماء الاشارة ظنا ان ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة
ومدلول الضمير بالوضع الرابع تبين لك من هذا ان معنى قول النحاة الحرف يدل على
معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الفعل الخامس عرفت من الفرق بين الفعل
والمشتق ان ضابط الايراد على حد الفعل فانه دال على حدث ونسبة الى
موضوع وزمانه السادس ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس
كاسامة وضع لمعين نحو هو واسد وضع لغير معين ثم جاء التعيين وهو
معنى فيه من اللام السابع الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الغير
يحصل بما هو معنى فيه والموصول مبهم يتعين بمعنى فيه الثامن الفعل والحرف
مشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومن هذه الجهة لا
يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما التاسع الفعل مفهومه كلي قد يتحقق في ذوات
متعددة فجاز نسبته الى الخاص منهما فيخبر به دون الحرف اذ تحصل مدلوله انما
هو بما حصل له فلا يعقل الغير العاشر في ضمير الغائب وكليته نظر فتامل الحادي عشر ذو
وفوق مفهومهما كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزئيين
لعروض الاضافة فلا يكونا جزئيين الثاني عشر لا يريبك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض
والمعتبر الوضع تمت الرسالة الوضعية
بعون الله تعالى

[margin:] ومعنى [illegible] الفرق بين الفعل والمشتق وان صار [illegible]

[margin:] فانه يدل على حدث ونسبة الى الموضوع وزمانها فافهمه